

# قضايا معاصره في العولمة

تأليف

بدر جراح

الطبعة الأولى

2013 م - 1434هـ



قضايا معاصرة

فــي الــعولمة

# قضايا معاصرة
# فــي الــعولمة

تأليــف

بدر جراح

**الطبعة الأولى**

**2013 م - 1434هـ**

# الفهرس

## الفصل الثالــث

## العولمة والتنميـة المستديمــة



## الفصل الرابــع

## حقوق الإنسان في عصر العولمة

الفصل الخامــس

العولمة وصراع الحضارات



الفصل الســادس

العولمة الغربية أقوى من كل العولمات السابقة



الفصل السابــع

دراسات حالات في العولمة

## الفصل الثامــن

## العولمة في الوطن العربي

# المقدمـــــة

تواجه أغلب الدول سواءً كانت صغيرة أو كبيرة قضايا معاصرة في العولمة، قد تعوق مسيرتها وتحد من اندفاعها نحو تحقيق أهدافها على الصورة التي تأمل بها، هذه القضايا تختلف باختلاف أوضاع الدول وإمكاناتها وجهودها وطرق إدارتها لقضاياها.

كما تعبر العولمة (Globalization) عن حرية السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون وجود أي حواجز أو حدود بين الدول، مثلاً تشمل العولمة حرية توظيف واستثمار ونقل جميع الأيدي العاملة ورأس المال والإدارة والتكنولوجيا.

سيتم عرض هذا الكتاب من خلال فصوله الثمانية كما يلي:

- الفصل الأول: مقدمة في العولمة
- الفصل الثاني: العولمة رؤى ومخاطر
- الفصل الثالث: العولمة والتنمية المستديمة
- الفصل الرابع: حقوق الإنسان في عصر العولمة
- الفصل الخامس: العولمة وصراع الحضارات
- الفصل السادس: العولمة الغربية أقوى من كل العولمات السابقة
- الفصل السابع: دراسات حالات في العولمة
- الفصل الثامن: العولمة في الوطن العربي

# الفصـــل الأول

# مقدمـــة في العولمـــة

# الفصـــل الأول
# مقدمـــة في العولمـــة

## نشأة العولمة

كل حرب تبدأ من الكلمة وبالكلمة تنتهي. واليوم حتـى الـصغير أصـبح يعـرف أن: الحـرب هـي استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى وإليكم المثال النموذجي والمعروف جداً والذي يؤكـد تلـك المقولـة: الحرب الباردة بدأت منذ أن ألقى تشرشل خطابة في فولتون عام (1946)، وفوراً بعد أن انتـصرت الولايـات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون في تلك الحرب الباردة باشر هؤلاء أنفسهم حربـاً جديـدة مـن أجـل السيطرة الكاملة على العالم، وهذه يمكن تسميتها " حرب الكلمات" ذلك أنها بدون إراقة دمـاء وربمـا مـن دون طلقة واحدة قادرة على إبادة الجيوش الوطنية وزعزعة الحدود الدولية والقومية، وتقـويض اسـتقرار شعوب بأكملها والسلاح الأساسي في هذه الحرب العولمـة.

لا شك أن العولمة ظاهرة متعددة ومعقدة للغاية، ومن المستحيل الخوض في التفاصيل مـن خـلال بحث صغير واحد مهما كبر. ولكن سنحاول الوقوف على بعض الجوانب الرئيسية والمفتاحية من وجهة نظرنـا، والتي ستقدم تصوراً كافياً عن هذه العملية ككل.

مهما بدا ذلك غريباً فإن أفكار العولمة حقيقية لم تظهـر لأول مـرة لا في نهايـة القـرن العشرين ولا في أمريكا أو أوروبا الغربية وإنما يمكن القول أن أول " إنسان عولمي" في تاريخ البشرية كان السيد المسيح! هو بالضبط الذي أعلن ومنذ أكثر مـن ألفـي عـام أن مـا يجـب أن يوحد البشرية ليس الانتماء لعرق أو لشعب أو دولة ما، وأن ما يوحدها هـــي " فكـرة علويـة " حـول الأخـوة والمـساواة الكاملـة. لكـن قطعـاً لم يكـن المـسيح يقـصد أن تحكمنـا

حكومة عالمية ولا حتى قداسة البابا في روما، والذي لم يرد ذكره على لسان يسوع، بل قصده المخلص هو الأب السماوي.

أفكار العولمة على طريقة " السيد المسيح " كانت تفهم وتطبّق في القرون الوسطى من قبل أقوياء العالم بشكل مباشر ووحيد الجانب: مبشرين بعقيدتهم وبالتالي بأيديولوجيتهم، إن رجالات الكنيسة كانوا يضطهدون مخالفيهم في الرأي بالحديد الملتهب وحاولوا تصفية أصحاب " الرأي الآخر " بالحرق أو شنوا الحملات الصليبية ضد " الكافرين " وقد مارس الملوك نفس الشيء وبنفس الأساليب ولكن بشكل أوسع إذ لم تتوقف الحروب في أوروبا، فعلى امتداد ألفي سنة من التاريخ الحديث لم تعرف أوروبا ما مجموعه أكثر من عشرين سنة هدوءاً وبدون حرب.

واليوم بدلاً من الاشتراكيين - الأميين جاء العولميون - المحدثون من " موجة جديدة " مع أفكارهم الخاصة حول الاقتصاد الأممي ومع فكرة حكومة عالمية واحدة.

الملفت للنظر أنه مع كل انقلاب سياسي جديد نرى المنتصرين يلجأون فقط إلى تغيير الغطاء الأيديولوجي للإصلاحات الجارية. في حين أن جوهر هذه الأخيرة هو هو ذاته: السيطرة " ما فوق الحكومية " و " ما فوق الوطنية " والكاملة الأقلية الشوفينية على شعب بلد معين، ومن ثم على شعوب كل العالم.

كما قال أحد المفكرين إن السياسة هي تكثيف للاقتصاد، أما أنا فسأغامر وأضيف لذلك المفكر وأقول: إن الهرطقة الكلامية لجميع أولئك " الـ. ين " هي مجرد غطاء تكتيكي للوصول إلى هدف استراتيجي واحد ألا وهو دوماً السيطرة الكاملة والشاملة، الاقتصاد من الدرجة الأولى على العالم. إنما اللحظة التاريخية فقط هي التي تفرض من حين لآخر التوجهات اللازمة لتحقيق ذات الهدف أولاً وأخيراً.

بخلاف الاشتراكيين الأميين السابقين، إن " الأميين " (الحاليين - العولميون وفي صراعهم مع الإيديولوجيا الشيوعية) لا يجهدون أنفسهم بتقديم أية أدلة على صحة

وجهة نظرهم، ببساطة هم اعتبروا آباءهم الروحيين والسابقين لهم، أي الشيوعيين الأمميين، " خارجين عن القانون "؛ وإن أفكارهم غبية وهدّامة، وفي أفضل الحالات هي أفكار خاطئة وانسداديه الأفق أي غير قابلة للتطبيق.

لكن في الواقع فإن أوجه القرب أو التشابه بين هذين التيارين من الأممية هو أكثر مما يبدو للوهلة الأولى. التشابه ينبع من وحدة الهدف، مثلاً هؤلاء أولئك يعتقدون بإمكانية التحكم بالعالم من خلال القوميسارات أو عملاء فعالين فمن أجل الاستيلاء على بقعة أو بلد ما يتوجب بداية تأسيس وصياغة ومن ثم زرع الغطاء الأيديولوجي اللازم لمثل هكذا " عملية " بالضبط لهذا السبب يتم اليوم الاستيلاء على الصحف وقنوات التلفزة كما كانوا سابقاً يسعون ولو عبر المعارك والقتال للسيطرة على محطات القطارات ومراكز البريد والهاتف. نظرياً أكثر أهمية فهو أن أية عولمة حالية أو لاحقة لا تضع هدفاً لها تحسين مستوى معيشة الأغلبية نظرياً في الشعارات – نعم أما على أرض الواقع – هراء. ففي عصر الاشتراكية كان يقدم لتلك الأغلبية الحد الأدنى للمتوسط الضروري في الحقيقة ليس أكثر من مستوى حافة الفقر حيث فعلاً لم يكن يوجد جائعين بالمعنى الحرفي للكلمة. وبما أنه من المستحيل أن نصبح جميعاً أغنياء كفاية فقد كانت أمام المجتمع مهمة أيديولوجية ترمي لبناء " إنسان واعي فوق العادة " الذي يجب أن تبقى متطلباته المادية في الحدود الدنيا الممكنة للبقاء. تذكروا شعار مرحلة الشيوعية المنتصرة: " كمن كل حسب استطاعته، ولكل حسب حاجته " شعار بقدر ما هو رنان بقدر ما هو خيالي. الحقيقة هي أن متطلبات الفرد لا حدود لها كلما ازداد تملكه كلما كبرت رغباته وحاجياته. ولن تكون نهاية لتلك الثنائية على كل حال طالما أن الكرة الأرضية مصابة بداء الاستيطان من قبل بني البشر؟!

ذات القضايا والإشكاليات كانت قائمة في حينه أمام رجالات الكنيسة، في البداية أنكرت المسيحية على المؤمن الغنى الشخصي واعتبرت الثروة آفة بينما صار الفقر يعادل الكبرياء وبطاقة مرور إلى جنات السماء، خصوصاً لو أصبح المرء فقيراً بسبب تبرعه بأمواله في سبيل قضية إيمانية، فقط من يضحي لأجل " الهيكل " (أي لأجل الفكرة)، والذي لا يملك سوى " ما هو ضروري للعيش " كان لديه الأمل في دخول الجنة السماوية. أما المبشرون الرئيسيون لهذه الأيديولوجية - باباوات الكنيسة في روما - فقد أحاطوا أنفسهم بكل أشكال البذخ والثراء لدرجة اللامعقول.

لا شيء جديد في عالمنا الأرضي، فكل ما يجري لي أيامنا معروف وواضح ومهما نظر العولميون الأمميون الحاليون فإن العولمة تسبب فرزاً عميقاً في المجتمع وفق درجة التملك. أما المجتمع الديمقراطي خصوصاً في بلدان الاشتراكية سابقاً، فلم يعد له وجود بعد أن انقسمت تلك المجتمعات إلى " سوبر أغنياء " وفقراء بالمعنى البسيط والدقيق للكلمة. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية - قلعة العولمة - فقد انخفضت أجرة العمل حوالي (10%) من قيمتها الفعلية خلال العشر سنوات الأخيرة. هذا ما يعلنه صراحة معارضو العولمة في أمريكا، بينما يذكرونه ويسترون عليه خبراء الاقتصاد - العباقرة في روسيا - أصحاب التوجه الغربي.

ومن خصوصيات العولمة الحالية حصول تبدلات بنيوية في سوق الاستهلاك في البلدان الغربية المتطورة اقتصادياً، ذلك أن البضائع والخدمات التي كانت متوفرة للأغنياء فقط في السابق كانت تدريجياً تصبح في متناول الطبقة الوسطى أما الآن يجري تناقض فعلي في الموارد والخدمات ذات الطابع الشعبي الواسع، بينما النخبة تسبح في سوق السلع الفخمة والعجائبية. وهذا يحصل أبداً ليس لأن المواطن الأمريكي قد أصبح مؤخراً في مصاف الأثرياء. وهنا قد يتبادر للذهن سؤال عن العلاقة بين العولمة وبين انخفاض مستوى المعيشة الأمريكي أو الروسي أو الألماني، الجواب بسيط للغاية عندما

يتحول رأس المال الوطني في مثالنا الأمريكي أو الروسي أو الأماني إلى رأس مال عابر للحدود حينها فإنه يفقد بقايا ما يسمى " الوطنية " ذلك أن الشركات الفوق قومية الأمريكية وغيرها وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة تبني مصانعها ومؤسساتها أينما يحلو لها بمجرد أن تتوفر الأيد العاملة والمواد الخام الرخيصة. وبالتالي فإن الأمريكيين وغيرهم، الذي اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة، سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما أنه وهذا هو الأهم لن يعود هناك مفهوم " خيانة الوطن " بالنسبة لذلك " المواطن العولمي " طالما أن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقا لم يعد له وجود بالنسبة لذلك " المواطن العولمي " بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو " البيت " الذي يبنيه أو يشتريه من حيث يجد الراحة في لحظة ما. لهذا بالتحديد لجأ من يعرفون اليوم بـ " الروس الجدد " إلى نقل أموالهم وسوف يقومون بنقل كل ما يستطيعون " تحصيله " في روسيا إلى الخارج. إن تحويل روسيا إلى مجرد مصدر مواد خام تابع للاقتصاد الغربي هو في رأس أولويات العولمة الحالية. وقد سبق واعد نفس المصير لبلادنا منذ أكثر من مائة عام من قبل الشيوعيين الأمميين. لقد تم في حينه توظيف الطاقات الاقتصادية والعسكرية لروسيا من أجل إزالة النظام العالمي الامبريالي القديم ذو الخصائص القومية وذلك من أجل بناء الأممية الشيوعية. لكن السلطة الروسية حينذاك تمكنت من قلب المعادلة وبعد أن تخلصت من أباطيل وأوهام الثورة العالمية قامت بنقل البلاد إلى مصاف الدول العظمى في العالم. الآن يحضر نفس المصير لروسيا امتداد من الثروات الطبيعية ملحق باقتصاد أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ونحن نسير بنجاح في هذه الطريق وبسرعة باهرة جدّي. صعد عدد السكان حتى الـ (50) مليون نسمة " المقررة والمسموح لنا بها، ولذلك نقوم بتهديم كل ما لا يتعلق بتأمين عمل القطاعات المعتمدة على التصدير وهمنا المحافظة على المستوى المطلوب للغرب من إنتاج النفط والغاز. أما احتياجات الاقتصاد الروسي فلا تهم أحداً " بشكل جدي ".

بالنسبة لهم أوروبا الموحدة، أما نحن حق الأقليات والقوميات في تقرير المصير لدرجة الفظاعة والنفخ المتزايد في الصراع المفتعل بين ديانتين تاريخياً متعايشتين في روسيا: المسيحية والإسلام.

خلال شهري حزيران – تموز (2001) فقط هبطت أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية بنسبة (15%) وبالنسبة للنفط الروسي (20%) إن تلك الواقعة يمكن أن تعني بداية النهاية " للعجيبة الاقتصادية " التي وكأنها تحققت في عهد النظام الجديد لروسيا، ذلك أن المقياس لحياة طبيعية في البلاد – الميزانية – لا تزال تبنى ليس على بعث وزيادة الإنتاج المحلي، وإنما فقط على ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز المصدّر، فإذا ما انخفضت الأسعار – تهتز الميزانية: إن سياسة العولمة لن تسمح لروسيا أبداً بالنهوض والوقوف على قدميها. بالطبع طالما أن حكومتنا الوطنية ستستمر في نهجها الموالي للغرب وبشكل أعمى والذي سيؤدي لا محالة للهلاك.

## جحافـــل العولمـــــة

نعم العولمة زاحفة بقوة وبكل مقوماتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية في أوج عنفوانها ومدججة بكل أسلحة العصر المادية والمعنوية مزهوة بالخبرة والغطرسة، ولن يقف في وجهها أي مانع طبيعي أو اصطناعي، إنها ككرة ثلج تتدحرج من الأعلى وتكبر وتتضخم وتكتسح..!؟ وماذا أعددنا لهذا الزحف العولمي نعم، لقد أكثرنا من الخطب والمقالات والدراسات (الفاضية) ودولنا جل اهتمامها التمسك بالسلطة والإمساك بخناق شعوبها وديمومة شعوبها وديمومة الحكم من الأب إلى الأبناء، والعولمة قادمة ومعلنة عن قدومها بدون خوف أو جلل ولسان حالها يحذر (هل من مبارز، هل من مناجز..؟) وإما أن نستقبلها فرساناً أشاوس أو مشاة مهلهلين.. أو بابتهالات شيوخنا وهم يرفعون أيديهم إلى السماء يغدقون دعوات الاستجداء، والعولمة

في السماء في الـشمال وفي الجنـوب وفي الأعـلى وفي الأسـفل وأيـنما التفـتم، إنهـا قادمـة وطلائعهـا وفـدت، والمغزوون يسمحون باستيراد البضائع الأجنبية وخاصة الصينية منها لرخص ثمنها والتـي تنـافس الـصناعات المحلية ولكنها تنسفها وتغلق المصانع ويسرح العمال ويزداد العاطلين عـن العمـل ويرتفـع هـامش الفقـر والحكومات لا ترعوي والشعب يعـوي ولا مـن مـن مجيـب، والعجيـب الغريـب أننـا بـلاد الـشاة والغـنم والمراعي ونسقط في شرك العولمة ونستورد مشتقات الحليب والأجبـان الـصفراء وقـد يمـوت أطفالنـا إذا لم نستورد لهم حليب أوروبا العولمي..!

وقدرنا أن مستهلكين ولـيس بمقـدورنا صـنع إبـرة، ولكنـا بـصدد معجـزات (دعواتيـة) واجتهاديـة إبداعية نفخر بها، وكل اختراع رائد ابتداء من الكهرباء إلى الذرة يعزوه بعض فقهائنا الأذكياء أنه مذكور في القرآن ومن معجزاته وحتى دمار 11 سبتمبر في أمريكا أوجدوا حيزاً له في كتاب الـلـه، وابن باز يكفـر كـل من يقول بكروية الأرض، وأحفاد ابن تيمية يكفرون على الشبهة والعولمة قادمـة كـل شيء قـادم مـن بـلاد الكفر، الكهرباء الغذاء يحتاجها أصحاب المثنى والثلاث والرباع وما ملكت أيمانهم، ونستهلك ببلادة ونشتم ونتهم ونكفر ونتمتع باستيراد إبداع الكفـرة وحتـى ربطـات العنـق الأجنبيـة العولميـة باتـت تـزين رقـاب شيوخنا الملتحين وقد لبسوا (الطقوم) الأجنبية المستوردة ويرفضون الصناعة الوطنية.

ونستورد السلاح بكل أنواعه من الطائرة إلى الدبابة إلى المدافع وحتى الصواريخ لمجابهة شعوبنا أو نقاتل بعضنا البعض أو نتاجر بها. وصنعنا صواريخنا لعرضها في المهرجانـات وفي التلفـاز كـما برعنـا في فـن التفخيخ والأحزمة الناسفة لقتل وتمزيق الشعوب الآمنة.

استوردنا (البورصات) ووزعنا الأسهم (وضعنا وضاعت لحانا) كيف تسير أمور بلادنا اقتصادياً، اللـه أعلم وقد قالها روسى زار بلادنا، وعندما عاد إلى وطنه قال أؤمن بوجود اللـه عندهم لأن هكذا اقتـصاد لا يسيره إلا اللـه.

وتعزونا ثقافة العولمة ويضيع شعرنا الخليلي المقفى المحفوظ في شعر مـستورد منثـور الكلـمات لا تعرف أوله من آخره، ويمكنك أن تقرأه في الوسط صعوداً ثم هبوطاً ثـم بـالعكس دون أن تفهـم شـيئاً، ولا يحفظ الشعر المسمى بالحديث حتى كاتبه ويتلوها على المنابر وهو ممسك بكراس.

ويغرق شبابنا الذي لم يعد يقرأ حتى صحيفة يومية ويعجز عـن حـل كلـمات متقاطعـة يغـرق في الثقافة القدمية ويحفظ أسماء الأندية العالمية وتاريخ تولد كل لاعب وأبطال الكـؤوس مـن فـرق ولاعبـين ويجهل تاريخه القريب وأن يوسف العظمة ممثل تلفزيوني..! وهمّ شبابنا الآن من المحيط إلى الخليج عـن كيفية الوصول والتفرج على مباريات كأس العالم وأكثرهم سيعتذر عن التقدم إلى الامتحانات المقررة بذات التاريخ.

وتغزونا العولمة حتى في الفن، وتهاجمنا الفضائيات وتغزونا الثقافة الفنية (الكلبية).

وتتسمر عيون شعوب العالم المستهلك في الفيديو كليب وأغان هابطة ومناظر مؤدية تخرب الذوق العام وأخيراً يبدع فنانونا ويدحرون العولمة بـالواوا وطبطـب وأي واوا وأي طبطـب ومطـب لا أول لـه ولا آخر، والعولمة قادمة..!

## مفهـــوم العولمـــة

انتشر استخدام مصطلح العولمة في كتابات سياسية واقتصادية عديدة (بعيدة عن الإنتـاج الفكـري العلمي الأكاديمي في البداية) في العقد الأخير، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات اسـتراتيجية وثقافيـة مهمة من خلال تطورات واقعية عديدة في العالم منذ أوائل التسعينات.

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد - قرية واحدة صغيرة - ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عدداً أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيماً على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض، وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين: التحديث (Modernity) والاعتماد المتبادل (Inter-dependence) ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة، وبناء على ذلك فالمفهوم يحتوى على مساحة من التناقض بين وجهة النظر الليبرالية الداعية للاحتفال بالاعتماد المتبادل بين الدول مقابل وجهة النظر الراديكالية التي لا ترى في ذلك إلا مزيداً من السيطرة العالمية للرأسمالية والنظام الاقتصادي المرتكز على حرية السوق.

وتاريخياً، فإن مفهوم العولمة لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره التي بدأت مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر، وهيمنة القوى الأوروبية على أنحاء كثيرة من العالم مع المد الاستعماري.

## بين رأس المال والتكنولوجيا والثقافة:

ومؤخراً ساهمت ثلاثة عوامل في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية، وفي الخطاب السياسي الدولي:

1. عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، وخاصة مع نمو البورصات العالمية.

2.التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال والذي قلل إلى حد كبير من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الانترنت.

3.عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية (Networking) حيث برز التعاون استناداً للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي، خاصة في المجالات النافعة مثل: الحفاظ على البيئة أو في المجالات غير القانونية كتنظيف الأموال والمافيا الدولية للسلاح.

وفي الواقع فإنه على الرغم من ترحيب دعاة العولمة بزوال الحدود القومية ودعوتهم لإنهاء الدولة القومية، والحد من الإغراق من الخصوصية الثقافية والمحلية، لكن الواقع الحالي يثبت وجود قوتين معارضتين: التوحد والتجزو.

## التوحد والتجزؤ:

فبينما يتجه الاقتصاد لمزيد من الوحدة على الصعيد الدولي، تخطو السياسة نحو المزيد من التفتت مع نمو الوعي العرقي والنزاعات الإثنية، في حين تتراوح الثقافة بين انتشار الثقافات الغربية في الحياة اليومية وبين إحياء الثقافات والتراث في أنحاء المعمورة.

وعلى الرغم من عولمة رأس المال فإن الهوية تتجه نحو المحلية، على سبيل المثال: فإن اختفاء الحدود بين شطري ألمانيا ونشأة كيانات موحدة والسير نحو الوحدة الأوروبية الغربية وأكبه تفتت يوغوسلافيا وإحياء الروح الانفصالية في إفريقيا وآسيا.

وعلى صعيد عمليات الاتصال بين أرجاء المعمورة، فإن تكنولوجيا الاتصال قد قللت إلى حد كبير من تأثير المسافات بين الدول، وازدياد التفاعل بين الأشخاص

والثقافات، بعبارة أخرى: حوار الحضارات، مما قاد إلى تكوين ثقافة عالمية جديدة يستغربها الذين اعتادوا على ثنائية " الذات والآخر " فهناك دعوة للاندماج تبرز في مدارس الفن والفلسفة، وحوارات على كافة الأصعدة الحضارية والدينية، ويركز المتوجسون من العولمة على الروح الاستهلاكية العالية التي تواكب هذه المرحلة، والتي تتضح فيما يسمى ثورة التطلعات، وانتشار النمط الاستهلاكي الترفي بين الأغنياء، أو الحلم به وتنميه بين الفقراء.

وتنطوي العولمة على درجة عالية من العلمنة، أي تغليب المادة والحياة العاجلة على أية قيم مطلقة، واختزال الإنسان في بعده المادي الاستهلاكي، وأحياناً الشهواني، فعلى سبيل المثال: تتعامل ثقافة الإعلام في ظل العولمة مع المرأة طبقاً لرؤية نفعية، يكون فيها جسد المرأة أداة لتعظيم المنفعة المادية فمن ناحية تعتبر المرأة سلعة يمكن تسويقها من خلال العروض التلفزيونية والإعلانات عالمياً، ومن ناحية أخرى تعتبر هدفاً لتسويق سلع استهلاكية كمستحضرات التجميل والأزياء وتتجلى هذه الرؤية في شكل من أشكال شتى منها مسابقات ملكات الجمال.

وعلى الرغم من انتشار مفهوم العولمة، فإن العالم يفتقر إلى وجود وعي عالمي أي إدراك الأفراد لهويتهم الكونية أكثر من الهويات المحلية، فواقعياً لا زالت الهويات المحلية تتصارع مع تلك الهوية العالمية التي تهيمن عليها القوى الكبرى اقتصادياً ونموذجياً حياتياً (الأمركة)، فعلى سبيل المثال بينما تتحد الدول في وحدات إقليمية كبيرة فإن التواصل بينها مفتقد، وبينما تتسارع العولمة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية سعياً وراء تقليل فوارق المسافة، تخلق السياسة العديد من الفجوات بين الدول. وتعبر هذه السلوكيات عن جدلية إدراك الإنسان لدوره ككائن اجتماعي من ناحية، وكفرد يتصارع عالمياً سعياً وراء مكانة خاصة.

ويرى بعض الباحثين أن الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي تتفاقم حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل: الولايات المتحدة أن تعطي الطابع العلمي لما هو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. ويرجع انتشار هذا النموذج الأمريكي إلى امتلاك الولايات المتحدة لمنافذ إعلامية عديدة وعالمية.

ويطلق الباحثون على تلك العملية " عولمة المصالح المحلية " ومن المهم إدراك أن مفهوم " العولمة " يرتكز على عملية ثنائية الأبعاد: كونية الارتباط - ومحلية التركيز، وهذا التضاد هو طبيعة كل واقع جديد، لذلك يصح أن نطلق عليه لفظ ( العولمة المحلية).

## العولمة وغياب المشروع الحضاري

قليلة هي المصطلحات التي تثير ضجة كبيرة على الصعيد الدولي، وتخضع لمثل هذا الرصد والتفسير والتحليل، التهليل والرفض والعديد من الفرضيات، مثل الذي خضع له مصطلح العولمة في السنوات الماضية، وهذا مرده أن مصطلح " العولمة " فرض نفسه بقوة ليطال عمق العالم بغرض إحداث تغيرات نوعية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تقودها ثورة لتكنولوجيا المعلومات ذات طابع كوني، غاية في التطور والتعقيد ولأول مرة في التاريخ الإنساني، وفي ظل غياب توازن دولي على مستوى القوى الكبرى، ما يصطلح تسميته بعصر القطب الواحد.

## تطور مصطلح العولمة

تتحدث دراسة صدرت حديثاً في ألمانيا، عن المركز الاتحادي للبحوث السياسية الذي يعتبر من أهم المراكز البحثية المتخصصة في الاقتصاد السياسي والعلوم الاجتماعية شارك في إعدادها نخبة من المتخصصين في هذا المجال تتحدث عن تطور العولمة كما جاء فيها للمرة الأولى في السبعينات بعد بث صورة الكوكب الأزرق (الأرض) التي التقطت

بواسطة الأقمار الصناعية، ليتطور المصطلح مشيراً إلى الأسواق العالمية الجديدة للبضائع ورأس المال مصحوباً بثورة الاتصالات والمعلومات التي حولت العالم إلى قرية إعلامية صغيرة.

يضاف إلى ذلك تطور اقتصاديات الدول لتتجاوز الحدود وتتداخل فيما بينها ويمكن تصور حجم هذا التطور إذا علمنا - كما جاء في الدراسة - أن أربعين ألف مؤسسة اقتصادية شملها هذا التغير لتساهم عبر استثماراتها وتعاونها إلى تقليص المسافة بين الدول الصناعية وغيرها في ظل غياب لأجزاء كبيرة من القارة الإفريقية عن المشاركة بحكم ظروفها في هذه " العملية التطورية المستمرة لإنتاج واتساع الأسواق في العديد من دول العالم، لتتداخل اقتصادياتها ويكتسب السوق العالمي ديناميكية جديدة تفتح آفاقاً واسعة لكافة القطاعات ".

لم تكن العولمة عملية منظمة مائة بالمئة، ولكنها في معظمها نتاج " قرار سياسي للعديد من الدول " مما يفسر هذا الاندفاع الذي يصعب إيقافه وتفسيره واستيعابه.

الإرادة السياسية دفعت بالعديد من الدول لتطوير (أو تطويع) سياستها الاقتصادية الخارجية على حساب الاقتصاد الوطني تحت تسميات عديدة مثل: الانفتاح، الخصخصة، الإصلاح الاقتصادي. مما أدى إلى إفلاس العديد من شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص التي لم تستطع الصمود في وجه هذا المد الهائل المنافس ذي التقنيات والمواصفات. يشير مصطلح العولمة كذلك إلى جملة من التغيرات المراد أن تشهدها جميع جوانب الحياة تحت شعارات الانعتاق والحرية في ظل النظام الجديد من العلاقات الدولية تقرب المسافات بين الشعوب بعيداً عن التطرف الديني والقومي والإقليمي وازدياد الاعتراف الدولي بحقوق الأفراد ونهاية الصراع بين الشرق والغرب، الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي كما يروج دعاة العولمة.

## نحن والعولمة/مواقف بعض المفكرين العرب

اهتم المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي والعربي بشكل كبير بكل جوانب العولمة، وحظي هذا المشروع الكوني باهتمام منقطع النظير في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس المبرر بمخاطرة في ظل غياب واضح للمشروع الحضاري العربي ومقومات دخول الألفية الثالثة بشكل يضمن حجم وفاعلية التعاطي مع هذه التغييرات الجامحة.

عقدت المئات من الندوات وحلقات النقاش والمحاضرات، وصدر العشرات من الكتب التي تناولت هذا الموضوع، ونقدم فيما يلي رصداً لأبرز المواقف التي اهتمت بالعولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

يفيد الباحث الاجتماعي الدكتور سيد ياسين، أن جوهر العولمة هو:

أ- انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين الناس.

ب- تذيب الحدود بين الدول مما يضرب فكرة السيادة الوطنية أو القومية.

ج- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، مما يؤدي إلى تفكك الدولة القومة وعجزها عن السيطرة على مقاليد الأمور.

أما الدكتور اسماعين صبري عبد الله فيؤكد على أن العولمة ستقود إلى عجز الدولة القومية عن السيطرة على مقاليد الأمور، ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعددة الجنسيات والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظفيها، وأصبح رؤساء الدول والحكومات في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمة للشركات الكوكبية (ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو حزبه) وأصبح أكبر الساسة كمندوبي المبيعات (Salesman).

فيما يرى الدكتور جلال أمين أن الشركات متعددة الجنسيات في عصر العولمة قد حلت محل الدولة، كما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ خمسة قرون تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة والسبب في الحالين واحد: التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود التسويق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال التسويق سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع، أو تسويقاً لمعلومات وأفكار قفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت تفقد قيمتها الفعلية بل أصبحت أكثر فأكثر أسواراً شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية، أو حدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع، إنني ما كنت لا ذرف الكثير من الدموع حزناً على انحسار سلطة الدولة لولا أن الذي يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

فأي مؤشر هناك يدلني على أن الحرية التي أتمتع بها في ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به في ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة بحرية الرأي والتفكير، أو ربما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقي في الرأي؟.

يتفق الدكتور محمد عابد الجابري مع الطرح القائل أن العولمة " تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها.

أما الأستاذ صادق جلال العظم فيعترض على كل محاولات تسطيح مصطلح العولمة، ووصفها بامبراطورية الفوضى أو بالمملكة أو كونها عالم بلا دولة بل هي رفع الدولة إلى تركيب أعلى، مما يعني التعديل في دورها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ويقول:

" العولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعبارة أخرى إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي - إلى هذا الحد أو ذاك - إلى الأطراف، بعد حصرها طوال هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله. بمعنى إعادة صياغة مجتمعات الأطراف وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته. إن صعود مرحلة عالمية دائرة الإنتاج ونشرها هي ما نسميه اليوم بالعولمة. وهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ".

إنها نقلة نوعية في حياة الرأسمالية التاريخية من التبادل والتجارة إلى الإنتاج وهي لا تساوي الفوضى، أو هي الفوضى لا أكثر، ورغم كل التناقضات فإن عملية العولمة تدار بكليته من مواقع المركز بكفاءة عالية، إنّ فينومينولوجيا العولمة كما أرصدها حالياً، تعمل في الغالب لا على تغيير العالم ولا على فهمه ولا على تفسيره بل تعمل على تكريسه وتسويغه وتبريره وعقلنته على حساب الطرف الأضعف في المعادلة.

وفي ندوة لدار المدى في دمشق حدد مجيد الراضي (مدير تحرير المجلة) أن جذور العولمة: فكرية، ثقافية، دينية، كامنة " وهي ليست قبولاً بالآخر كحامل لثقافة مختلفة بالاستناد لمعطيات معينة، وإنما محاولة سافرة من الأقوى لابتلاع الآخر - الأضعف والمختلف ثقافياً - من جذوره إن انتصار الرأسمالية لا يعني نهاية التاريخ ".

في حين يتعرض الدكتور ماهر الشريف على فكرة أن العالم توحد فعلاً أو يشهد صيرورة توحيد، اقتصادياً وتجارياً وتكنولوجياً، كي يصبح في الإمكان الربط بين هذا التوحيد وتوحده على المستوى الثقافي ويعتبر أن السياسات الرأسمالية قد عمقت الانقسام في العالم لا مثيل له.

تركز المستشارة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة الدكتورة نجوى الفوّال، على البعد الثقافي لظاهرة العولمة، وترصد التغييرات الإيجابية المصاحبة لها في النقاط التالية:

1. تجاوز الفرد للدائرة الضيقة للإعلام الوطني في ظل الثورة التكنولوجية.
2. اتساع مساحة الحرية أمام المتلقي، وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأي والرأي الآخر بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التي تفتقدها على مستوى الواقع أغلب دول الجنوب.
3. تنشيط الصناعات المختصة للاتصال المرئي، وفتح مجالات للعمل أمام العمالة المتخصصة وإن كان التطور المتلاحق في تكنولوجيا الفضائيات قد ترك أثراً حول عملية إحلال العمالة المدربة والاستغناء عن سواها بحيث اصبحت سوق العمل هنا أكثر تخصصاً.
4. فتح ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها عالمياً مجالات لا حدود لها للمعرفة واكتساب المعلومات لتسهيل الاتصال بين الأفراد ومن ثم بين الثقافات ومع نهاية القرن العشرين تنامى بإطراد الاتجاه نحو المزج بين هذه الشبكة وبين وسائل الاتصال الجماهيري، إلى حد يتنبأ فيه البعض بأن يصبح الكمبيوتر الشخصي هو وسيلة الاتصال المجمعة لباقي الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، وذلك في المستقبل القريب.

كذلك تورد المستشارة بالمركز القومي، الجوانب السلبية في الظاهرة، مثل نقل أساليب وقيم حياة جديدة ومختلفة ومخاطر التشوه الثقافي والمنافسة الحادة بين التقاليد والمستورد في ظل الهوة الكبيرة في امتلاك تقنيات الاتصال واستخدامها بين الشمال والجنوب.

ومذكراً بالفترات التي كان العرب هم القوة المحركة وراء عملية " كوكبة" للعالم، على المستويين التجاري والثقافي على الأقل، يطرح الدكتور سعيد – في مقال له بالأهرام – سؤالاً هاماً:

" هل الانكماش على الذات والاكتفاء برفض " الكوكبة " أو " العولمة " قد حمى العرب ومكنهم من الحصول على الأمان؟ ناهيك عن " التقدم " ويجيب بالنفي على السؤال معتبراً " أننا لم نحصل على كل هذا لأننا أخذنا في تجنب العالم والتكنولوجيا، ورفضنا العقل وأخذنا نتعقب عقولنا العظيمة فنعمل فيها الذبح والسجن والنفي، وارتبط رفض كل موجة من موجات " العولمة " بموقف بدا دفاعياً وانتهى بالانكماش الحضاري والمادي لمجتمعاتنا العربية والإسلامية، وبالخضوع في نهاية المطاف للاستعمار، العولمة ستكون بكل تأكيد تهديداً داهماً لأمن العرب وتقدمهم، إذا ما حررنا العقل من المخاوف واستجبنا للتحدي " وتكون هذه الاستجابة للتحدي – حسب رأيه – بالعمل العربي المشترك على جميع المستويات وفي جميع المجالات، والانفتاح على الآخر بكل ثقة وديناميكية وتحرر من الانكماش، وإنجاز مهمات التحديث في جميع المجالات، واحترام الحريات الأساسية للإنسان، وإنجاز التحولات الديمقراطية وصياغة سياسة علمية وتكنولوجية فعالة، والإصلاح السياسي والدستوري أي مشروع حضاري عربي شامل متكامل.

عرضنا بعض المواقف العربية تجاه بعض موضوعات العولمة والتي لا يمكن بالطبع الإلمام بمختلف جوانبها، على أمل أن نكون قد قدمنا للقارئ العربي ما يضيف إلى معرفته جديداً، ويضعه بصورة التحولات التي تترك أثرها كل يوم على واقعه المعيشي والحياتي بشكل عام.

## جـــدل العولمـــة

تثير العولمة في الأوساط الأكاديمية والفكرية والثقافية، كذلك في أوساط النخب السياسية في شتى أنحاء العالم، اهتماماً متزايداً منذ أكثر من عقد ونصف مضى، وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها بالطبع أن الحديث عنها ليس حديثاً ترف فكري، أو عن نظرية ما يمكن للبعض أن يأخذ بها، أو أن يرفضها فالعولمة باتت وبشكل متسارع أكثر مما توقع الكثيرون، تطرق كل الأبواب الموصدة، وتذهب إلى كل الأماكن النائية، تدخل أكواخ الفلاحين في الصين وأعشاش الأفارقة، كما تتسلل إلى مخادع حتى من يرفعون الدروع الواقية ومصدات الانغلاق الذات في وجهها، وذلك على كافة الأصعدة الاقتصادية، السياسية، والثقافية.

وتثير العولمة الجدل بسبب ما تحدثه من تأثير بالغ ومتسارع على كافة المجتمعات في العالم، هذه المجتمعات التي إذا لم تكن قد ذهبت إلى العولمة، فإن هذه العولمة تذهب إليها، وهذا ما ينجم عن ما نشهده الآن من ارتجاجات مجتمعية في أكثر من مكان في العالم، بسبب انفتاح الحدود على مصراعيها بين الدول والقوميات، إن كان على الصعيد الرسمي: الاقتصادي والسياسي أو على الصعيد الشعبي الناجم عن التداخل بين المجتمعات المرتبطة بثورة الاتصالات التي تعتبر أحد أهم دوافع ظاهرة العولمة الحديثة، ولكن القول بأن أوساط الجدل المحيط بالعولمة تنقسم على ثلاثة اتجاهات رئيسية:

**الأول:** الاتجاه المؤيد لها، والذي يعتبرها آخر ظاهرة موضوعية حملها التاريخ، الذي وصل بها على نهايته، كما فعل دارسي علم المستقبليات الأمريكيون "فوكوياما" مثلاً والذين يدركون في الوقت ذاته ما تفعله ظاهرة العولمة في هذه الأونة بالذات من تعميم لنموذج عالمي واحد، هو النموذج الأورو أمريكي والذي يجعل من العولمة المتحققة الآن عولمة رأسمالية،

على اعتبار أن هذا النموذج هو الذي أثبت جدارته بعد تفكك وانهيار النموذج الاشتراكي، وإن هذه العولمة بذلك تحمل إلى العالم بشرى الحرية الليبرالية في كافة مجالات الحياة، وذلك بالإشارة إلى محتوى العولمة ومظهرها الرئيس الذي يقول عنه وليام روبنسون بأنه " لأول مرة في التاريخ تحدث عملية إحلال للعلاقات الرأسمالية محل كل بقايا العلاقات السابقة على العولمة في كل مكان في العالم ".

**الثاني:** الاتجاه المعارض للعولمة، والذي لا يرى فيها أكثر من محاولة إمبريالية جديدة لإعادة الهيمنة الاستعمارية على العالم. وإنها استمرار لأطماع الغرب الاستعمارية، التي عبرت عنها ثلاث حروب كونية سابقة جرت في القرن العشرين، ومن أجلها يحضر الغرب الأمريكي على موجه الخصوص لحرب كونية رابعة، أي في الشرق والجنوب يمكن صدها، بل ويجب محاربتها لذلك ومن أجل ذلك تعود بعض هذه المجتمعات للانغلاق على ذاتها، والاستعانة بمواردها وتراثها لمواجهة حداثة العولمة ومحاربتها بإطلاق ثورة مضادة محكومة لا مجال بالفشل، وخير دليل على ذلك الحركة السياسية الأصولية في العالم الإسلامي.

**الثالث:** الاتجاه الموضوعي الذي ينشغل بتوصيف الظاهرة وقراءتها ضمن السياق التاريخي للمجتمع الكوني، وفق منهج المادية التاريخية، الذي يرى فيها ظاهرة تاريخية تتجاوز حاملها الغربي، وهو يميز بذلك بين العولمة الأمريكية التي لا بد من مواجهتها، ولكن بعولمة شعبية مضادة ونقيض لها، أو ما يمكن وصفه بعولمة العالم، أي الاتجاه المتسارع للتجانس البشري المتجاوز للفواصل القومية والاختلافات المذهبية والطائفية، هذا التجانس الذي سارت عليه عملية العولمة منذ عقود، بل ومنذ قرون مضت دون

اعتبارات سياسية، حيث يعيد بعض مؤيدي هذا الاتجاه بدايات ظهور حالة العولمة إلى خمسمائة عام، أي منذ اكتشاف العالم الجديد، لذلك فإن هذا الاتجاه يدعو الشعوب وفي كل مكان إلى التجانس والتواحد في مواجهة مركز العولمة الرأسمالي حامل الشرور، وتحرير العولمة، وبالتالي العالم من التمييز الذي يفرضه هذا المركز.

رغم تعدد الاتجاهات، وكثرة الجدل المحيط بالعولمة، إلا أن المفهوم المرتبط بها يكاد يتحقق حول إنها الظاهرة التي تعني نقل العالم من حالة التعدد إلى التوحد، أو من حالة كونه عبارة عن عوالم متجاورة على عالم واحد متداخل، وقد عزز هذا المفهوم كون العولمة ورغم أنها ما زالت ظاهرة قيد التشكل والتكوين والصنع مما يعني بالتالي أنها أولاً ما زالت قيد الوصف والرصد والدرس والتحليل والتفسير في كل مكان عموماً، وثانياً أن كل شيء عنها وحولها ما زال حتى اللحظة موضع سجال ونقاش وجدال وفرضيات واقتراحات وإشارات لا أكثر، كما يقول صادق جلال العظم.

وقد تأكد ذلك بعد انهيار جدار برلين الذي كان يرمز لوجود عالمين متجابهين الرأسمالي والاشتراكي، اللذين سمحا في ظل الحرب الباردة ببناء عالم ثالث بينهما، تمتع بهامش من الاستقلالية عنهما، على الأقل داخلياً وبذلك فإن انهيار هذا الجدار فتح الأبواب واسعة وبخاصة بعد تتابع ظاهرة التحاق دول أوروبا الشرقية الواحدة تلو الأخرى بأنظمة السوق الحرة والديمقراطية الغربية وحتى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، لانتظام حركة إقامة هذا العامل الواحد، حيث بدأ الحديث عن النظام العالمي الجديد لإقامة النظام السياسي لدولة العالم المعولم.

لكن للعولمة مع ذلك، أي مع الأخذ بعين الاعتبار أن انهيار جدار برلين وانتصار الرأسمالية نتيجة الحرب الباردة وإرهاصاتها الموضوعية المتحررة من دوافع الضغط أو القهر السياسي، فأية نظرة أولاً لما حدث من تداخل اقتصادي ثقافي واجتماعي يتجاوز

القوميات وحدودها، حتى في ظل الحرب الباردة التي جعلت من العالم عـالمين عـلى الأقـل أو أكـثر ولكـن ليس عشرات أو مئات العوالم على أساس الدولة القومية، يؤكـد مـا تـذهب إليـه ففـي تلـك الفـترة ورغـم الاختلافات التفصيلية إلا أن العالم شهد تشكل المجموعات الإقليمية لاعتبارات اقتـصادية وسياسـية وحتـى داخل العالمين الرئيسيين ظهرت حالة تداخل بين الشعوب والأمم التي دخلـت في إطـار أحـدهما، حتـى أن المعسكر الاشتراكي كان يرفع شعار يا شعوب العالم اتحـدوا وكـان مـن نتيجـة ذلـك أن مئـات الآلاف وإن لم يكن الملايين إما درسوا أو تثقفوا بالجامعات والثقافة السوفييتية.

## مظـاهر للعولمـة

وخلال تلك الفترة وقبلها ومن ثم بعدها، يمكن رصد أكثر من مظهر للعولمة الموضوعية المجتمعيـة التي تسير بهدوء من تحت السطح دونما قهر أو إكراه ساعدت عليها أيضاً عمليات الترجمة وانتقـال الأدب الروسي اللاتيني الإفريقي والياباني بسهولة ويسر في كـل أرجـاء العـالم. ونـشير كـذلك إلى عـدد مـن أقـاموا لسنوات من أهل الجنوب في الشمال، إن كان للدارسة أو للعمل ومن ثم للإقامة والتجنس بـدافع الهجـرة، حتى بات الشمال والغرب يكادان يتحولان إلى مجتمعات متعددة الجنسيات بعد أن حول عشرات الملايـين من البشر انتماءاتهم القومية بالإقامة والهجرة وما نجم عن ذلك مـن اخـتلاط بـالتزاوج ومـن تـداخل بـين الثقافات والقوميات التي لم تعد خالصة على أسـاس النـسب الجينـي. بـل إن مفهـوم القوميـة صـار قـابلاً للتبديل في أية لحظة ارتباطاً بمعـاملات التجـنس، وصـار بإمكـان الإنـسان أن ينتقـل مـن مجتمـع إلى آخـر ومن قومية إلى أخرى، ومـن حالـة انـتماء للأغلبيـة إلى حالـة انـتماء الأقليـة بـين ليلـة وضـحاها. ثـم جـاء عاملان حاسمان جعلا من هذه الظاهرة التي كانت تسير من تحت الـسطح ظـاهرة العـصر، نقـصد بهـما: ثـورة الاتـصالات، ثـم انتقـال رأس المـال العـالمي إلى مرحلـة مـا بعـد الاقتـصاد القـومي كانـت رافعـة

الشركات متعددة الجنسيات هي قوتها الاقتصادية، حيث تمتلك حوالي (400) شركة عابرة للقوميات 23% من ثروات الكوكب وموارده وتتحكم في 70% من تجارة العالم.

هذا العاملان يتجهان بالعالم الآن إلى تجاوز الدولة القومية، التي كانت الشعوب قد توحدت في إطارها وفق مفهوم الحداثة المدنية، حيث نشأت أول مرة بعد أن شهدت بعض المدن الأوروبية بشكل البرجوازية فيها، بعد دخول عالم الصناعة، والتي شهدت صراعاً مع الريف، كان عنيفاً في معظم الأحيان كما ظهر في النموذج الألماني حين طوعت البرجوازية الألمانية الحديثة من خلال حرب عام 1848 الريف الألماني، وأقامت على أثرها الدولة القومية الألمانية، بذلك فإنه يمكن القول الآن بأن الرأسمالية العالمية تسير على طريق تجاوز ما يعرف بدولة الرفاهية إلى إقامة نظامها العالمي الجديد ومن حيث أن نظام الدولة ذاته تشكل لحماية مصالح الطبقة السائدة أصلاً هذا الذي يبدأ الآن بعولمة الأمن من خلال رفع لواء ما يسمى بمحاربة الإرهاب والذي في سياقه يتم طرح مفهوم جديد للدول القومية في إطار النظام العالمي الجديد الذي يمكن وصفه بأنه دولة الشركات متعددة الجنسيات، والذي قد لا يتعدى كونه بعد وقت ليس ببعيد نظام الإدارة الذاتي في إطار أنظمة إقليمية تشكل مجموع النظام العالمي الجديد وإحدى المراكز والإدارة العالمية على شاكلة نظام الولايات المتحدة العالمية.

## ثقافة العولمة

على هذا الأساس فإن ثقافة جديدة تتشكل الآن وفق هذه السياقات الدولية الآخذة بالتشكل، على أساس هذه العولمة " حيث في ضوء العولمة أثيرت موضوعات مستقبل السيادة الثقافية للدولة القومية " ثم موضوع التنوع الثقافي لعل أهلم ملامحها تبدو فيما يلي:

1. الانتقال بالمجتمعات من التشكل على الأساس القومي إلى التجانس على الأساس الكوني، حيث سيضعف شيئاً فشيئاً الشعور والانتماء القومين لصالح الانتماء الإنساني، لكن في هذه المرحلة التي تقود فيها الرأسمالية العالمية دفة العولمة فإنه يتم تعميم النموذج الأمريكي الذي يقود الرأسمالية العالمية ذاتها بكل ما يتميز به من قيم فردية وذاتية وتجاوز وحدات العمل الجماعي وبما يعزز من تعميق ثقافة اقتصاد السوق، بما تفرضه من قيم أخلاقية جديدة حيث لا يهتم البشر سوى بمصالحهم الفردية الخاصة، وحيث لا يعود بمقدورهم سوى اتخاذ المواقف والقيام بالأفعال التي تنتهي بهم لتحقيق مصالحهم الفردية الضيقة. بهذا المعنى يقول وليام روبنسون " تعمل ثقافة و أيديولوجية العولمة الرأسمالية على تجردي السلوك الاجتماعي من أي طابع سياسي وكبح جماح أي عمل جماعي يستهدف تحقيق تغيير اجتماعي بتحويل مسار الأنشطة الاجتماعية إلى عادات البحث عن البقاء والاستهلاك الشخصي " ويضيف قائلاً " وتشمل العولمة الثقافية السائدة على اختراق وإفساد وإعادة تشكيل المؤسسات الثقافية والهويات الجمعية والضمير العام ".

2. تعميم الثقافة الليبرالية الغربية باعتبارها النموذج المتحقق الذي انتصر في الحرب الباردة، ودخول المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها إلى كل ركن ناء في كل مكان في العالم، حيث بدأت مصطلحات ومفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية السياسية والاهتمام بالفئات المهشمة (المرأة والطفل ذو الاحتياجات الخاصة) في التداول في معظم أرجاء الهامش المجتمعي العالمي. وحسب صادق جلال العظم " تصبح العولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى

عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج نفسها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز والأصول والدولة، أي نقل العملية الإنتاجية إلى الأطراف.

3. انتشار منظمات العمل الأهلي والمدني لتصبح قوة لوجستية تقوم بتعميم مفاهيم ونشر ثقافة المجتمع المدني في كل المناطق النائية، في محيط الهامش الكوني، حيث لم يعد المركز الرأسمالي العالمي يكتفي بعلاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للأنظمة الحاكمة في دول الهامش بل يقوم الآن بفتح هذه المجتمعات على مصراعيها أمام الثقافة الليبرالية كما حدث في مشروع الشرق الأوسط الكبير، المبادرة الأمريكية حول المجتمعات العربية التي باركتها قمة الثمانية. ولعل هذا هو أحد أسباب معارضة العديد من مناطق الهامش الكوني لظاهرة العولمة. وقد بدأت ثقافة الليبرالية المدنية تتسع في شرح وتعميم مفاهيمها لدرجة أن الشاعر المصري حلمي سالم كتب كتاباً حول مدى توغل مصطلحات ومفاهيم المنظمات الأهلية في اللغة الشعرية للشعراء المصريين المحدثين. يمكن القول بأن منظمات العمل الأهلي تعمل في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1978م، وأن هناك أكثر من ستة عشر ألف جمعية أهلية في مصر تتلقى معظمها التمويل بنشطات تعزز مفاهيم الحياة المدنية.

4. مع تعدد الفضائيات فإن وعياً بصرياً على أساس كوني يتشكل الآن لدى عموم البشر بحيث لم يعد بمقدور الأنظمة القومية التأثير على مواطنيها إعلامياً بمعزل عن التأثيرات الخارجية، حيث بات بإمكان الإنسان في كل

مكـان أن يتنقـل عـبر " الريمـوت كنـترول " مـن فـضائية إلى أخـرى ليقـف عنـد حـدود الروايات المتعددة والمتباينة لأي حدث داخلي أو خارجي في الوقت ذاته فإن هذا التعدد حول البشر أدى إلى مـا يـسمى بـالقطيع الالكـتروني حيـث أن سرعـة تـدفق المعلومـات واتساعها وانتشارها أغرق البشر في بحرها وبات الافتقاد عـلى وجـود فلاسـفة ومفكـرين يفسدون النسق العام الذي يربط بين مجامعي المعلومات يزج الإنسان في بحـر مـتلاطم يسهل من قدرة المركز على التحكم بميول ومواقف الناس، يقول الحبيب الجنحاتي " تيـار العولمة فرض نفسه عبر ثقافة الصورة على جميـع الفئـات مدشـناً بـذلك عـصر مـا بعـد المكتوب " ويشير إلى وصف محمد عابد الجابري العولمة بأنها ظاهرة تشمل مجال المـال والتسويق والمبادلات والاتـصال، أو هـي تعنـي مـا بعـد الاسـتعمار، وتهـدف إلى توحيـد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي ".

5. عزز ظهور الشبكة الالكترونية من قدرة البشر على التواصل فيما بينهم، وسخر مـن سـطوة الدولة القومية التي فرضتها عبر الحدود والحواجز السياسية، بحيث بات بمقدور الناس من خلال المحادثات البينية التي تتم بمعزل عن أية رقابة أو تدخل مركزي على التبـادل الثقـافي والتداول في شؤون الكون بأسره. وحتـى الاخـتلاط الـذي يـسهل مـن الاقـتراب مـن مفهـوم المواطنة الكوزموبوليتية ( المواطنة العالمية).

6. يفـرض مـن الاخـتلاط المتـسارع عـبر كافـة المـستويات المتجـاوز للحـدود القوميـة لغـة للتفـاهم والتواصل بين الناس، ولعل الإنجليزية لأسباب عديدة، تمثل لغـة العولمـة الكونيـة الآن، وهـي لغـة المركز العالمي أصلاً. ويظهر ذلك عبر الإحصائيات التي تقول بأن ما نسبته 88% مما يتم تداوله عبر شبكة الانترنت يتم باللغة الإنجليزية، فـيما تـشكل الألمانيـة مـا نـسبته 9 % والفرنـسية 2 % فـيما

تشكل بقية لغات العالم 1 % في الوقت الذي يجري فيه العمل الآن تحت مظلة الأمم المتحدة على مشروع اللغة الدولية (U.N.L) وهي لغة خاصة بالحاسوب تمكن شعوب العالم من التواصل عبر شبكة الانترنت. وتتعامل المرحلة الأولى من مشروع اللغة الدولية الذي بدأ العمل به في نيسان 1996 مع 16 لغة من بينها اللغات الست التي تتعامل بها الأمم المتحدة وتنتهي المرحلة الأخيرة من المشروع عام 2005 حيث ستتمكن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من استخدام اللغة الدولية.

لكن من الضروري بهذه المناسبة الانتباه هنا إلى أن لغة العولمة الانجليزية إنما هي لغة ثالثة بعد الإنجليزية الأصلية ثم الأمريكية فيها ركاكة نحوية من جهة ومن جهة ثانية تعتمد على تعميم مصطلحات تتوافق مع نسق الثقافة الالكترونية الاختزالي والتي تتميز بالسرعة واختصار الوقت واستثماره، وحيث ينعدم التأمل والتدقيق.

7.يتطور الاهتمام شيئاً فشيئاً بمشاكل الكون لدى عموم البشر، فإذا كان المركز العالمي يدخل أتباعه السياسيين في معاركه الكونية فإن عموم المواطنين بالمقابل يبدون اهتماماً شعبياً كونياً بهذه المعارك في الجهة المقابلة، ولعل تداعيات اجتماعات قمم الدول الصناعية واتساع نطاق الاحتجاج الشعبي الكوني على حروب أمريكا في أفغانستان والعراق خير دليل على ذلك وهي التي تعزز من دور ومكانة المنظمات الأهلية المتشكلة أصلاً وبالذات على أساس تجاوز الحدود القومية " أطباء بلا حدود، صحفيون بلا حدود.. الخ " ما هنالك على هذا الصعيد.

يقول سعد محمد رحيم: " يوماً بعد يوم تتيح تقنية الاتصال فرصاً أفضل لإنتاج الثقافات بعضها على بعض، وحوار الحضارات بعضها مع بعض، وتسهيل التبادل المعلوماتي والتجاري وتهيئ مقدمات صالح للإنسانية في سبيل أن تتقدم وتواجه المعضلات المشتركة الخاصة بالبيئة وبالحياة الاجتماعية والاقتصادية لأبناء المعمورة كافة ".

## عولمة الثقافـــة

إن ثقافة العولمة فرضت تحدياً عظيماً على الثقافات العالمية التي تحققت عبر مسيرة الشعوب والأمم التاريخية وكان يمكن أن تستمر من خلال التبادل الثقافي على أساس أن عولمة الثقافة تدخل من باب تفاعل المتعدد الثقافي الكوني، وليس من باب تضاده وتصارعه وبخاصة أن الثقافة تقترب من الحقل الإنساني لتجمع المجتمع البشري على عكس ما يفعله الاقتصاد والسياسة اللذان يفرقانه. لكن التبادل والحوار والتفاعل الثقافي بحاجة إلى مكان تتم فيه عملية عولمة الثقافة دون تدخل قسري، فيما السياسة العالمية التي تفرض نموذج الغرب ارتباطاً بالمصالح الاقتصادية للمركز العالمي، تبدو في عجلة من أمرها وهذا ما يدفع عديداً من الدول المركزية في العالم إلى محاولة الوقوف في وجه ثقافة العولمة الأمريكية من خلال القيام بالعديد من الإجراءات للحفاظ على هويتها.

ولعل حركة المعارضة الكونية المتضادة مع حركة العولمة تقوم كما يظهر للعيان بالاتكاء على مخزونها وموروثها الثقافي وتوظيفه في معركتها الكونية، وهذا ما يجعل أحياناً الصورة في بعض المناطق تبدو على الظاهرة الكاريكاتورية حين تدخل النساء المحجبات شبكة الإنترنت العالمية تبحث عن صداقات مع الجنس الآخر، في حين تظهر المواقع الالكترونية العديدة ذات الطابع الأصولي المتزمت جنباً إلى جنب مع المواقع الإباحية، وهنا تبدو وجها الثقافة الحالية شديدي التضاد والتناقض، أحدهما تحتله أغنية الفيديو كليب، والآخر الداعية الذي يسرد قصص السلف الصالح.

ولعل أحد أهم مظاهر التدخل الثقافي وحتى عولمة الثقافة هو أنه بدأ يتم توجيه المجتمعات شيئاً فشيئاً، إن كان تلقائياً أو يفعل التخطيط من قبل المركز حيث تتم الآن صياغة برامج إقليمية لمجموعات الأطراف، أي تجاوز الحواجز الثقافية بين المجموعات البشرية وبخاصة تلك المتعلقة بعاملي الدين واللغة وتقرير اليونسكو حول ثقافة القرن الحادي والعشرين يؤكد أن التربية الأولية يجب أن تساعد الأطفال والراشدين على تفهم أفضل لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر في نطاق مجتمعي أوسع، مجتمع أممي يعبر فيه انفتاح الثقافات الخاصة بعضها على بعض، وحوارها فيما بينهما هما الوسيلة الوحيدة لازدهار كل منها.

وربما قد لا يبدو اليوم الذي تتحول فيه الإنجليزية إلى اللغة الرسمية أو الأولى في كل مناطق العالم مع تحول اللغات القومية إلى لغات ثانية، كما كانت حال بعض لغات الشعوب في ظل الدولة القومية الحديثة، وهذا ما يتضح من خلال بدء كثير من الدول والمجتمعات بتعليم الإنجليزية منذ الصف الأول الابتدائي أو حتى قبل ذلك.

يقول د. هيثم بين جواد الحداد: " من مظاهر عولمة اللغة الإنجليزية أنها لغة الانترنت، فعند فحص مليار صفحة الكترونية، أشارت دراسة لإحدى المؤسسات الألمانية، أن 77 % من الصفحات بالإنجليزية، وأن الإنجليزية هي الثانية في أغلب بلاد العالم وكان خمس سكان العالم يتكلمونها عام 1995 ووصل عددهم عام 2000 إلى مليار شخص، في الوقت الذي تشير فيه دراسة للأمم المتحدة إلى أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها إلى الاندثار وأن (243) لغة أصلية معاصرة اختفت الآن كلياً وأن 90 % من اللغات المحلية في العالم سوف تختفي في القرن الحادي والعشرين ".

ومثل هذه الثقافة ستأخذ شكلها من خلال برامج ومناهج التعليم، ليس تلك المرتبطة فقط بالجامعات العالمية أو التعليم عبر الانترنت وحسب ولكن قد يتم تعميم بتنحية أو إخراج مادة الدين من المناهج. وقد تتحول مناهج التعليم إلى تقديم مجمل

الأديان لطلابها، حتى يختاروا ما يشاءون منها، أو حتى باعتبارها مادة لاهوت، أو ميتافيزيقيا، كانت تشكل جزءاً من الوعي البشري لذاته في مرحلة سابقة وإذا كان الفارق بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة هو أن الأولى تعني ذلك التشكل الثقافي المترافق مع ظهور حركة العولمة، وأن الثانية تعني ذلك الجهد القائم على أساس الجمع بين الثقافات القومية المتحققة، باعتبارها منجزاً تاريخياً يتطلب الحفاظ عليه استمرار وجود في دائرة الفعل الحديث والمعاصر، فإنه لا بد من القول بأن جل ما ينجم من مشاكل مترافقة مع ظاهرة العولمة، إنما تعود لسببين:

**الأول:** محاولة فرض العولمة لسرعة وبقوة القهر التي يقوم بها مركز العولمة الأمريكي على المستوى الطبقي الرسمي والمركزي.

**الثاني:** رفض العولمة من قبل القوى الاجتماعية المختلفة عن العصر وبين الفرض والرفض يتجه العالم إلى انتصار واضح للعولمة الرأسمالية على بقايا ظواهر الدول القومية وتشكيلات ما قبل الرأسمالية، لكن يدخل بالضرورة في أتون صراع كوني حيث أن عولمة شعبية مضادة تتشكل في مواجهة مركز العولمة الرأسمالي.

## ملامـــح العولمـــة

ولعل أبرز ملامح العولمة هو ما يتبدى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والانترنت وذلك على النحو التالي:

- عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة.
- اتساع دائرة الخيارات الاقتصادية من خلال حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل

القدرة على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاستقلالي سياسياً.

- نمو ما أصبح يعرف باسم القطيع الالكتروني (Electronic Herd) من مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.
- تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين بحيث تؤثر في إلغاء لغاتهم الخاصة وفي طمس هوياتهم الوطنية.

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب ما جاء في كلمة الرئيس الفرنيس جاك شيراك ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14يوليو2000) حيث قال: " إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة وهي إن كانت عامل تقدم، فهي تثير أيضاً مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيداً، ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية.

إن الصدق مع النفس هو الخطوة الأولى نحو امتلاك أدوات التحكم في الآثار المدمرة للعولمة الثقافية، ومن الصدق مع النفس، أن نعترف ونقر بأننا كأمة إسلامية وفي هذه المرحلة التاريخية لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات العولمة وللتحكم في اتجاهات الرياح التي تهب بها، ولا ينبغي أن يفت هذا الموقف الصادق في عضدنا، أو أن يقعدنا عن القيام بما يتعين علينا القيام به من عمل دؤوب للتخفيف من وطأة آثار العولمة، ولرد هجماتها، وللتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقف.

## دوائـــر العولمـــة

هل للعولمة جانب واحد، هو الجانب السلبي الذي ينعكس في الآثار السيئة والمضار والمخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، أم أن لها جوانب متعددة منها السلبي و منها الإيجابي؟.

نعتقد أن السؤال يصح أن نتخذه مدخلاً إلى فهم أعمق للعولمة، على المستويات كافة، وبصورة خاصة على المستوى الثقافي، وإلى استيعاب أشمل لمضامينها.

والحق أن ما من نظام أو فكرة سياسية واجتماعية تتصل بحياة البشر، إلا ولها وجوه متعددة على اعتبار أن الفكر الإنساني هو ذو منزع مزدوج من الخير والشر، وهما العنصران الكامنان في الضمير الإنساني وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن للعولمة دوائر تتحرك فيها، وهي بذلك ليست دائرة واحدة منحصرة في حدود معلومة. وللإرادة الإنسانية تأثير في تحديد هذه الدوائر ورسم معالمها وضبط مساراتها.

وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة، فإن التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي للعولمة جعلها تغيب في أحياناً كثيرة عن الأذهان لدرجة أن معظم المفكرين في العالم ومنهم طائفة من المفكرين في العالم الإسلامي يغفلون عن الجوانب الأخرى للعولمة، وينزعون نحو إدانة العولمة جملة وتفصيلاً الأمر الذي تضيع معه عناصر كثيرة من الحقيقة بحيث يقع الخلط بين الحق والباطل وبين الواقع والمثال.

إن رفضنا العولمة وتنديدنا المتكرر عالي الصوت، بآثارها السلبية وتركيزنا على نقض أسسها ودحض ادعاءات المروجين لها، كل ذلك لن يؤثر في طبيعة الوضع الناجم عن هيمنة النظام العالمي الذي يفرض العولمة على العالم ولن يكون لموقفنا هذا، أي تأثير إيجابي على العولمة، من حيث هي فكرة ومنهج وأسلوب ونظام وتيار عارم جارف يكتسح الحواجز ويدك المواقع.

ولذلك فإننا ندعو إلى أن نلتمس للعولمة جوانب إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمل لتوظيف إيجابيات العولمة فيما ينفعنا في حياتنا العامة.

إن المسألة في حاجة شديدة إلى ضبط منهجي نتحكم به في العولمة بأعلى ما نستطيع من قدرات وبذلك نسلك طريقنا إلى الاستفادة من العولمة على النحو الذي يدفعنا إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية الجديدة من موقعنا الثقافي المتميز وبخلفيتنا التاريخية وبهويتنا الحضارية المتفردة.

إن هذا الموقف الإيجابي إزاء العولمة يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدين نندب حظوظنا، وعاجزين نتفرج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتي من اعتبار ظاهرة العولمة حتمية وهذا أمر مبالغ فيه، وهو لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة، لن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفذ جهده، وأصبح مستعداً للتسليم، فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم فهو ليس ملزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاذ الطاقة أو استعجال المكافأة، وهو موقف ظالم لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينة، فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذ المرء باعتباره.

إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثل خطراً كاسحاً ومدمراً إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً فإنها قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

ومن الأساليب التي يستخدمها مهندسو العولمة ومروجوها تنمية الشعور بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات من خلال

إضعاف الإحساس بالذاتية وبالتميز وبالاعتزاز بكل ما يمت إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي بصلة.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمي للعولمة يتنامى باطراد وإن كان لا يملك أن يـؤثر في صـد هجـمات على أمم الأرض وشعوبها، على الأقل في المدى المنظور لأننا نعتقـد جـازمين أن كـل نظـام ظـالم للإنـسان أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنـسانية ويـتحكم في أشـواق الـنفس البـشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو انهيار وزوال، لأنه يصادم سنة الـلـه في خلقه، ويتنـافى مع فطرة الـلـه التي فطر الناس عليها.

وأمام عنفوان العولمة وضغوطها القوية، لا ينبغي أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقوياء المتحكمـين في أزمة الأمور في ظل النظام العالمي الجديد، ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذه مع ما ذكرناه أنفا.

إن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة مـن المفكـرين مـن العـالم العـربي الإسـلامي الـذين بحثـوا ظاهرة العولمة، يكمن أساساً في أنهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديدة التـي يتعـين عـلى المجتمعـات العربية الإسلامية فهمهـا والعمـل في حـدودها ويـضيئوا أمـام أصـحاب القـرار والنخـب المثقفـة والمفكـرة المصابيح، لتسلط على الحقائق كما هي لا كما نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يسهبون إسهاباً مفرطـاً في تعـداد مساوئ العولمة وأضرارها والمخاطر التي تتسبب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا يقومون بشق من الواجـب ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحداً منا لا يجادل في أن ثمة شواهد كثيرة تـشير إلى أن قـوى العولمـة المعـاصرة ليست سوى امتداد عضوي وإيديولوجي لقـوى الاسـتغلال والـسيطرة والاحتـواء وتعمـل على تكريس التبعية من جانـب الـدول الأقـل نمـواً لتلـك الأكـثر نمـواً، وإن كانـت آليـات تكريس التبعية قد اختلفت في ظل العولمة من الاسـتعمار التقليـدي إلى اللجـوء لـسياسة

الضغط الاقتصادي، فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتد وتتشعب وتتواصل؟.

إن المنهج في بحث ظاهرة العولمة هو إلى الوصف التحليلي والنقد السياسي من منطلق إيديولوجي، أقرب منه إلى المعالجة العلمية المستنيرة المبرأة من كل هوى سياسي أو أيديولوجي، ولذلك كان من السلبيات التي وقع فيها معظم من عالج قضية العولمة من خلال هذا المنهج، العزوف عن الموضوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولي الذي كان يسود في عهود القطبين الأكبرين في زمن الحرب الباردة.

## مجال العولمـــة

للعولمة كما أسلفنا القول منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي والجانبان معاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته وعلى هذا الأساس فإن العولمة الثقافية هي ظاهرة مدعومة دعماً محكماً وكاملاً بالنفوذ السياسي والاقتصادي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية. وللوقوف على الصورة الواضحة للأجواء التي تمارس العولمة الثقافية في ظل نفوذها على الشعوب والأمم، نسوق فيما يلي باختصار وتركيز طائفة من المعلومات التي تنشر وتتداولها الصحافة العالمية المتخصصة والمواكبة لثورة المعلوماتية التي هي الأساس الراسخ للعولمة الثقافية، والتي تشكل القوة الضاربة للنظام العالمي الجديد.

إن تكنولوجيا المعرفة هي قوة الدفع للعولمة الثقافية، وفي ظل النقلة الجديدة والمتطورة جداً لتكنولوجيا المعرفة يبدو أن العالم منقسماً إلى ثلاثة أقسام:

- أن 15 % من سكان العالم يوفرون تقريباً كل الابتكارات التكنولوجية الحديثة.
- أن 50 % من سكان العالم قادرون على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكاً وإنتاجاً.

- أن بقية سكان العالم 35 % يعيشون في حالة انقطاع وعزلة عن هذه التكنولوجيا.

وإذا كان هذا الواقع لعالم اليوم يعني شيئاً، فإنه يعني أن مقولة (القرية العالمية) التي أطلقها في عام 1962 (مارشال ماك لولهن) لم تصح. ولا يبدو أنها سوف تصح في المستقبل المنظور على الرغم من كثرة استخداماتها في الأدبيات الإعلامية والثقافية الحديثة.

وهذا ما يشير إلى أن ظاهرة العولمة تبدو محدودة التأثير على الرغم من عنفوانها وعنفها وشراستها وقوة النظام العالمي الذي يمهد لها السبيل ويفتح أمامها الآفاق.

ولكن على الرغم من ذلك كله، فإن الآثار التي تحدثها العولمة في الشعوب التي تكتسحها بالغة الضرر نظراً إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في النصف الأكبر من الكرة الأرضية، ويندرج في هذا الإطار العالم الإسلامي الذي لا سبيل إلى تجاهل المعاناة الشديدة التي يعانيها معظم بلدانه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بصورة خاصة.

إن العولمة الثقافية تتغلغل في المجتمعات الفقيرة ذات الخصائص التي تفقد القدرة على المقاومة، حتى وإن لم تفتقد الإحساس بالتميز وتتبين لنا حقيقة الأوضاع العامة في العالم الإسلامي، من المعلومات الإحصائية التالية:

- يبلغ عدد سكان العالم في الوقت الحاضر ستة مليارات نسمة، وهذا العدد يزداد سنوياً بنسبة مائة مليون نسمة، و90% من الزيادة تقع في 127 دولة وكلها من العالم النامي التي لا تستطيع أن تستوعب هذه الزيادة الديمغرافية المطردة ويقع العالم الإسلامي في القلب من هذا العالم النامي.

- مع إطلالة القرن الحادي والعشرين فإن ثلث سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر (أي تحت معدل دخل سنوي يبلغ ثلاثمائة (300) دولار) والأكثرية الساحقة من شعوب العالم الإسلامي مشمولة بهذه الظاهرة.
- استناداً إلى دراسات إحصائية لمنظمة اليونيسيف، فإن 12 مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون سنوياً نتيجة أمراض قابلة للشفاء، وهذا يعني أن كل يوم يموت 33 ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية وتشمل هذه الدراسة أطفالاً من العالم الإسلامي من بنغلاديش وموريتانيا.
- واستناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة أيضاً، فقد اقتلع أكثر من 75 مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والإثنية والقبلية، ويطل القرن الحادي والعشرين وهناك أكثر من 60 مليوناً لا يزالون في حالة تهجر، وهنا أيضاً فإن نسبة عالية من المهجرين هم من المسلمين العرب والأفارقة والآسيويين.
- تدخل أكثر من 75 دولة القرن الحادي والعشرين وهي خاضعة كلياً أو جزئياً لمشيئة البنك الدولي مستسلمة لإرادته منفذة لسياسته، وذلك تجنباً لإعلان عجزها وإفلاسها، وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول بتوجيه اقتصادياتها نحو عدم النمو، ونحو تخفيض الإنفاق، ونحو وقف الدعم على بعض المواد الاستهلاكية التي تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة وبعض هذه الدول من العالم الإسلامي.

فإذا كانت العولمة الثقافية تفرض على العالم الإسلامي، في ظل هذه الأوضاع الصعبة وفي هذا المناخ القاتم، ألا يحثنا ذلك على البحث جدياً عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ضعف العالم الإسلامي اقتصادياً، ويدعونا في الوقت نفسه إلى الربط بين

معالجة الآثار السيئة للعولمة، وبين المبادرة الجدية لإصلاح هذه الأوضاع إصلاحاً يقوم على أقوى الأسس؟.

إن المجتمعات الفقيرة المحرومة، تمثل أحد المجالات الحيوية للعولمة فكلما ضعفت المناعة الاقتصادية، ضؤل تأثير المناعة الثقافية لدى الشعوب، مما يجعل السقوط والانهيار تحت مطارق ضربات العولمة الثقافية أكثر احتمالاً في ظل هذه الأحوال. ولذلك فإن العمل المخطط والمدروس في هذا المجال الحيوي من خلال القنوات المتخصصة وبتضافر الجهود في إطار العمل الإسلامي المشترك، هو واجب من الواجبات المهمة التي تقع على كواهلنا جميعاً والتي لا يعفى منها أحد.

إن من شأن سد الفجوة الكبيرة بين الغني والفقير في العالم الإسلامي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتكاملة وشاملة، أن يحد من المجال الذي يعمل فيه نظام العولمة الثقافية، وأن يقطع الطريق على القوى المهيمنة التي يسعى القائمون عليها إلى إكراه الحكومات والشعوب على الإذعان لها والرضوخ لإرادتها والذوبان في العولمة الثقافية. ومن أجل ذلك لا يصح عقلاً ولا شرعاً أن نظل مكتوفي الأيدي مقيدي العقول أيضاً أمام التقدم المطرد الذي يعرفه اكتساح العولمة الثقافية للعالم الإسلامي ونعتقد أن العمل في هذا المجال أوسع ينبغي أن يكون هو العمل الذي تحشد فيه القوى وتعبأ القدرات وتستحث الهمم.

## العالم الإسلامي في مواجهـة العولمـة:

إذا كان العالم الإسلامي يوجد تحت تأثير ظاهرة العولمة الثقافية، بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية التي هي دون ما نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه العولمة ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟.

إن الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية، لأن مقومات المناعة ضد سلبيات العولمة ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسم الإسلامي من الآفات المهلكة التي تتسبب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطمة للحواجز.

إن المقومات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكل رصيدنا التاريخي، لن تغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة العولمة الثقافية ما دامت أوضاع العالم الإسلامي على ما هي عليه في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة ولا يحسن بنا أن نستنكف من ذكر هذه الحقيقة، لأن في إخفائها والتستر عليها، من الخطر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التي تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

إن الشعوب الضعيفة اقتصادياً والمتخلفة تنموياً لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هوياتها وطهارة خصوصياتها ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار العولمة الثقافية هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحي كافة انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موازاة مع العمل من أجل تقوية الاستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأخوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقاً للتوجيه القرآني الرشيد.

وكما أن ظاهرة العولمة الثقافية تتركب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهة المطلوبة لآثار هذه العولمة، لا بد وأن تكون قائمة على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة ومن هنا تأتي الأهمية

القصوى للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة وفي جميع القنوات، من أجل تعزيز التضامن الإسلامي حتى يكون القاعدة المتينة للتعاون بين المجموعة الإسلامية في كل الميادين، وفي سبيل تطوير التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، للرفع من مستوى الحياة بمحاربة الظلم والفقر والجهل والمرض وبإشاعة الوعي الاجتماعي والثقافي الراقي، من خلال الاستثمار العلمي للموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الشعوب الإسلامية والتوظيف المخطط والمدروس للإمكانات والقدرات والاستغلال الجيد للفرص المتاحة وللآفاق المفتوحة أمام العالم الإسلامي لتحقيق نقلة حضارية حقيقية.

في هذه الحالة يمكن أن نمتلك الشروط الضرورية لتقوية جهاز المناعة الثقافية ولتعزيز قدرة الإنسان المسلم على الصمود في وجه العولمة الثقافية. وبدون امتلاك هذه الشروط يستحيل أن نحمي الهوية الثقافية الحضارية الإسلامية من مخاطر العولمة الثقافية.

إن تقوية الكيان الإسلامي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وثقافياً وتربوياً هي الوسيلة الأجدى والأنفع والأكثر تأثيراً للتغلب على الآثار السلبية للعولمة الثقافية وللاستفادة أيضاً من آثارها الإيجابية في الوقت نفسه، من خلال التكيف المنضبط من المناخ الثقافي والإعلامي الذي تشكله تيارات العولمة الثقافية، والتعامل الواعي مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها. وبدون هذه الوسيلة فسوف نضيع في مهب رياح العولمة وتكتسحنا تياراتها العاصفة الجارفة.

## ملامح صورة المستقبل الثقافي

إن ما تعرفه البشرية اليوم من عالم الاتصالات والمعلومات ليس بثورة كما يعبر عن ذلك في الأدبيات المعاصرة لأن الثورة فوضى وخبط عشواء واندفاع في غير ما اتجاه محدد، وإنما هو تطور شامل عميق وجذري يقوم على استغلال العلم والتكنولوجيا إلى

أبعد الحدود، وعلى الدراسة والتخطيط وتوظيف القدرات العقلية والمهنية والتقنية والجمع بين الخبرات المتعددة المتراكمة في ميادين علمية تطبيقية متنوعة، وهذا العمل المتقن المحكم المدروس ليس بثورة.

وقد أحدث هذا التطور المهول في عالم الاتصالات والمعلوميات تحولات عميقة في الثقافة والإعلام والاتصال وفي مجالات النشاط الفكري والذهني والإنساني المتنوعة، وقياساً على الحجم الذي بلغته هذه التحولات في الوقت الراهن وربطاً بينها وبين المتغيرات الكثيرة التي تعرفها الإنسانية اليوم في ميادين الاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والطب والهندسة الوراثية والفضاء، نستطيع أن نبني توقعاتنا لما ستنتهي إليه ظاهرة العولمة الثقافية في المستقبل على المديين القريب والمتوسط على حسابات لا تبعد كثيراً عن الصحة.

إن الأمر المؤكد أن العولمة الثقافية ستبلغ درجة قصوى من التطور يصل بها درجة من التغلغل والنفوذ غير معهودة. وهذا ما يتطلب من الحكومات والشعوب الاستعداد على جميع المستويات للتعامل مع الحالة المرتقبة.

ولكن الأمر المؤكد أيضاً واستناداً إلى الحسابات نفسها، أن ظاهرة العولمة الثقافية لا بد وأن تتراجع أمام مقاومة الشعوب التي تملك رصيداً حضارياً متميزاً وإرادة لمواجهة السياسة ذات النزعة الاستبدادية والمدفوعة بإرادة الهيمنة والإصرار على إكراه الشعوب وعلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وإعلامية تتعارض مع مصالحها، وتصادم خصوصياتها الثقافية والحضارية.

ويمكن أن نقول في ضوء تحليلنا هذا، أن العالم الإسلامي سيجد نفسه محاصراً بمعركة ثقافية ضارية، لا سبيل إلى التغلب على آثارها والانتصار فيها، إلا بتطوير آليات العمل الثقافي، وبتحديث وسائله وبمراجعة شاملة وعميقة لأهدافه وغاياته.

وفي هذا المقام نشير إلى الأداة الفعالة لتحقيق النهضة الثقافية التي يمتلكها العالم الإسلامي في الوقت الحاضر، وهي (الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي) التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد بداكار في عام 1991 والتي تشكل الإطار الملائم والمتكامل للعمل الثقافي العام في البلدان الإسلامية. وهي استراتيجية وضع آليات تنفيذها المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الثقافة الذي عقد في الرباط بالمملكة المغربية في عام 1998 وهي بذلك جاهزة للتنفيذ على المستويين الوطني في إطار السياسات الثقافية لكل دولة عضو، والإسلامي في نطاق العمل الإسلامي المشترك ومن منطلق التضامن الإسلامي.

ولا يعني هذا أن المستقبل الثقافي للعالم الإسلامي في عصر العولمة الثقافية سيكون مستجيباً لطموح الأمة الإسلامية بمجرد تنفيذ الاستراتيجية الثقافية ولكن الأمر يتطلب في المقام الأول بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإحداث التغييرات المطلوبة من حيث التفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويقتضي ذلك أن يغير العالم الإسلامي وسائل العمل الثقافي وأدواته وأهدافه أيضاً، وأن يعمل على تطوير مناهج التربية والتعليم وتجديد الدراسات الإنسانية على وجه العموم، وأن يتجه نحو الأخذ بالأساليب العملية في العمل الثقافي والإعلامي، حتى تتوافر له الوسائل الحديثة الكفيلة بالنهوض بالثقافة العامة.

## نحو فضاء العولمة

إن كلمة العولمة من الكلمات التي ظهرت أخيراً على ألسنة العامة والخاصة وهي تعد ناتج عصر المدنية والتقنية الحديثة، وهي أحد أساليب الغرب المتقدم في السيطرة على مقدرات الشعوب، وتوجيهها إلى الوجه التي يريدها بما يخدم مصالحة الذاتية ومن المعروف أن شعوب ما يسمى بالعالم الثالث تتلقف كل ما يأتي من الغرب من عادات

وأفكار وخصوصاً إذا تبنتها شرذمة من أشباه المثقفين ودعوا إليها لذا فإن الواجب على الدعاة ترسيخ أسس قوية لدى الشعب بجميع فئاته من قواعد العقيدة والدين، وأن تعمل ذاتياً على رد كل ما هو ضار بالشعب في دينه ودنياه، وهذا ما أسماه أحد الدعاة العاملين في مجال الدعوة (تعميق الفهم في الدين) في معرض اقتراحه عن كيفية التعامل مع الجماهير في الداخل بالإضافة إلى اقتراحات أخرى منها: " المطالبة بحقوقهم المدنية " وعدم الاعتزاز بمشروعيتهم وحماسهم، ويرى الداعية إبراهيم درويش: " إن التعامل يجب أن يكون مبنياً على الكتاب والسنة وفقه التيسير وليس التمييع " في يرى الداعية عبد الرزاق الشايجي: " أن ذلك يتم من خلال تنمية الجوانب الإيجابية، وتقويم الجوانب السلبية ". الداعية سعيد بن ناصر الغامدي يطالب بالبعد: " عن الإثقال على الناس، والتقليل من المثاليات لئلا ييأسوا ".

لقد كان ضمن أمثلة هذا المحور التي تستدعي الانتباه، ويجب الاهتمام بأجوبتها من قبل الدعاة، ما يلي:

## ما تأثير العولمة علينا محلياً؟

من خلال إجابة الدعاة الأفاضل، فإن التأثيرات المحلية للعولمة تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لمجموعة من العوامل منها: الوضع الاقتصادي للدولة، انفتاحها على الغرب، ومدى بعد أو قرب الشعب من دينه، ومن ضمن هذه التأثيرات ما قاله داعية لم يرغب في ذكر اسمه " أنها تؤثر في تغيير أنماط السلوك، والتأثير بشكل غير مباشر على الاعتقاد من خلال هدم الشخصية المسلمة وتكوين شخصية ليس لها معالم واضحة، مما يعني القضاء على البعد العقائدي لدى المسلمين ". وهذا ما أيده أحد العاملين في مجال الدعوة، وأضاف " إنها تؤدي إلى زيادة البطالة في الدخل، والتبعية للقوة الغاشمة " وكذلك أيده ثلاثة من الدعاة لم يرغبوا بذكر أسمائهم، والداعية سعيد بن ناصر الغامدي ألذي وضح خطورة

انتشار ثقافة الاستهلاك والترفيه واللهو. الداعية حسن الحميد قال: " إن تأثير العولمة على المجتمعات المحافظة أشد إيلاماً من غيرها من المجتمعات التي تدعي التقدم. أحد الدعاة الأكاديميين أضاف " إن تأثيرها كبير جداً عبر التأثير الإعلامي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة عبر البرامج السياحية وغيرها. الداعية حمزة الفعر أضاف: " من تأثيرها ضعف الاهتمام بالخصوصية الفكرية والثقافية " وأكد ذلك الداعية الأستاذ. أما الداعية جمال سلطان فاتخذ موقفاً مخالفاً حين قال: " إيجابياتها أكثر، ويمكن توظيفها لصالح الدعوة ". أما الداعية عبد الله درويش فلم يجب، واكتفى بالقول " إن هذا السؤال يحتاج إلى دراسة موسعة "

**س: ما مدى التأثير السلبي للعولمة على النشاط الدعوي بشكل خاص؟**

من خلال الإجابة فإن العولمة لها آثار كبيرة وعميقة على الدعوة، ومنها: فتح أبواب الشرور والفتن، مما يعني إجهاد الدعاة في مواجهة ذلك التيار الهدام وهذا رأي داعية لم يرغب في ذكر اسمه وأضاف: " وإثارة الشكوك لدى العامة فيما يقوله الدعاة ". داعية من أساتذة الجامعة، وأحد الدعاة العاملين في مجال الدعوة يريان: إن لم يواكبها الدعاة فسيعزلون عن غيرهم لانشغال الغير بتوافه الأمور، ولأنها تؤدي إلى إشغال الناس عن الدعوة، وقضاء الأوقات الطويلة بملاحقة مجالات العولمة، أما الداعية محمد سعيد القحطاني فيؤكد أنها مكنت الأعداء، وجمعت الأصدقاء. عدد من الدعاة ركزوا على التأثير السلبي الأخلاقي ومنهم: الأستاذ والداعية جمال سلطان، حين حددا الانحرافات الأخلاقية عبر البث الفضائي وعبر الانترنت. وأحد الدعاة الأكاديميين أضاف: وتسويق بعض المحرمات كالخمور.

داعية فضل عدم ذكر اسمه اتخذ موقفاً مختلفاً، حين قال: لا أرى التأثير السلبي كبير في مجال الدعوة. في حين يرى الداعية أحمد أبو لبن: أن مكر الله كفيل بهم، وأن قانون الله في دفع الناس بالناس يبطل شرهم، وذلك لا يعني سذاجة الدعاة وسطحيتهم.

**ما مدى التأثير الإيجابي للعولمة علينا دعوياً؟.**

أما من جهة التأثير الإيجابي لهذا التيار على العالم الإسلامي، فإن أحد الدعاة العاملين في مجال الدعوة يذكر بعضاً من هذه الإيجابيات منها:

1. تعريفنا على الأجزاء المعطوبة في ثقافتنا من خلال المقارنة.

2. المزيد من الوعي بالذات والعالم.

قد اشترك داعيتان لم يرغبا بذكر اسميهما في أنه عمل على إتاحة فرص جديدة لنشر الدعوة، وهذا ما دعمه الداعية إبراهيم الدويش مع إشارة أغلبية الدعاة إلى ذلك. ويضيف الداعية أحمد أبو لبن: " إنه يوجهنا إلى ضرورة توحيد المسلمين ونبذ التفرقة ".

أحد الدعاة العاملين في مجال الدعوة يرى الأثر الإيجابي ضعيفاً جداً، ويمكن الاستفادة منه بالانترنت، وبذلك يبلّغ الإسلام للعالم أجمع، ويرد على شبهات المبطلين وقد أيد ذلك داعية لم يرغب بذكر اسمه في ضعف هذا التأثير ويقول أحد الدعاة المعروفين: " النفاذ للعالمية بدل القطرية، والتواصل مع الأمة في الخارج " يقول داعية فضل عدم ذكر اسمه في هذا التأثير: " يستطيع الداعية أن يصدّر أفكاره ورسالته عن طريق الكتاب والشريط والصوت والصورة، والاستفادة من الأساليب والتجارب النافعة من غيرها ". وأيده في هذا الداعية جمال سلطان حين قال: " منابر مفتوحة كسرت احتكار النظم الأساسية للإعلام المؤثر ".

أحد الدعاة الأكاديميين، والداعية سعيد ابن ناصر الغامدي يريان أن من الآثار الإيجابية المشاركة في الحوار مع الأمم الأخرى، الداعية حمزة الفعر يضيف: " تخفيف الضغط على الدعاة ".

ومن التأثيرات الإيجابية التي رآها بعض الدعاة أنها تؤدي إلى تقلص سلطة الدولة، مما يتيح فرصاً جديدة للدعوة ونشرها، وطبعاً هذا التقليص سوف يخدم الرأسمالية التي تنتمي إليها الشركات، في حين أن الدولة سوف تصرف جهدها إلى المحافظة على أمنها وسلامتها، وتترك خدمة الطبقات الفقيرة.

**أما عن سؤال: " هل تعتقدون أن الإسلاميين سيستثنون من فرص الحرية والمشاركة؟ "**

فتبين لنا من إجاباتهم، أنه بات من الواضح جداً الحرب التي يعلنها الغرب الكافر على الإسلام، لذا أكد أغلب الدعاة على أن العمل الإسلامي سوف يستثنى من هذه الحريات، لأن الدول الراعية للعولمة هي دول كافرة، و كفرها هو الذي يوجهها ومن هؤلاء أحد العاملين في المجال الدعوي، الذي أجاب: هذا هو المتوقع، والداعية حسن الحميد الذي قال: " إلى حد بعيد "، والداعية حمزة الفعر الذي أكد " أن الاستثناء لا بد منه، لأن الإسلام عدو للجميع ولكن هذا الاستثناء سيكون بشكل غير واضح ولا مباشر ".

الداعية جمال سلطان وأحد الدعاة الأكاديميين اللذين قالا:" بكل تأكيد ما لم تتداركهم عناية الله، وينتبهوا لأنفسهم، ويتجاوزوا صغائر الأمور، ويفرضوا أنفسهم على الساحة ".

أما الداعية عبد الرحمن السديس اتخذ موقفاً توفيقياً حين أجاب: " قد يكون ذلك مبدئياً ومع المدافعة سيزول "

الداعية إبراهيم الدويش يرى: " أن هذا ربما يكون غير ممكن خصوصاً في البداية بسبب الخوف من ردود الأفعال " وهذا ما أكده أحد الدعاة العاملين في مجال الدعوة، ويضيف: " أنه سوف يكون في أضيق الحدود، (أي حدود الحرية) وهذا سوف يتفاوت من طائفة لأخرى " وأيده في هذا الأمر الداعية سعيد بن ناصر الغامدي الذي قال:" سيسمح لهم في هوامش ومسارات معينة ".

داعية لم يرغب بذكر اسمه، والداعية محمد سعيد القحطاني أجابا (إلى حد ما)، (إلى حد معين).

أكاديمي معروف قلل من هذا الاستثناء، وأيد رأيه بالكامل الأستاذ وأضاف: " إلا إذا كان السبب من الإسلاميين أنفسهم ".

وأما أهم عوامل نجاح تيار العولمة فهي:

1. قيامه على العلم والتقنية.
2. نظام التجارة والتحكم في رؤوس الأموال.
3. موافقة طروحاته لكثير من أهواء الناس.
4. سوء الأوضاع في الدول النامية.

وسوف يفتح هذا التيار قنوات وفرصاً جديدة منها:

1. سهولة الاتصال.
2. مرونة المجال الاقتصادي.
3. إمكانية الحوار

ويرى الداعية عبد المجيد الزنداني: أن ذلك يختلف من بلد إلى آخر، ولكل بلد ظروفه، وأكد جميع الدعاة تقريباً أنه لابد من طرح دعوي يناسب المرحلة ومن أهم معالمها:

1. أن يكون الإسلاميون خطاباً حضارياً متقدماً للبحث عن الأرضيات المشتركة
2. توعية الناس بواجباتهم الشرعية
3. استخدام الآليات المستحدثة في إطار ما يسمى بالعولمة وحسن استغلالها
4. الانفتاح المنضبط بالشرع، والبعد عن التقليدية والتقليد.

# الفصل الثاني

# العولمة رؤى ومخاطر

# الفصـــل الثانـــي
# العولمـــة رؤى ومخاطــر

## تمهيـــد

الظهور المفاجئ والمثير لمفهوم العولمة في أروقة الإعلام العـالمي وبهـذا التـواتر المكثـف ينبـئ عـن غموض يـشوب عفويـة هـذا المفهـوم وابتـساماته المزيفـة. ونلاحـظ هـذا الغمـوض المفهـومي في الـولادة التاريخية فبعد أن كانت كلمة العولمة مخبوءة وضائعة بـين آلاف الكلـمات في القـواميس اللغويـة ظهـرت فجأة في وسط عالم يسوده الفراغ والفوضى بعد سقوط المعسكر الشرقي وسيطرة القطبية الواحـدة. لـذلك يرى البعض أن العولمة مفهوم استعماري جديـد في اسـمه قـديم في مـسماه يهـدف إلى جعـل العـالم قريـة صغيرة تحت قيادة الولايات المتحدة وسيطرة القطيع الالكتروني وأسـاطيل الـشركات المتعـددة الجنـسيات. فبعد أن خبأت الرأسمالية أنيابها في مواجهة ديكتاتورية البروليتاريا طوال عقود كشرت عـن هـذه الأنيـاب بابتسامة بعد انهيار أسس الشيوعية لتبشر بولادة جديدة اسمها الأصلي ديكتاتورية السوق العالمية وكنيتها العولمة.

والعولمة ليست ظاهرة جديدة في فكرتها، بل هي حلم داعب الكثـير مـن الفلاسـفة والمفكـرين في توحيد الإنسانية ضمن إطار وعالم واحد تسوده العدالة والسلام وكذلك دعـا الإسـلام إلى الأخـوة الإنـسانية والدينية كقوله تعالى: وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): الناس صـنفان أمـا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق. وفي ظل العالمية التي طرحتهـا المبـادئ والرسـالات الـسامية تـسقط الحواجز النفسية والفكريـة والجغرافيـة والطبقيـة لتنـشأ عالمـاً مثاليـاً لا حـرب فيـه ولا ظلـم ولا فقـر ولا

استغلال، وهو العالم الذي سوف يقوده المهدي (عليه السلام) والذي حلمت به البشرية وبشرت به الأديان.

ولكن ما حدث أن هذه الأحلام ترتطم بالواقع المر الذي صنعه قطيع من السماسرة يدعونهم القطيع الالكتروني يمتلكون المال الكثير والشركات العملاقة والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي باستطاعته أن يزلزل أي حكومة سياسية في لحظات ويستخدمون في تحقيق أغراضهم تقنيات مذهلة في إدارة الإعلام والمعلومات لذلك فإنهم يمتلكون كل المعلومات التي يريدونها في تحقيق السيطرة والنفوذ والانتشار إن هؤلاء الذين امتلكوا مفاتيح القوة، السلطة، المال، الإعلام المدموج المعلومات والخبراء ويسيطر عليهم الحس المصلحي المطلق بلا شعور سام بالإنسانية قد بدأوا يبشرون بعالم مفتوح بلا حدود بلا جغرافيا أو أفكار أو حكومات أو ثقافات بحيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة تحت سيطرة اقطاعي متجبر يمتلك كل شيء حتى الرقاب ويتصدق بالفتات على أهالي تلك القرية.

إنها أي العولمة تبشير سيء يهدف المبشرون بها إلى إرجاع العالم إلى العصور القديمة المظلمة في تاريخ البشرية، حيث كان العالم مقسماً إلى طبقتين طبقة الإقطاع وهي الأقلية الضئيلة وطبقة الأكثرية الساحقة وهي طبقة الفقراء والعبيد وطبقة الإقطاع في عصر العولمة هم مجتمع الخمس الذي بنى لنفسه قلاعاً متحصنة ومنعزلة تكبراً وخوفاً من مجتمع الأربعة أخماس، وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا بعض الوضوح عن حقيقة العولمة وكيف أن العولمة هي عبارة أخرى لعالمية الفقر حيث النظام العالمي الجديد ينطوي على تناقض لعالم هو اليوم أغنى أربع مرات عما كان عليه عام 1990 ووجود فظيع حيث يعيش خمس سكان العالم بدولار واحد للفرد وتشير الإحصائيات أن الخمس الأكثر فقراً من البشرية كان يملك 2.3% من الموارد المالية في عام 1969، و 1.5% في عام 1989 و 86% في عام 1994 وهذا يعبر عن عمق التناقض الطبقي الذي أفرزته العولمة حيث التحول

الديمقراطي آخذ في الاتجاه نحو رفاهية الإقطاع وعبودية أكثر سكان الأرض، لذلك يعتقد البعض أن العولمة هو أسلوب جديد في فرض القهر والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعرا الاعتبار المتبادل والتخصيص الأمثل للموارد.

## مصالح ضد الإنسانية

ولا شك أن طبيعة التفكير الاستغلالي الذي يعيش في مكونات الرأسمالية حيث الربح والاقتصاد في الموارد يجعل من المصالح الخاصة فوق كل اعتبار إنساني أو أخلاقي سوف تحول هذه الطبيعة العالم إلى أكداس بشرية من العاطلين، وكما يقول الخبراء فإن عشرين بالمائة من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على الاقتصاد الدولي، وبعبارة أخرى الاقتصاد الدولي للسماسرة، وأن الثمانين بالمائة من البشر هم من العاطلين والفقراء الذين يعيشون على هامش العولمة وفتاتها كما يعيش المسحوقون على هامش المدن الكبيرة في صفائح الحديد المتأكسد.

ويظهر هذا التفاوت الكبير في تزايد عدد المليارات ونموها في ظل العولمة ففي العالم هنالك أكثر من 358 ملياردیراً يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار نسمة من سكان المعمورة، والإحصاءات تفضح العولمة بقولها أنه في عام 1998 كان في الولايات المتحدة وحدها 170 ملياردیراً بينما لم يكن عددهم في عام 1982 يزيد على 13 ملياردیراً، ويكفي أن ملياردیراً واحداً هو بيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت يملك ثروة ما يعادل صافي ثروات 106 مليون مواطن أمريكي أي ثلث السكان تقريباً وبقياس آخر فإن هذه الثروة يمن أن تعادل أو تزيد على صافي ثروات مليار مواطن هندي، والطريف في الأمر أن المنافسة حامية جداً بين هؤلاء المليارديرات من أجل إضافة المزيد من الأرقام في حساباتهم بدون النظر لأي اعتبار إنساني أو أخلاقي.

## إرهاصات العولمــة

إذا كان الهدف الأساسي للعولمة هو اقتصادي بحت فإن التموجات التي خلقتها هذه الظاهرة قد جعلت الأمر يكون أبعد من أن يقتصر على البعد الاقتصادي، بل أن رعاة العولمة قد جندوا كافة الوسائل السياسية والثقافية والإعلامية من أجل جعل العالم ذو ملكية خاصة لذلك اتخذ الأمر أبعاداً جديدة ونمت ظواهر غريبة بدأت تشكل نفسها من خلال النمو المتزايد لعالم المعلومات الالكتروني، ولا شك أن أهم مخطط تطرحه الولايات المتحدة هو العولمة السياسية وجعل العالم وحدة سياسية تحت القيادة الأمريكية مع وضع هامشي وروتيني للأمم المتحدة، ويشكل ضباع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجيستيكي للماكينة العسكرية من أجل سيطرة أكبر على عالم بلا حدود مفتوحة أسواقه أما بضائعهم، وشعار مبشرو العولمة حينئذ هو تحول العالم إلى قرية كونية يشعر الإنسان أينما حل خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به ومقبلو وهذه هي المواطنة العالمية كما يدعون. ولكن هذا الأمر يصبح مجرد شعار عندما ينكشف الأمر الواقع حيث أصبح العالم يتحرك اقتصادياً كما لو كان وحدة واحدة شاملة أما سياسياً عندما ظل مقسماً ومجزأ، ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ في تناقضات قاتلة وعدد لا يحصى من الهزات والانهيارات والمزيد من التضعضع في تعايش المجتمع الإنساني ونمو الاتجاهات العرقية والعنصرية والتطرف. بل إن الدول التي ترعى العولمة سارت في عكس هذا الاتجاه عندما أغلقت أبوابها وحدودها أمام الهجرات القادمة من بلاد يسيطر عليها الفقر والحرب، وسعت هذه الحكومات إلى تطبيق سياسة الانتقاء في سرقة العقول والكفاءات.

الثقافة هي السلاح الأخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب لأن تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فإن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة. إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه آخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فإننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات الماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه، إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفاً لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والانترنت، كما أن البغاء أصبح معولماً له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدوداً ومنعزلاً.

الإعلام المدموج الذي أخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الإعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم فاليوم أشخاص مثل تيد تيرنر أو روبرت مردوخ هم من يحكم العالم من كاميرات التلفزيون وشركة مثل ديزني هي التي تصنع طفولة الأطفال بقيم مثل الجنس والعنف والانتهازية. هذا الإعلام العابر للقارات يصعب مواجهته لأنه يملك إمكانات هائلة تجعله مسيطراً فعلى سبيل المثال فإن إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات يكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوروبي.

إن العالم الغربي هو الذي يقود بالنتيجة إلى مسيرة العولمة نحو اتجاه يمثل مصالحه وأهدافه الخاصة لأنه يمتلك المنبع المعلوماتي الذي يغذي ويرفد العالم بالمعلومات وهذا يجعله المسيطر ويجعل الآخرين تابعين، فالمعرفة العلمية تمثل 80% من اقتصاديات العالم

المتقدم والـ 20% الأخرى تذهب إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية وهذا ما يجعلها تحت تأثير التبعية.

## مواجهة تحديات العولمــة

ليست الآفاق قاتمة دائماً إذ لا يوجد هناك حتمية اجتماعية مطلقة تفرض على الإنسان أن يذوب في قدره ويستسلم إلى مسلخ العولمة، بل إن هذه التحديات تثير فينا روح المقاومة والتفاعل الإيجابي من أجل استثمار هذه الظاهرة الجديدة في اتجاهاتها المفيدة، ومن ذلك:

**أولاً:** القدرة على نشر المعلومات وحرية تداولها بعيد عن عوامل الرقابة والتقييد وتعقيدات الجغرافيا وسيطرة السياسة والكلفة المالية الكبيرة، وهذا يعطي مساحة واسعة من حرية الفكر والبيان، فإذا كانت المجلة أو الكتاب في عالم الأمس لا يصل إلا لمجموعة صغيرة من الناس وبشق الأنفس فإنه في عالم اليوم يصبح في متناول الجميع، بل إن تداعيات العولمة وانفتاح عالم النشر المعلوماتي يفرض علينا استثمار هذه الحرية بشكل أعمق وأوسع.

**ثانياً:** أستطاعت العولمة أن تخترق معظم الحصون الثقافية والفكرية والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية داخلها من الغزو الثقافي، حيث جعلت العولمة كل شيء مفتوحاً أمام الفرد يصل إليه بدون وجود أي موانع تذكر حتى مع وجود الردع والقهر والرقابة بل إن الردع القاهر قد يتحول في بعض الأحيان إلى كبت سلبي يتجه للانصهار والذوبان في الثقافة الغازية بعد ارتفاع المانع القاهر أو غيابه المؤقت، وإذا كان منهج الآباء قد قام على سياسة الكبت والمنع في مواجهة تداعيات العولمة المفتوحة هو إيجاد أسس التحصن الذاتي المبني على التوعية الثقافية المركزة حيث الاتجاه للاستفادة

الواعية من تقنيات وتكنولوجيا العولمة بصورة سليمة مع تغذية مستمرة وتلقيح معلوماتي قوي للوقاية من الانحراف مع إيجاد بدائل متكاملة وقوية في مواجهة أدوات العولمة وقيمها.

**ثالثاً:** يشكل الفضاء الإعلامي والنسيج المعلوماتي أحد أهم أدوات العولمة في انتشارها وسيطرتها الاقتصادية والثقافية، بحيث تحولت هذه الأدوات إلى حتميات لا تفارقنا أبداً ولا يمكن مقاومتها بصورة ارتجالية أو خطابية، إن خير وسيلة للدفاع هو الهجوم لذلك أصبح من الضروري أن تستخدم مجتمعاتنا هذه الأدوات لنشر المعلومات السليمة والإيجابية التي تحافظ على قيمنا الإسلامية ونشر الأخلاقيات الرفيعة والسامية، عبر تأسيس فضائيات هادفة ومتكاملة وانترنت شامل وواسع يحتوي على كافة البدائل التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية.

**رابعاً:** كما أن العولمة فرضت على الشركات الكبيرة أن تندمج وتتكتل في وحدة مركزية واحدة من أجل أن لا تؤكل من الشركات الأخرى أو من أجل احتكار السوق وفرض آلياتها ومنتجاتها وصعود أسهمها في البورصات العالمية، كذلك لا بد للاقتصاديين في بلادنا من إيجاد التكتل والانصهار في وحدات مركزية متماسكة قادرة على المواجهة، لأنك إذا لم تأكل سوف تؤكل كما يقول ذلك منظرو العولمة، ونظرة في تحرك الاقتصاديات المدموجة نلاحظ مدى تحكمهم في الأسواق العالمية حيث يعمل القطيع الالكتروني من خلال ما يسمى بالسوبر ماركت أي سوق المال ويقدر أن 25 سوقاً مالياً تتحكم في نصف رأس المال العالمي أي تتحكم في 20.9 تريليون دولار وهي الثروة التي يتغذى عليها القطيع ويتكاثر فهل يستطيع المحل الصغير أن يواجه السوبر ماركت!؟.

## عولمة المؤسسات الدينية

**خامساً:** المرجعية الدينية أحد أهم وأقوى المؤسسات في مجتمعنا الإسلامي بما تمتلكه من قوة تأثير جماهيرية وإمكانات هائلة معنوية ومادية واجتماعية ولا شك أن العولمة أصبحت أهم التحديات المرجعية باعتبار أن هذه المرجعية هي الحصن الذي يدافع عن الأمة ويحميها من الأخطار والانحرافات. إن أهم الرؤى التي تنبثق من آفاق العولمة بحيث تكون خطوات أساسية في رسم المستقبل الإسلامي تحت ظلال المرجعية الدينية هي:

شورى الفقهاء والمراجع: حيث التكتل المركزي القومي يعم المؤسسات المرجعية من أجل رسم سياسة موحدة وصب التيارات المتفرقة والمتضادة في بعض الأحيان في تيار قوي ومتماسك مع الحفاظ على التنوع والتعدد، وهذه المؤسسة الاستشارية سوف تكون قادرة على إيجاد التكامل بين مختلف القوى ورسم الأولويات وبالتالي الاقتصاد في صرف الجهود الإنسانية والمالية، والأهم من كل ذلك إيجاد وعي متكامل وشامل ومنظم في صفوف المقلدين حول الأخطار التي تواجههم.

وإذا استطاعت شورى المراجع أن تنجح فإن الخطوة المهمة الأخرى هي تكتل الوكلاء في كافة أنحاء العالم باعتبارهم القاعدة الوسطى القادرة على إيجاد الاتصال بين القمم المرجعية والقاعدة الجماهيرية، وأهم أدوات التكتل في ذلك هو عقد المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

**سادساً:** كونفدرالية المؤسسات هي مرحلة مهمة في مواجهة أخطار العولمة، حيث تكون هذه المؤسسات عبر ترابطها وتنسيقها المشترك قادرة على استيعاب الجماهير وتوعيتهم بشكل مستمر، إذ أن هذه المؤسسات عن طريق الاندماج اللامركزي سوف تكون قادرة على المسير في الاتجاه الفكري السليم والاستفادة من كفاءات وإمكانات المؤسسات الأخرى وبعبارة أخرى فإن ترابط المؤسسات سوف يوجد تكاملية ترفع العيوب وتنسيق يقتصد في الجهود ويزيل التناقضات ويبعدها عن التشتت والفوضى.

# الفصـــل الثالــث

# العولمـــة والتنميــة المستديمة

# الفصـــل الثالــث

# العولمـــة والتنميـــة المستديمة

## تمهيـــد

تعد العولمة عملية معقدة لا تمس مجال إنتاج وتبادل المواد والخدمات فحسب، بل كذلك المجـال الثقافي و عمليات اتخاذ القرار في كافة الميادين وبخاصة المجال البيئي. وفي هذا الإطار يمكـن اعتبـار عولمـة الاقتصاد ذات التفاعل المتبادل والمترابط مع عولمة المشاكل البيئية والتنموية على حد سواء.

## عولمة الاقتصاد

أ. **تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الاقتصادي:**

التبادلات الجديـدة تكمـن الخاصـية الرئيـسية للعولمـة الاقتـصادية أساسـاً في الزيـادة الـسريعة و المتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمـة تبـادل البـضائع أكـثر من قيمة الإنتاج و المداخيل (إجـمالي النـاتج الـداخلي الخـام)، وعـلى سـبيل المثـال فـإن حـصة الخـدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة وحقوق التأليف) من التجارة العالمية ذات التكاثر المسترسل والمستمر بشكل واضح، إذ تمثل هذا الأخير اليوم ربـع التبـادلات هـذا مـن جهـة. تتزايـد حصة المنتوجات المنفاكتورية كذلك على حساب المنتوجات القاعدية الموجهة للتحويل في القطاع الـصناعي إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56% سنة 1982 إلى 73% سنة 1992 من جهة أخرى.

هيمنة الشمال تحقق الدول المتطورة أكثر من ربع التجارة العالمية، بينما تتزايد واردات المواد الاستهلاكية العادية والقادمة من الدول المتخلفة بوثيرة معتدلة. فعلى سبيل المثال وخلال الإثني عشر سنة، انتقلت حصة هذه المواد وعلى العموم فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو تعرف تزايداً ملحوظاً منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

إن هذه الظاهرة الحديثة العهد ما زالت هامشية ولكن يتوقع بعض الخبراء استمرارية وتواصل سريعين لها، ويمكن التماس هذا بشكل خاص في الدول الصاعدة و (الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية) التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العشرية الأخيرة تنمو واردات هذه الاقتصاديات النشيطة كذلك وتمثل أسواقاً ذات اهتمام متزايد.

التأثير على البيئة: ويؤدي هذا التطور الهائل للتجارة العالمية الفريدة من نوعها إلى التأثير على البيئة وذلك على مستويين. أولاً: إنه يدفع إلى التخصص والاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية مما ساهم بشكل كبير وواضح إلى تدهور المحيط البيئوي. ثانياً: إنه يكشف بوضوح بعض المشاكل البيئوية وترسيخ بعدها العالمي. إن هذا النوع من النمو يفرض علينا توازناً عالمياً للبيئة في مجالات محددة (مثلاً منع المتاجرة ببعض المواد الخطيرة أو بعض الكائنات الحية المهددة بالانقراض).

**ب. انفجار وتدفق التبادلات المالية والاستثمارات في الخارج:**

إلغاء التنظيمات: تميزت العولمة بتسريع التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، إن مصدر هذه الحركة يعود جزئياً إلى تعميم الانزلاقات المالية وعدم التحكم فيها خلال الثمانينات. ومما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي على توزيع الإعلام والتحويلات الفورية عرفت كل نشاطات البورصة والبنوك وكذا الحركات للرساميل تحرراً مطلقاً.

فعلى سبيل المثال إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية في الفترة مابين 1988/1980 تضاعف بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وتدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج بـ 3.5 مرات وكذا التدفع التجاري والناتج الداخلي الخام العالمي بـ 1.9 مرة.

وهكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات، وقد بلغ مجمل الزيادة السنوية للاستثمارات حوالي 870 مليار مقابل 290 مليار خلال العشرية السابقة وبهذا تصبح أهمية ووزن قطاع الخدمات (المال/التوزيع) تعادل وتساوي الاستثمارات الصناعية.

الدول الصناعية: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تقلصاً ملحوظاً لحصتها في الاستثمارات في الخارج ولكن تحولت هذه الدولة إلى البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات، بينما كرست حضورها وتواجدها في العالم كل من هولندا وبريطانيا العظمى وألمانيا. من جهة أخرى حققت فرنسا واليابان تغلغلاً معتبراً تاريخياً ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل من هذه الحركة ما دام أن تزايد الاستثمارات تمركز في الدول المصنعة عموماً. ولكن انعكس اتجاه الاستثمارات في أواخر الثمانينات إذ أن حصة الدول السائرة في طريق النمو من الاستثمارات في الخارج عرفت تزايداً ملحوظا وانتقل من 15% في سنة 1989 ليصل إلى 43% في 1993. ولكن تدفق الاستثمارات في اتجاه الدول المتخلفة تميز بتمركز جغرافي بارز (جنوب شرق آسيا خصوصاً) وبسرعة فائقة، تبرز وتنفرد خصوصيتها في الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة التي شهدتها هذه المنطقة.

التشجيع على عدم وضع قواعد تنظيمية مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق تحويل وانتقال وحداتها الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيراً في مجال الأعباء الأجرية والضرائب والقوانين البيئية. لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الاجتماعية والبيئية قصد منها جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات ورؤوس الأموال

الأجنبية هذه الفرضية يجب أخذها بكل تحفظ. ولكن الشيء المؤكد في هذا الشأن هـو أن تجميـد أو الكـف عن الرقابة والصرامة للقواعد والإجراءات القانونية، الاجتماعية، والبيئية وبخاصة مرونة هذه العقوبات، كـل هذا جعلها عوامل جذب وإغراء الرساميل المتأتية من المؤسسات التي يهمها الربح فقط.

ج- الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات

إن الظواهر التي وصفناها سابقاً، كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيلها أو المساهمة فيهـا أو تشجيعها. إذ تزامن هذا التزايد في الشركات وبالتوازي مع هذه الحركات العالمية والتي عادت عليها بأرباح أو منافع هائلة.

مبادلات تحت الرقابة: تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجية العالمية، البنوك) جلها من الـدول المـصنعة المتقدمـة ولكـن تعتمـد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخـارج كامتـداد وتوابـع لهـا بمـا في ذلـك الـدول الناميـة، وتتضمن تلك الشركات العظمى جل إن تم نقل كل المبادلات العالمية، وتحقق 70% من الاستثمارات المبـاشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

وتقدم هـذه الـشركات أداة للتـسيير، ومهـارة جيـدة في مجـال الـتحكم التكنولـوجي وإيجـاد منفـذ للتغلغل في الأسواق العالمية ولكن يمكن أن تعتمـد بالمقابـل عـلى الأسـواق المحليـة. لـذا فهـي (أي الـشركات العظمى) تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل.

القدرة التفاوضية: وتؤهل هذه الخصائص الشركات المتعـددة الجنـسيات لاكتـساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الـشمالية منهـا أو الجنوبيـة، وفي هـذا الإطـار تـستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية وبخاصـة البيئوية، وهذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات والمفاوضات الدوليـة

حول البيئة والتنمية وكذا في المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإرادي و المهيأة خصيصاً لهذه الشركات.

## التنمية في مأزق مستمر

**أ. توسع الفجوة بين دول الشمال والجنوب**

التنمية اللامتكافئة، الرفاهية والثراء الإجمالي المسجلان خلال السنوات الأخيرة لم يتمتع بها أيضاً الجميع. إذا كان الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة والغنية يستمر بوتيرة سريعة فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والهشة الذي يتزايد تهميشها باستمرار كون أنها تفتقر للهياكل الإنتاجية والمالية وكذا الهياكل الإعلامية التي أوضحت ضرورة حتمية وحاسمة في الاقتصاد المعولم. وفي هذا الصدد يمكن أن نستثني دول جنوب/شرق آسيا التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الاندماج وذلك منذ بداية التسعينات في ظل المعطيات الجديدة العالمية. انتقلت حصة الدول الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونكونغ، التايوان، سنغفورة) في مجال الصادرات الإجمالية من المواد المانفكتورية من 13.5% في 1965 إلى 60% سنة 1990 من مجمل صادرات الدول السائرة في طريق النمو. ولكن الأزمة المالية التي زعزت المنطقة في نهاية التسعينات تجعلنا نعيد النظر في القدرة الاقتصادية لهذه الدول على الاستيعاب الفعلي للتدفق المالي الضخم والهائل. من جهة أخرى نلاحظ أن مجمل الدول الإفريقية وجزءاً هاماً من أمريكا اللاتينية وعدداً كبيراً من دول شرق ووسط أوروبا لا تستفيد إلا بالقليل أو لا شيء من منافع العولمة بل بالعكس ترى يومياً عجزها يتزايد بحدة.

**ب. وزن المديونية:**

عقبة عمرها ثلاث عشريات، نجد من جملة الشعوب المغلوبة على أمرها والمقصاة من طرف العولمة الاقتصادية تلك الدول الأكثر مديونية، وقد تم إبرام عقود المديونية مع هذه

الدول في بداية السبعينات والتي تزامنت مع الزيادة على طلب مواردها الأولوية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مصحوبة بضعف نسب الفوائد التي ارتبطت بأزمة البترول سنة 1973. إن تسديد الديون وبالعملة الصعبة ما زالت قائمة ومطروحة لحد الآن بينما أسعار المواد الأولية آلت نحو الانخفاض المستمر. إن توجه الطلب نحو المنتوجات المحولة أدى في نفس الوقت إلى زيادة حجم صادرات المواد الأولية مما أثر سلباً على أسعارها، لذا فإن خدمات المديونية لوحدها تجند أغلبية الأرباح المتأتية من عملية التصدير.

مأزق العجز في الميزانية: هكذا نجد أن البرامج المخصصة لتسديد الديون يتم على حساب الميزانية الموجهة للتربية بتقليص أموالها وكذا في الهياكل الصحية والاجتماعية والبيئية. تخصص إفريقيا ما وراء الصحراء سنوياً أربع مرات ميزانية القطاع التربوي والصحي لتسديد خدمات مديونيتها دون أن تتخلص من دفع متأخراتها.

انعدام توفر العملة الصعبة أجبر نصف البلدان الأكثر مديونية للخضوع إلى شروط وبرامج التصحيح الهيكلي مقابل الضمانات البنكية للصندوق المالي الدولي.

## المشاكل المالية للبيئة

ففي خضم هذا الثراء الاجمالي، ولكن الغير متكافئ فإن التباين الفادح في مجال التنمية يحط كل ثقله على وضعية البيئة، وتتجسد تبعية الترابط بين اقتصاديات الدول في مجال البيئة في انتشارها أثار التدهور البيئي من المحلي إلى العالمي. هذا ما يفسر تجنيد الرأي العام ورجال السياسة سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

إن الركوض وراء البحث عن الحلول الناجعة المستديمة والمتعددة الجوانب يتوقف أساساً على درجة توسع و طبيعة وتسييس المشاكل.

أ. التباينات الاقتصادية والنزاعات الدولية

المشاكل البيئية ليست محلية فقط بل عالمية أيضاً.إن التأثير بعض جوانب التـدهور البيئـي لـه بعـد محلي قبل كل شيء وقد لا تكترث وتتحسس لذلك التدهور القوي السياسية ولا تجند المصادر المالية المتعددة الأطراف حتى و إن آلت درجة التدهور البيئي إلى الخطورة. إن مقاومة مشاكل المحـيط والبيئـة يـتم تمويلها عموماً من طرف المساعدات الثنائية للتنمية. لذا يستلزم تغيير جذري في الذهنيات وخلق جو ملائم للتصدي جدياً لتأثيرات هذه الظاهرة نظراً لعدم اقتصارها على المستوى المحـلي بـل تـصل إلى المـستوى العـالمي الـذي يتطلب مجهودات جبارة في هذا الميدان.

التصحــر:

تعود ظاهرة التصحر قبل كل شيء إلى استغلال الإنسان المفرط للأراضي؛ حوالي 1.2 مليـار هكتـار مـن الأراضي الخصبة فقدت وضاعت خلال الـ 45 سنة التي خلت أي مـا يـنـاهز مـساحة الهنـد والـصين معـاً. 700 مليون نسمة تسكن في المناطق الجافة أو شبه الجافة والمعرضة للتصحر، وقد خرجت الاتفاقية الدولية حـول التصحر في جوان 1994 بتوصيات لتحسيس الرأي العام منبهة بخطورة التأثيرات السلبية العالميـة التـي تـنجم من جراء ظاهرة التصحر التي يتعرض سكانها للفقر و تزايد الهجرة.

**الماء : الحياة والنزاعات**

يعد الحصول على المياه الصالحة للشرب مثابة رهانات محلية وعالمية وبخاصة الدول النامية إذ نجـد أن ملياراً ونصف نسمة محرومة من هذه المادة.

خمسة ملايين نسمة يموتون سنوياً من جراء الأمراض المتنقلة من المياه الملوثـة بيـنـهم 4 ملايين طفلاً. 80% من الأمراض وأكثر من الثلث يتوفون بسبب المياه الغير صالحة للـشرب.

من جهة أخرى تحول الماء إلى مسألة صراع عالمي، فالصراع من أجل الحصول على الماء أو تلـوث منـابع الميـاه الحدودية أدى إلى نشوب نزاعات متعددة بين الدول خاصة في تلك المناطق التي يقل فيها الماء.

ويمكن أن نقدم أمثلة، كالنزاع القائم بين سوريا وتركيا حول التحكم والسيطرة على مياه الفرات، وبين مصر والسودان حول مياه النيل..الخ. إن مسألة الماء ومشاكله طرحت ونوقشت في الملتقى الدولي سنة 1997، وقد تم الاتفاق على خطورة ندرة هذه المادة وبعدها الدولي، ولكن جهـود التـسوية التـي بـذلتها المجموعـة الدولية ما زالت ضعيفة وغير كافية.

## ب. التراث العالمي والسيادة الوطنية.

استحالة الاتفاق أو التواصل إلى حل وسط، إن التعاون الدولي في مجال البيئة مهما كانـت انعكاسـاته في مجال التدهور البيئي المحلي أو العالمي غالباً ما يصادمه مبـدأ الـسيادة الوطنيـة عـلى الـثروات الطبيعيـة. فالمحافظة على الغابات المدارية مثلاً كان موضوعاً رئيسياً وانشغالاً هاماً في سنة 1992 قبل انعقـاد نـدوة ريـو حول البيئة و التنمية، ووعياً منها لأهمية وقيمة الثروة الغابية باعتبارها مخزن كبير للتنوع البيولوجي. أرادت الدول المتطورة أن تصنفه في خانة الثروة العالمية المشتركة ولكن تعرض هذه الاقتراحات إلى الرفض المطلق من طرف الدول النامية صاحبة هذه الثروات وذلك انطلاقاً من مبـدأ الـسيادة الـذي تنفـرد بـه الدولـة في حريـة التصرف بتلك الثروات واستغلالها.

الضرورة الاقتصادية: إلى حد الساعة وبالرغم من كل المحاولات لـصياغة اتفاقيـة دوليـة حـول المحافظـة على الثروة الغابية، أي اتفـاق متعـدد الأطـراف. ومـع ذلـك فـإن الانعكاسـات الـسلبية والأضرار البيئيـة وتقلـص الغابات يتجاوز البعد المحلي. وقد تختار بعض الدول إدارياً تحطم الأنظمة الأيكولوجية الغنية عن طريـق هـدم مساحات غابية قصد بيع خشبها وتعويضها بأنشطة مربحة وذات المردودية السريعة والآنية (كالفلاحة، والتهيئة

العمرانية..الخ)، وقد لا يعود استهلاك هذه الثروات الطبيعية أحياناً إلى استراتيجية التنمية المطبقة وضرورة تعين أكبر عدد من الأراضي إلى الفلاحة الغذائية لزيادة الاحتياجات من الخشب المنزلي المتزايد.

انحسار المساحات الغابية: في 1980، غطت الغابات المدارية (الجافة والرطبة) 310.8 مليون هكتار في آسيا و 933 مليون هكتار في أمريكا اللاتينية والكرايب 650.3 مليون في إفريقيا ما وراء الصحراوية. ففي الثمانينات بلغت عملية نزع الغابات ما يناهر 17 مليون هكتار سنوياً وأكثرها عرضة لذلك هي غابات أمريكا اللاتينية من حيث المساهات (8.3 مليون هكتار في السنة) ولكن نجد آسيا تتصدر الدول في نسب انحسار المساحات الغابية بدون جدال.

جـ ضبط التوازنات العالمية/ وزن وسائل الاتصال والدعم

بعض المشاكل البيئية تنفرد بعض المشاكل البيئية المضرة على المستوى العالمي بإشهار وتسييس كبيرين. إذ تتميز بها أغلب الاتفاقيات والماهدات وبرامج العمل الدولية والحديثة العهد، فعلى سبيل المثال تخصص للتغيرات الجوية والمناخية وخاصة التلوث الجوي أغلفة مالية معتبرة كما أن المحافظة على التنوع البيولوجي (BIODIVERSITE) أصبح يشكل رهاناً سياسياً عالمياً ولا يمكن اعتبار الثروات البيولوجية مخزناً هاماً للمواد الأولية في مجال الأبحاث الطبية فحسب، بل كذلك التحكم فيها انطلاقاً من كونها محطة مصالح مالية هائلة بالنسبة للدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في المواد الصيدلانية والبيوتكنولوجية.

طبقة الأوزون والكلوروفلوروكربون: تعتبر الكلوروفلوروكربون غازات تم التحكم فيها في أواخر العشرينيات والتي استعملت في التثليج والتبريد والتذويب وقد انتشر استعمالها في المثلجات وأجهزة التبريد و أجهزة إطفاء النيران ولكن يعاب عليها أنها تحطم

وتؤذي طبقة الأوزون للغلاف الجوي التي يمكن مشاهدتها في مرتفعات القطب الشمالي إذ تجعل الجـو أكـثر عرضة للأشعة البنفسجية.

الغير مرغوب فيهم: كل المشاكل المتعلقة بالبيئة يحبذ معالجتها على المستوى المحلي أو العالمي معـاً. فمعالجة المشاكل العامة والتي تستوجب انحرافاً في مسار التنمية تعد أساسية بالنسبة لمستقبل الكون. وقـد تلجأ المجموعات الضاغطة ووسائل الإعلام إلى أساليب التخويف لما سيحدث مستقبلاً كوسيلة مجدية لتجنيـد وتحسيس الرأي العام حول هذه المـسائل، ولكـن لا تـترك المعالجـة الـسياسية والإعلاميـة للبيئـة مكانـاً أوفـر للمشاكل البيئية المحلية والتي تشتمل على تأثيرات وانعكاسات لا معقولة بالنسبة للملايين من النـاس يوميـاً، وقد تتخذ آخر المطاف هذه المشاكل أبعاداً دولية.

ضمن المفكرة الدولية لتعكس بكل وضوح ميزان القـوى الاقتـصادية، وبالتـالي فـإن ترابتبيـة القـضايا البيئية والمسجلة يمكـن إدراك الانعكاسـات المختلفـة للتـصورات والـتماثلات الاجتماعيـة والرغبـة في إيـصال الرأسمال الايكولوجي للأجيال القادمة ولكن تترك القـضايا العاجلـة المرتبطـة بالإنـصاف بـين البلـدان الغنيـة والفقيرة في مرتبة الثانوية.

# الفصـــل الرابـــع

# حقوق الإنسان في عصر العولمـــة

# الفصـــل الرابـــع

# حقوق الإنسان في عصر العولمـــة

## تمهيـــد

تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المحاولات.

كما أن العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على مستوى الكوكب، فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي، ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشؤون الداخلية للدولة بل اصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل.

وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقاً من الدول المتنازعة.

كذلك الحق في التنمية الذي تجلت فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد. وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع.

ومع التطور المذهل في العلم واختصار عوامل المسافة والزمن وتملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي، قد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء البحار والتجارة وأنشطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان وبمفاهيم تعلي من قيمة الإنسان قبل أن ندمر أنفسنا وندمر الكوكب الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا وظهرت الحاجة الملحة لترشيد المعرفة والعلم والتكنولوجيا لتكون في خدمة الإنسانية كلها وفي خدمة كل الأجيال، حتى لا تنتصر التكنولوجيا على حساب هزيمة الإنسان والإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حسا الأجيال الأخرى.

ومن أجل ذلك كله تبدو الحادة إلى النظرة الكوكبية حتى ونحن نتصرف محلياً، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون التفكير محلياً والتصرف كوكبياً المهم في كلا الحالتين أن يكون البعد الكوكبي مائلاً دائماً أمامنا فقد تشابكت المصالح إلى حد بعيد.

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء والعولمة التي ظهرت وعرفناها حتى الآن على أرض الواقع شيء آخر. فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة مما أدى إلى أن تحتكر شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتترك سلبياتها لشعوب وأقطار أخرى حرمت من هذه الفوائد.

## واقع العولمة

فالعولمة كما رصدناها في العقدين الأخيرين، هي اتجاه متعاظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية. ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات،و في انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان.

وللعولمة شقين: أولهما: شق واقعي أو مادي جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار

المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر على هـذا الكوكـب دون أن تحـدها حدود، وأيضاً في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الانترنت.

وهذا الجانب من العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه،و ليس أمامنا إلا أن نقبل به ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثيراً في عالمنا.

أما الشق الثاني للعولمة: فهـو شـق قيمـي، جـاء نتيجـة الطـابع التوسـعي التنافـسي لـنمط الإنتـاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم، وعززه باتفاقية التجارة العالمية (الجات). وهذا الجانب هو الذي يثير كثيراً من المخاوف والشكوك، خاصة وأن جولة أورجواي جاءت ضربة قاضية للدول النامية حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المجحفة فحررت التجارة وانتقـال رؤوس الأمـوال، ولكنهـا فرضـت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفـة بالنـسبة للـدول النامية.

وهذا الجانب القيمي من العولمة هو الذي يجعل من العولمة مسألة خلافية وسنحاول فيما يلي أن نوضح أثر العولمة في مجالات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية.

## العولمة والحقوق السياسية والمدنية

مما لا شك فيه أن الحقوق الـسياسية والمدنيـة تـدعمت كثـيراً في عـصر العولمـة بعـد أن أصـبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدة أسباب:

**أولها:** التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقـال الخـبر بمـا في ذلـك أخبـار الانتهاكـات، وكـذلك الوصـول إلى المـواطن العـادي عـبر الفاكس والانترنت وعلاوة على وسائل الإعلام المختلفة التـي جعلـت جميـع

الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

**ثانياً:** لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل " مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية " تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يحرم من صوته وتجيش منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول والميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات.

إلا أن هناك ثمة إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات إلى أن تستمد حمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية، ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يحدث

التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.

**ثالثاً:** لا شك أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعات الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول، وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان.

## التناقض بين قيم العولمة المعلنة والممارسة الفعلية

ولكن هناك مشكلة حقيقية تواجه هذا التيار الجامح نحو تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي أتت به رياح العولمة العاتية، وهو أن النظام الدولي القائم حالياً ليس نظاماً ديمقراطياً، حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض قوانينها ونمط استهلاكها وثقافتها على العالم أجمع، فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة قضايا حقوق الإنسان أو المشاكل الإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في فرض الحصار على شعب العراق واستمرار هذه السياسة رغم ما تشكله من انتهاك جسيم لحق الشعب العراقي في الحياة والذي وصل إلى ما يمكن اعتباره إبادة الجنس، وقد أدى هذا الحصار على زيادة القمع والقهر الذي يعاني منه الشعب العراقي بل إن هذا الحصار أوجد المبرر لاستمرار هذه السياسة القمعية، لقد أساءت

الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق التدخل لأسباب إنسانية وتعسفت في مسلكها كدولة عظمى وخرجت على قواعد القانون والمواثيق الدولية، وفي نفس الوقت تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن 150 مرة حتى الآن لحماية إسرائيل من أي قرار يدينها أو يوقع عليها عقوبة نتيجة أعمالها الوحشية ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني العربي في دير ياسين إلى مذبحة قانا مروراً بتهجير شعب فلسطين إلى الشتات وحرق قراه واستمرار احتلال الأراضي العربية، وإطلاق التهديدات التي تفضح سياستها العنصرية مثل التهديد بقتل الأطفال وحرق التراب اللبناني.

ظهرت نفس مشكلة الانتقائية والمعايير المزدوجة في كل من الصومال وبورندي والشيشان وأماكن أخرى كثيرة من العالم.

## العولمة والحقوق الاقتصادية

رغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف توجه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (وهو ما يعرف بالاتجاه الكفء للاقتصاد) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع على الصعيد الدولي بما يشبع احتياجات البشر بشكل أفضل.

إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد من الفقر الذي اتسعت دائرته بشكل مخيف (حيث يعاني 840 مليون نسمة من الجوع و 2 بليون آخرون يعانون من سوء التغذية). كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول ومستوى الأفراد أيضاً داخل الدولة الواحدة.

فخمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على 86% من الناتج الإجمالي، 82% من صادرات العالم، 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 74%

من خطوط الهاتف في العالم، أما خمس السكان ممن يعيشون في أشد البلدان فقراً فإنهم يحصلون على 1% فقط من الناتج الإجمالي العالمي.

ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يذكر لما يعكسه دلك على حقوق الناس.

ويقول تقرير التنمية البشرية لعام 1999 " أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة التي توجهها الأسواق ويوجهها تحقيق الربح أوسع وأعمق من البيانات المذكورة عاليه حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان " كما يضيف التقرير أن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي مهددة لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطاً على ما يلزم لأعمال الرعاية من وقت وموارد وحوافز، وهي أعمال بدونها لا ينتعش الأفراد ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع تؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع التي تعتبر الآن أهم للتنمية من تراكم رأس المال.

والسبب الثاني ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني، مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تلغى من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتجري باستمرار عمليات (Re-engineering) على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى وقد أدى ذلك إلى إلغاء كثير من الوظائف وإلى خفض هائل في عنصر العمل، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تم القضاء بالفعل على مليون وثمانمائة ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها 120 ألف عامل في عام 1980 وانخفض عددهم إلى 20 ألف فقط عام 1990 وينتجون نفس القدر من المنتجات (التقرير السنوي للعمالة لعام 97/96 منظمة العمل الدولية).

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين وكذلك تخفيض أجور ومرتبات العمال والموظفين وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يحصلون عليها.

يلاحظ أيضاً أنه من الثورات الصناعية السابقة كانت مكاسب الإنتاج الناجمة عن التقدم التكنولوجي، يتقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي مع اختلاف النسب.

أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاج الناتجة عن الثورة العلمية يتقاسمها عدد ضئيل جداً من الأفراد، والذين يمثلون تحديداً رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وعمال المعرفة.

ويترتب على ذلك زيادة مطردة في فئات ما تحت خط الفقر، وتهميش هذه الفئات وتركيز الثروة في أيد قليلة.

وإذا كانت الحقوق الإنسانية والمدنية قد استفادت من عصر العولمة كما سبق أن أوضحنا فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ نفس القدر من الاهتمام.

إن من حق الإنسان أن يتحرر من الفقر، وسوف تظل العدالة الاجتماعية قيمة من القيم التي يتحتم علينا وعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بها، فتوازن المجتمع ضروري لإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف شرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي.

## العولمة والحقوق الثقافية

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم، من هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

ووفقاً للمواثيق الدولية، فللإنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة والحضارة.

إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات.

وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدره من مادة ثقافية وترفيهية (كتب وأفلام السينما، والموسيقى، وبرامج التلفزيون، والـ software) إلى حد أن صادراتها من هذه المادة تسبق جميع صادراتها من أي قطاع آخر. فقد حقق فيلم واحد (تيتانك) 1.8 بليون دولار. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية معاملة بقية السلع الأخرى بمعنى ألا تفرض عليها قيود تمييزية.

بعكس فرنسا ودول أخرى تعتبر أن العولمة الثقافية خطر استراتيجي يهدد هويتها الثقافية.

أما في العالم الثالث فمشكلة العولمة الثقافية تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى في هذا المجال والتي جعلت دول العالم الثالث في وضع المتلقي دائماً.

فقد ذكرت إحصائيات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى 58% من إجمالي البث، و 96% من مجموع البرامج الثقافية.

ولا شك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثيرين في منطقتنا باعتبارها تهدد الهوية الثقافية التي هي حق من حقوق الإنسان.

يزيد من هذه المخاوف خروج عدة نظريات متعجلة في أعقاب سقوط حائط برلين تبشر بانتصار الليبرالية الجديدة والحضارة الغربية ووجوب تعميمها لتشمل العالم أجمع، مثل مقولة " نهاية التاريخ " التي خرج علينا بها فرانسيس فوكوياما، ومقولة " صدام الحضارات " التي خرج علينا بها صامويل هنتنجتون.

ورغم أن هذه المقولات لم تستند إلى تحليل موضوعي لما سيكون عليه شكل النزاعات في القرن الواحد والعشرين إلا أنها أثارت الكثير من المخاوف لأنها صدرت من جهات معتمدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. فجاءت وكأنها تنظير لسياسة الهيمنة الأمريكية خاصة وأنها تميزت بالعداء الشديد للإسلام.

## خصوصية عربية

منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة. وليس ذلك فقط لتردي حالة الإنسان في منطقتنا وإنما أيضاً لالتباس المفاهيم في مجتمعاتنا العربية، فما زال البعض يعتقد أن حقوق الإنسان مفهوم دخيل على ثقافتنا العربية صاغه المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بطابع الازدواجية والانتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة.

وبجانب الجدل حول المفاهيم، هناك الجدل أيضاً حول الإطار المرجعي لحقوق الإنسان الذي يتنازعه تياران، يرى أحدهما ضرورة الالتزام الكامل بالعهود والمواثيق الدولية كمرجعية حاسمة لحقوق الإنسان، بينما يرى الآخر تعارض المفاهيم الدولية مع

الخصائص الدينيـة والثقافيـة والحـضارية الـسائدة في بلـدانا العربيـة ثـم اتجـاه الـبعض لتوظيـف هـذه الاختلافات في العراك السياسي القائم بين التيارات العلمانية والتيارات الإسلامية.

وتقف المنظمة العربيـة لحقـوق الإنـسان مـع المفـاهيم التـي جـاءت في الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسان ومنظومة الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وذلك اعتقاداً منها أنـه لا يوجد تعارض بين هذه المواثيق وجوهر الثقافة العربية والإسلامية ما أتت به الأديان السماوية الأخرى.

ورغم أن عبارة حقوق الإنسان استخدمها الغرب أولاً، إلا أن مضمون وجـوهر هـذه الحقـوق جـاء نتيجة نضال إنساني طويل وثورات إنسانية وعالمية كان للعرب والمسلمين مساهماتهم الهامة في تأكيد هذه الحقوق.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكن مجرد وثيقة غربية أو مجـرد أفكـار غربيـة فرضـت علينا، ولكنها جاءت نتيجة مفاوضات وجهود إنسانية شارك فيها المجتمع الدولي كله شرقه وغربه، وشـماله وجنوبه، بكل حضاراته وثقافاته من خلال الأمم المتحدة، فهو بالتالي عمل إنساني شاركنا فيـه، ويمثـل الحـد الأدنى من التوافق بين كل هذه الدول بحضاراتها وثقافاتها المختلفة.

والغريب أن كل الجهود الجادة والمخلصة التي انصرفت إلى عمل مواثيـق حقـوق إنـسان إسـلامية توصلت إلى أن الإسلام أمر بهذه الحقوق قبل أن يتحدث بها الغرب وإنها في الإسلام أوسع وأشمل مما جـاء في المواثيق الدولية وأنها ليست مجرد حقوق ولكنها في حكم الإسلام واجبات تلزم المسلم الأخذ بهـا، وهـذا يزيل التناقض فمن يؤمن بالشمل والأعم يقبل بما هو أدنى لتعميمه دولياً، ولا يمنع ذلك من أن تذهب إلى هو ما أبعد منها إقليمياً لتأكيد خصوصيتنا التي هي ربما أوسع من الحد الذي اتفق عليه دولياً.

ولكن الملاحظ أن المواثيق التي تصيغها الحكومات تعمل بعكس ذلك فالميثاق العربي لحقوق الإنسان جاء هزيلاً وأقل كثيراً مما نصت عليه المواثيق الدولية، وكذلك جاء إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإسلامي (حقوق الإنسان في الإسلام).

والحقيقة أن معظم الذين يأخذون الخصوصية في مجال حقوق الإنسان نقيضاً للعالمية، يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات الدولية في هذا المجال.

ففكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي التي نقلت حقوق الإنسان مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي.

وفكرة أن جميع البشر يدخلون القرن الجديد وهم يمتلكون منظومة من الحقوق الغير قابلة للتصرف والتي لا يمكن إنكارها باعتبارها حق مكتسب منذ ولادتهم، هي فكرة تستحق أن نتمسك بها وأن نناضل من أجل جعلها حقيقة.

وعالمية حقوق الإنسان - كما أكدت قرارات مؤتمر فينا العالمي لحقوق الإنسان - لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضاً حق من حقوق الإنسان والشعوب.

## هل تتأثر عالمية حقوق الإنسان بالعولمة

على الأغلب أن العالمية شيء مختلف عن العولمة، فالعالمية لا تنهي دور الدولة، ولا تسعى للتقليل من شأنها. فالعالمية تضع على الدولة التزامات معينة وهي تحتاج لدور الدولة لتنفيذ هذه الالتزامات.

هذا بعكس العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها لتضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة. والعالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد أو التوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع، وهي تعني الانفتاح على الآخر، وتعبر عن الرغبة في الأخذ والعطاء.

أما العولمة فهي تسييد أوضاع معينة على العالم أجمع أي أنها تعتمد على التحول من الخارج. فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة – على سبيل المثال – لذلك لا بد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات وإدماجها في النظام العالمي وليس اعتماداً على الدينامية الذاتية وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته.

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وعهد دولي، وتعني أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ.

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى، والتي هي حالياً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كله.

## الخلاصة للفصل

ونخلص من هذا العرض السريع لهذا الفصل إلى ما يلي:

**أولاً:** إذا كنا نريد بالفعل أن تكون العولمة لصالح البشر حقيقة يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة، ولا شك أن أخطر مما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمة هي أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني. فلا يمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الربح وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، كما أنه لا يمكن أيضاً قبول فكرة استخدام علاقات القوة السياسية لفتح الأسواق قسراً. فالأوروبيون والأمريكيون - على سبيل المثال - يدعمون الزراعة في بلادهم، ولكنهم لا يترددون في تفكيك زراعة الدول الأخرى من خلال ضغط السوق المفتوحة مما يزيد من تبعية هذه الدول ويؤثر بالتالي على حقوق هذه الشعوب ومعاناتها.

**ثانياً:** مع اعتقادنا بأنه من غير الممكن تجاهل آليات السوق أو القفز فوقها فإنه من الخطر تصور أن أقوى السوق أو العلم والتكنولوجيا ستوفر لنا طريقة شبه أوتوماتيكية التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها.

إن السوق و العلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع الإنسان وهي بكل تأكيد لها كفاءة لا يمكن إنكارها ولكن علينا أن نظل مدركين أنها مجرد أدوات وأنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها كما ينظر إليها الآن بعد أن فرضت على المجتمعات البشرية، وتسببت في تراكم أزمات لا مخرج معروف لها حتى الآن، منها التفرقة الاجتماعية والهوة التي تتجذر بين الأغنياء والفقراء (مجتمعات

ودولاً) وكذلك الحروب البلهاء من أجل التحكم في مصادر الطاقة والمياه الشحيحة وصولاً إلى عصابات المافيا والربط بين تجارة المخدرات والعنف.

**ثالثاً:** لقد أصبح العالم في حاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعوب الأرض بجميع ما يوحد هذه الشعوب ويسمح لها في نفس الوقت بالتمايز الذي يحفظ الهوية.

ويقوم هذا المشروع على أساس المساواة ليكون هدفه الأساسي تحقيق السلام والتقدم للبشرية كلها. ويكون هذا المشروع قادراً على توفير إدارة جيدة للشؤون المشتركة لكوكبنا ( Good Global Government). ولا أعتقد أن هناك مبادئ أساسية يمكن أن تركز عليها هذا المشروع أفضل من المبادئ التي ارتكز عليها قيام الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت مخاطر الحرب ما زالت ماثلة أمام العالم. وأقصد ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما أحوجنا اليوم للتمسك بالمبادئ الواردة في هذه المواثيق والإخلاص لها من جديد لكي ننقذ كوكبنا.

أما جهاز الأمم المتحدة وآلياتها فيحتاج إلى إصلاح جذري ليواجه العالم المتغير الجديد، فلم يعد الشكل الهرمي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وتركيز كل السلطات في مجلس الأمن يصلح لعالم شديد التمسك بالمشاركة. فقد أصبح من الضروري أن تتخذ القرارات قريباً من القاعدة، فكم من قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبقيت مجرد حبر على ورق. وكم عجز مجلس الأمن صاحب السلطة العليا على اتخاذ مجرد قرار لمواجهة أكبر الكوارث.

إننا أمام مفترق طرق، فإما أن تكون العولمة هي الإنقاذ الحقيقي للبشرية، بأن نأخذ بعدها الإنسان وتكون بالفعل لصالح البشرية كلها أو تتجرد العولمة من هذا البعد الإنساني وتستمر هيمنة الأسواق وسياسة الربح وحدها المحرك الوحيد للعولمة، فتصبح العولمة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة، بعد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية.

# الفصل الخامس

# العولمة وصراع الحضارات

# الفصـل الخامس

# العولمــة وصــراع الحضارات

## تمهيـــد

يعتبر الصراع سنة ماضية، والصراع بـين الحـضارات إنمـا هـو جـوهره صراع بـين معتقـدات، لا بـين طبقات، ولا عرقيات. فأصحاب الطبقة الواحدة، والمنتمون إلى قومية واحـدة بـل قبيلـة واحـدة قـد يقتـل بعضهم بعضاً إذا اختلفت معتقداتهم. على هذا تدل الآية الكريمة التي تـشير إلى اعتـداء أنـاس مـن قبيلـة هي أشرف قبائل العرب على أناس آخرين من هذه القبيلة نفسها، لأنهـم خـالفوهم في معتقـدهم. وهـذا هو الذي توصل إليه دارسوا الحضارات من الغربيين فإنهم يكادون أن يكونوا مجتمعـين عـلى أن الحـضارة وإن تكونت من عناصر كثيرة إلا أن أهم عنصر فيها هـو العنـصر الثقـافي، وأن أهـم عنـصر في الثقافـة هـو الدين. ويلاحظون أن كبرى الحضارات كانت إلى حد كبير مرتكزة على الأديان، فما الحـضارة؟ ومـا الثقافـة؟ وما العولمة؟ وما علاقة الصراع بين الحضارات بها؟

## الحضارة والثقافة و العولمة

كلمات الحضارة والمدنية والثقافة والعولمة وإن كانت عربية إلا أنها جعلت في اسـتعمالنا الحـديث رموزاً تدل على المعاني والمفهومات نفسها التي تـدل عليهـا الكلـمات الغربيـة التـي جعلناهـا ترجمـة لهـا. فلننظر في تلك المعاني والمفهومات كما هي عند أهلها، وأنسب ما نبدأ به هو الأمريكي هنتنجتون أول مـن أشاع تعبير صراع الحضارات في مقـال مـشهور نـشر في صـيف عـام 1993 في مجلـة (Affairs Foregin) بهـذا العنوان، ثم نشر موسعاً في كتاب الحضارة (Civilization)،والفرق بينهـا وبـين مـا نـسميه ثقافـة (Culture)

فما الحضارة أو المدنية وما الثقافة؟ يمكن أن نلخص مجمل أقوال من نقل عنهم هنتنجتون في مفهوم الحضارة والثقافة ما يلي:

يضع المفكرون الألمان حداً فاصلاً بين الحضارة والثقافة، فالحضارة عندهم تشمل التقنية وسائر العوامل المادية، أما الثقافة فتشمل قيم المجتمع ومثله العليا وخاصياته الفكرية والفنية والخلقية الكبرى، لكن سائر المفكرين الغربيين خالفوا الألمان في هذا؛ فهم يرون أن الحضارة والثقافة كليهما تشيران إلى منهاج حياة أمة من الناس وأن الحضارة إنما هي الثقافة مكبرة، وإن كليمها يشمل القيم والمعايير والمؤسسات وطرائق التفكير السائدة في أمة من الناس، وأن الدين هو أهم العناصر المكونة للحضارة، وأن الحضارة ليست متطابقة مع العرق؛ فأصحاب العرق الواحد قد ينتمون إلى حضارات مختلفة كما أن الحضارة الواحدة - كالحضارة الإسلامية - قد تضم مجتمعات مختلفة الأعراق والألوان والأشكال، والحضارة هي أوسع وحدة ثقافية؛ فأهل قرية إيطالية مثلاً قد يتميزون ثقافياً عن قرية إيطالية أخرى، لكنهم يشتركون في ثقافة إيطالية تميزهم عن أهل القرى الألمانية. والألمان والإيطاليون ينتمون إلى ثقافة أوروبية تميزهم عن الجماعات الصينية والهندية، ويكون هذا هو الذي يجمع الأوروبيين هو حضارتهم التي تميزهم عن الحضارات الصينية والهندية. فالحضارة هي أعلى تجمع ثقافي للناس، وأوسع مستوى للهوية الثقافية لهم، وليس فوق الانتماء الحضاري للناس إلا انتماؤهم إلى الجنس البشري.

أما العولمة فيمكن أن نقول أنها في أساسها: (تصيير المحلي عالمياً)؛ فهي وصف لعمل مستمر تدل عليه كلمة (Globalization) لكنها في الوقت نفسه وصف لبعض نتائج هذا التعولم. النتيجة النهائية المثالية للتعولم أن تكون للعالم كله لغة أو لغات مشتركة، وأن تكون التجارة فيه مفتوحة ومتيسرة بين كل بلدان العالم، وأن يسود فيه نظام اقتصادي واحد، ونظام سياسي واحد، وأن تسود فيه عقيدة واحدة، وأن تكون للناس فيه قيم مشتركة في مسائل كحقوق الإنسان والعلاقة بين الجنسين، وأن يكون هنالك أدب

عالمي يتذوقه الناس كلهم، وأن يسود فيه تبعاً لذلك نظام تعليمي واحد، وهكذا. وأن تكون كل هذه الأمور التي تعولمت مناسبة للناس من حيث كونهم بشراً، ومساعدة لهم على تحقيق طموحاتهم المادية والروحية، أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة. هذا هو الهدف النهائي المثالي، لكن العولمة قد تكون ناقصة وقد تكون تامة من غير أن تكون مناسبة للبشر، بل مفروضة عليهم لظروف طارئة.

المهتمون بقضية العولمة متفقون تقريباً على أنه وإن كانت الكلمة جديدة إلا أن ما تصفه ليس بجديد، بل يرى بعضهم أن السير نحو هذه العالمية بدأ منذ مئات السنين.

فإذا كانت هذه هي العولمة فما وسائلها التي تجعلها ممكنة وتحركها؟ يذكر بعض المؤرخين أن كان للعولمة في الماضي سببان رئيسان هما الهجرة والغزو.

ولكن لنا أن نسأل: لماذا يهاجر الناس؟ ولماذا تغزو بعض البلاد بعضاً؟ إنهم يفعلون ذلك لأنهم يرونه - بحسب قيمهم - في مصلحتهم المادية أو الروحية. هذا إذن هو الدافع الأول المحرك للهجرة أو الغزو أو أي نوع آخر من أنواع الاتصال بين أمة وأمة. لكن الناس إنما يقررون الهجرة إلى مكان معين أو غزو أمة معينة بحسب ما يصلهم من معلومات عنها، وبحسب إمكانية الوصول إليها. هذان عاملان آخران هما المعلومات ووسائل الانتقال؛ وهذا يعتمدان كثيراً على مستوى التقنية الذي تصل إليه الأمة المهاجرة أو الغازية أو الساعية لأي نوع آخر من أنواع العلاقات أو التأثير.

دوافع أمة لغزو أمة أخرى أو هجرة بعضهم إليها هي في غالبها دوافع اقتصادية، لكن بعضها قد يكون ثقافياً. والأمران متشابكان؛ فحتى الغازي لأسباب اقتصادية ينقل معه ثقافته وقد يفرضها على المهزومين إذا كان غازياً ذا إمكانات كبيرة، وقد يتأثر بثقافة من غزاهم، بل وقد يتبناها ويترك ثقافته، وقد يكون التأثر والتأثير متبادلاً. والمهاجر أو الغازي لأسباب ثقافية قد يستفيد من فوائد اقتصادية، وقد يحدث لثقافته التي هاجر من اجلها ما يحدث للمهاجر.

كان غزو المسلمين للعالم مثالاً للغزو بدافع حضاري؛ فقد كانوا يعدون أنفسهم أصحاب رسالة موجهة للعالم كله كلفوا هم بتبليغها إليه بالوسائل السلمية ما أمكن، وإلا باللجوء إلى الحرب. لكن حتى المسلمين الذين كانوا يهاجرون طلباً للرزق كانت مهمتهم الرسالية ماثلة أماهم، لأثروا في البلاد التي هاجروا إليها تأثيراً كبيراً، فنقلوا إليها - كما نقل الغزاة قبلهم - دينهم ولغتهم ولم يتأثروا بهم إلا في أمور لا تتعارض مع دينهم، بل قد يكون بعضها من مقتضيات الدعوة إليه، كتعلم لغتهم.

أما المسلمون الذين يهاجرون إلى البلاد الغربية في أيامنا هذه فإنهم يفعلون ذلك لأسباب في غالبيتها العظمى اقتصادية، كانت مع القلة التي تسافر لأسباب دعوية أو دراسية سبباً في قبول بعض الغربيين للإسلام،وفي انتشار بعض المظاهر الإسلامية أو اعتنقت الإسلام. ولذلك كان دخول بضعة آلاف من الجنود الأمريكان في الإسلام في المدة القصيرة التي قضوها في السعودية إبان حرب الخليج أمراً ملفتاً للنظر شاذاً عن القاعدة. لكن دخول غير الغربيين المهاجرين إلى العالم الإسلامي كان ولا يزال أمراً معتاداً.

أما غزو الغرب للعالم فقد كان في أساسه لأسباب اقتصادية، لكن الدافع الرئيسي كان أيضاً حاضراً فيه حضوراً بيناً. فالغربيون كانوا يرون أن لهم رسالة هي أن يحضروا العالم ويجعلوه نصرانياً. وهم يرون أن حضارتهم تفوق الحضارات الأخرى لما تمتاز به من عقلانية لا توجد في غيرها، وأن هذه الميزة هي التي تؤهلها لأن تكون الحضارة العالمية. يرى أحد الأساتذة الأرجنتينيين أن أحسن من يعبر عن هذا الاعتقاد هو هيجل وينقل عنه قوله: (إن الروح الألمانية هي روح العالم الجديد). ويقول: إن هيجل يرى أن الروح الأوروبية التي هي روح ألمانيا هي الحقيقة المطلقة التي تحقق نفسها بنفسها من غير أن تكون مدينة لأحد سواها. ويقول أعني الكاتب: ( إن هذه القضية يعني قضية هيجل لم تفرض نفسها على أوروبا والولايات المتحدة فحسب؛ بل على كل المجال الفكري

لأطراف العالم). ويقول أستاذ بجامعة ديوك الأمريكية: (إنه لأمر ع جيب وإنها لحركة في غاية التعصب العنصري أن تعتقد أن أوروبا أن عليها منذ عام 1500 أن تحضر عالماً ظلت فيه منذ قرون حضارات (مثل الحضارة الصينية والهندية والإسلامية..) قبل أن تجعل من نفسها مركزاً جديداً للعالم باسم النصرانية وأوروبا زمرة من الجماعات الهمجية الصاعدة). وأحسن من عبر عن الجمع بين الدافعين الاقتصادي والحضاري هو المؤرخ الإسباني الذي سوغ ذهابه وزملاءه لغزو الجزر الهندية بقولة: (خدمة لله ولصاحب الجلالة، ولنقل النور إلى أولئك الجالسين في الظلام، ولنصير أغنياء كما أن كل إنسان يريد أن يصير).

استطاعت أوروبا أن تفرض نفسها وكثيراً من جوانب حضارتها على تلك الحضارات بالغزو والاحتلال والاستعمار، ثم بوسائل الإعلام والضغوط الاقتصادية، والتهديدات العسكرية، يقول مؤرخهم المعاصر بشيء من الزهو:

(إن التغيير الذي حدث في تاريخ العالم بعد عام 1500م لم يكن له سابقة. لم يحدث من قبل ذلك أبداً أن انتشرت حضارة واحدة في أرجاء الأرض كلها؛ فمنذ أقدم مسارح ما قبل التاريخ المشاهدة كان الميل دائماً نحو التنوع. أما الآن فإن التيار الثقافي بدأ يتحول. إن جوهر ما كان يحدث كان بادياً حتى منذ أواخر القرن الثامن عشر. فالأمم الأوروبية - بما فيها روسيا - كانت في ذلك الوقت قد ادعت لنفسها أكثر من نصف سطح الأرض، وكانت بدرجات متفاوتة قد سيطرت بالفعل على ما يقرب من ثلثه. ففي غرب الكرة الأرضية كانوا قد ازدرعوا جماعات مستوطنة تكفي بأعدادها الكبيرة لإنشاء مراكز حضارية جديدة؛ فقد خرجت أمة جديدة من المقاطعات البريطانية السابقة في أمريكا الشمالية، وفي الجنوب استطاع الإسبان أن يحطموا حضارتين ناضجتين ليغرسوا حضارتهم).

ثم يذكر أنه كان هنالك في ذلك التاريخ ما يقرب من عشرين ألف هولندي في جنوب إفريقيا، وأن استراليا كانت قد بدأت تستقبل مستوطنيها الجدد. وأن الزائر الأوروبي لشرق إفريقيا و إيران والهند وأندونيسيا كان سيجد فيها أوروبيين جاؤوا ليتاجروا ثم ليرجعوا إلى بلادهم في المدى القريب أو البعيد ليستمتعوا بالأرباح التي حققوها.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الاستعمار الغربي قد شمل إفريقيا كلها، وأحكم سيطرته على شبه القارة الهندية وبقية آسيا. وفي أوائل القرن العشرين أخضع الشرق الأوسط كله عدا تركيا لسيطرته المباشرة، ومع نهاية عام 1920 كانت الإمبراطورية العثمانية قد قسمت بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

في غضون هذا التوسع قضى الغرب قضاءً كاملاً على حضارتي (Mesoamerican) و (Andean) وأخضعت الحضارات الهندية والإسلامية وأخضعت إفريقيا. وتوغل في الصين وجعلت تابعة للنفوذ الغربي لمدة أربعمائة عام تمثلت العلاقة بين الحضارات في خضوع المجتمعات غير الغربية للحضارة الغربية.

ذلك ما كان حتى عام 1920م فماذا حدث بعده؟ استمر الغرب في تفوقه التقني واستمر في تأثيره الكبير على كل مجتمعات العالم لا سيما بعد الطفرة التي حدثت في تقنية الاتصالات والانتقال والتي زادت في إمكانية العولمة.

تتمثل هذه الهيمنة العربية الآن كما لخصها كاتب أمريكي في أن الأمم الغربية:

1. تملك وتدبر النظام المصرفي العالمي.
2. تسيطر على كل أنواع العملة الصعبة.
3. وأنها هي الزبون العالمي الأول.
4. وأنها هي التي توفر للعالم معظم بضائعه الجاهزة.

5. وأنها تسيطر على أسواق الرأسمالية العالمية.

6. وأنها تمارس قدراً كبيراً من القيادة الأدبية في كثير من المجتمعات.

7. وأن لها قدرة على التدخل العسكري العظيم.

8. وأنها تسيطر على المضائق البحرية.

9. وأنها تقوم بمعظم البحوث والتطوير للتقنية المقدمة.

10. وأنها المتحكمة في التعليم التقني الفائق.

11. والمهيمنة على المدخل إلى الفضاء.

12. وعلى صناعة الطيران.

13. وعلى وسائل الاتصال العالمية.

14. وعلى التقنية العالية لصناعة الأسلحة.

العولمة لم تكن كما كان يرجى لها إذن أن تسود في العالم ثقافة إنسانية تناسب كل الناس وتساعد على تعاونهم وتطورهم والاستفادة من خيرات بعضهم بعضاً، بل كادت العولمة وكاد التحديث أن يكون تغريباً بسبب هذا التفوق الغربي وعدم تسامح حضارته مع الحضارات.

**إلى متى سيستمر هذا التفوق وهذه الهيمنة الغربية؟.**

يرى كثير من المفكرين الغربيين أنها لن تستمر طويلاً على الأقل بهذا القدر الكبير، لماذا؟ هذا موضوع كبير لا يسعنا هنا إلا أن نشير إليه مجرد إشارات فنقول:

1. لأن سبب تلك القوة لم يكن لمجرد أسباب داخلية في الحضارة الغربية، وإنما كان أيضاً لظروف خارجية مواتية، أما الآن فإن ظروفاً خارجية أخرى لا قبل للغرب بتغييرها جعلته يضعف ضعفاً نسبياً للازدياد النسبي في القوة الاقتصادية والتقنية لبلاد غير غربية.



2. يزداد تقديرنا لأهمية هذا الضعف النسبي للقوة المادية للدول الغربية إذا ما تذكرنا ما يقوله كثير من مفكريها بأن السبب الأساس لسيطرتها لم يكن قيماً ولا فكراً ولا ديناً وإنما كان هذه القوة. يقرر هنتنجتون هذه الحقيقة في صراحة عجيبة إذ يقول: (لم يغلب الغرب العالم بتفوق في أفكاره أوقيمه أو دينه (الذي لم تعتنقه إلا قلة من أبناء الحضارات الأخرى) وإنما غلب بتفوقه في العنف المنظم.إن الغربيين كثيراً ما ينسون هذه الحقيقة، لكن غير الغربيين لا ينسونها أبداً. بيد أننا يمكن أن نستدرك أن هنتنجتون ومن يرى رأيه بأن الغرب وإن لم يكن في نفس الأمر متفوقاً في تلك المجالات إلا أن أهله كانوا يعتقدون فيه التفوق، وأن هذا الاعتقاد الباطل كان دافعهم، مع الدوافع الاقتصادية للخروج لغزو العالم كما ذكرنا سابقاً.

3. أما الآن فإن هذا الضعف النسبي في القوة المادية للغرب يصحبه وربما سبقه فتور في الدافع الرئيسي؛ فحماس الغربيين لدينهم المسيحي في بداية قرنهم الواحد والعشرين لم يعد كما كان في القرن الثامن عشر، ولم يطرأ هذا الفتور في الحماس الديني بسبب التأثر بالحضارات الأخرى في المكان الأول وإنما كان في أساسه:

- بسبب دراساتهم العلمية لأصول دينهم التاريخية، تلك الدراسات التي شككت في الثبوت التاريخي لكثير من نصوصه، والتي أثبتت أن في هذه النصوص تناقضاً ومخالفة لبعض الحقائق العلمية نشأ عنه انقسامهم إلى أصوليين أكثرهم المن العوام يؤمنون بحرفية ما في كتابهم المقدس، وليبراليين يعتقدون أنه ما كل ما فيه من عند الله، وأنه تأثر بالظروف الثقافية للزمن الذي كتب فيه.

- ثم كان التطور في مجال العلوم الطبيعية سبباً آخر؛ لأن منهج هذه العلوم يقوم على عقلانية لا وجود لها في دينهم.
- ثم زايد من ضعف الإقبال على الدين أو الاهتمام به النظام السياسي العلماني الذي يفصله عن الدولة، بل وعن الحياة العامة كلها.

4. كان كثير من المفكرين الغربيين يأملون في أن يحل العلم الطبيعي محل الدين، وينجح في حل مشاكل البشرية التي عجز الدين عن حلها. لكن تجربة الحربين العالميتين العظيمتين، واعتمادهما على التقنية الحربية التي وفرها العلم الطبيعي أضعفت من هذا الأمل. ثم كانت كارثة هيروشيما، فاقتنع كثير من المفكرين والعوام الغربيين بأن العلم الطبيعي إنما هو سلاح يعتمد حسن استعماله أو سوؤه على قيم لا تؤخذ منه هو، فلا بد أن يكون لها مصدر آخر.

5. والشيوعية التي هي نتاج غربي والتي تعلق بأوهامها الآلاف المؤلفة من الناس في الشرق والغرب، باءت هي الأخرى بإخفاق ذريع.

6. لم يبق للغرب الآن مبدأ يتعلق به ويدافع عنه ويعتز به إلا الديمقراطية الليبرالية وما يصاحبها من نظام رأسمالي، لكن حتى هذين يجدان كثيراً من النقد والمراجعة لعدم وفائهما ببعض القيم الإنسانية، ولا سيما إنصاف الفقراء، ولما نتج عنهما من تعميق للروح الفردية وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية.

7. الروح السائدة في الغرب الآن ليست روحاً متفائلة، بل إن التشاؤم قد يصل بهم إلى الحد الذي عبر عنه كاتب فرنسي أزعج ذلك الشعب وأثار تشاؤمه حين كتب يقول كما نقل عنه مؤلف انجليزي: (إن أوروبا بدأت تدخل في

عصر ظلام جديد يتميز بالأوبئة والمتسولين وانهيار المدن،، وبعث الخرافة، وعودة التهديد القادم من الشرق، من آسيا ومن الإسلام).

ولعلنا نستطيع أن نقول إنه حتى لو لم يطرأ هذا الفتور في حماس الغربيين لدينهم ولرسالتهم، فإنه ما كان لحضارتهم أن تصير حضارة عالمية إذا ما فقدت القوة المادية؛ لأنها لا تملك في نفسها مقومات العالمية. لكن هذا موضوع آخر لا يسعنا الدخول في تفاصيله الآن، غير أن كثيراً من هذا القصور سيتضح إذا ما أظهرنا بعض مقومات عالمية الإسلام؛ إذ بضدها تتميز الأشياء إلى هذا نتجه الآن وبه نختم مقالنا هذا.

**ما الذي يؤهل الحضارة ألإسلامية لأن تكون حضارة عالمية؟**

أرى أننا ينبغي أن نميز أولاً بين الإسلام والحضارة الإسلامية؛ لأنه إذا كانت الحضارة هي في جوهرها المعتقدات والقيم والتصورات المتمثلة فعلاً أو قل إلى حد كبير في واقع الأمم، فما كل ما جاء به الدين المنزل من عند اللـه لا يتغير ولا يتبدل (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) {**سورة الحجر**} ودين متمثل في واقع الناس يقترب من الدين المنزل أو يبتعد عنه، ولا يطابقه إلا في الرسول الذي جاء به، والذي صدق عليه قول زوجه أم المؤمنين: " كان خلقه القرآن " {**أخرجه مسلم، رقم: 746، وأحمد في المسند، رقم: 23460 واللفظ له**}، أما غيره فمنهم من يقرب منه قرباً، ومنهم من يبتعد عنه بعداً كبيراً وإن كان منتسباً إليه. فالحضارة الإسلامية المتمثلة في واقع المسلمين تتأهل للعالمية بقدر قربها من الدين المنزل الذي تنتسب به. فما مقومات العالمية في هذا الدين؟ إنها مقومات كثيرة وعظيمة، لكننا نكتفي في هذا المقال بالإشارة إلى بعضها:

1. أنه بينما كان الرسل من أمثال موسى وعيسى – عليهم صلوات اللـه وسلامه – يرسلون إلى أقوامهم خاصة فإن محمداً صلى اللـه عليه وسلم أرسل إلى الناس كافة، أرسل رحمة للعالمين، وجعله اللـه خاتماً للنبيين، فحتى لو كان اليهود والنصارى المنتسبون إلى هذين الرسولين متمسكين بدينهم الحق، لما جاز لهم

أن يجعلوا منهما دينين عالميين بعد نزول الدين الخاتم، لأن اللـه – تعالى – إنما أرسل هـذين الرسولين إلى قومهما خاصة وإلى فترة محدودة. فالمسلم المتمسك بدينه العارف بهذه الحقيقة يستبشر بالتطور الذي حدث في وسائل الاتصال والانتقال الذي جعل من العـالم قريـة واحـدة كما يقولون يستبشر به؛ لأنه يرى فيه تصديقاً لنبوة محمد صلى اللـه عليـه وسـلم؛ فـلا أحـد غير اللـه – سبحانه وتعالى – كان يمكن أن يعلم أن العالم سيتقارب هذا التقـارب فـلا يحتـاج إلا إلى رسول واحد.

2. إن إمكانية تقريب المسافات أمر حاضر في حس المؤمن الذي يقرأ قوله تعالى: " (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ) . {سورة الإسراء: 1}، وحين يذكر كيف أن المكذبين به صلى اللــه عليـه وسـلم، ضـاقت إعطـانهم عـن أن يـروا إمكان ذلك، وحسبوا أن الممكن محصور في المألوف. ويقرأ المؤمن في كتاب ربه أن رجلاً عنـده علم من الكتاب استطاع أن ينقل عرشاً بأكمله في أقل من طرفة عين من اليمن إلى الشام، ثـم يقرأ في كتاب ربه ما هو أعجب من ذلـك أن الرسـول صـلى اللــه عليـه وسـلم عـرج بـه إلى الـسماء الـسابعة ورجـع في ليلـة واحـدة؛ وهـي مـسافة لـو قطعهـا مخلـوق بـسرعة الـضوء لاستغرقت منه البلايين من السنين الضوئية. ويـصدق المـسلم قـول رسـوله صـلى اللــه عليـه وسلم: (إن اللـه زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتى سيبلغ ملكها مـا زوي لي منها).

3. أن هذا الدين هو فطرة اللـه التي فطر الناس عليها؛ فهو يخاطبهم بوصفهم بشراً وضع اللـه في قلوبهم أساسه، فهو ليس بالأمر الغريب عليهم. وما أكثر الـذين شـعروا بهـذا حـين أسـلموا وفاضت أعينهم مما عرفوا من الحق.

4. ومما يزيد المسلم اقتناعاً بعالمية دينه أنه أثبت في الواقع أنه ليس بالدين الذي تحده ظروف جغرافية أو مناخية أو زمانية أو ثقافية، فقد اعتنق هذا الدين أناس بينهم كل أنواع تلك الاختلافات، فلم يجدوا في شيء منها ما يحول بينهم وبين الإيمان به أو وجدانهم شيئاً غريباً عليهم. فالمسلمون في كل بقاع الأرض الآن أقرب إلى دينهم من النصارى أو اليهود لدينهم. فما زال المسلمون رغم كل تلك الظروف المختلفة يصلون الصلوات الخمس، ويصومون شهر رمضان، ويحجون إلى بيت اللـه الحرام، ويقرؤون الكتاب المنزل على رسولهم من غير تحريف ولا تبديل.

5. وإذا كان تطور العلوم الطبيعية يقف الآن حجر عثرة في طريق بعض الأديان الباطلة، فإنه يقف شاهداً على صدق هذا الدين؛ لأنه لا يجد فيه ما يخالف شيئاً من حقائقه، بل يجد فيه تقريراً لبعض تلك الحقائق قبل أن يتمكن الإنسان من اكتشافها بوسائله البشرية. ولا يجد فيه مخالفة لمنهجه العقلاني التجريبي، إذ يجد ديناً لا يأتي بمحالات العقول، ولا ينكر ما يشهد به الحس، فإذا ما شعر الناس بأهمية الدين - كما يشعر بذلك كثير منهم الآن - وإذا ما صدهم عما عرفوه من أديان تناقضها المنطقي، أو مخالفتها للواقع المحسوس فسيجد ديناً فيه كل ما يزيد من هدى واستقامة وراحة نفسيه، وهو خال من تلك النقائض. فسيكون العلم الطبيعي بإذن اللـه تعالى سبباً من أسباب دخول الناس في هذا الدين على المستوى العالمي.

6. والغرب وإن كان في مجموعه مهيمناً تلك الهيمنة التي ذكرناها سابقاً إلا أنه ليس شيئاً واحداً مسنجماً متعاوناً، وإنما هو شعوب ودول وجماعات تختلف مصالحها ويثور التنافس والتحاسد بينها، ويرتاب بعضها من بقوة بعض ويخشى من سيطرتها.

إذا كانت تلك هي بعض المقومات التي تؤهل الإسلام ليكون دين القرية العالمية، ومركز حضارتها، فإن في واقع الأمة المنتمية إليه الآن ما يعرقل سيرها بدينها نحو تلك العالمية:

1. أول تلك العوائق هو كون الحضارة الغربية قد نجحت في جعل بعض المنتسبين إليه عملاء لها في داخل الأوطان الإسلامية، ومكنت لهم فيها؛ فهم الذين قسموا الأمة وجعلوها متنازعة، و شغلوها بصراعات داخلية سياسية واجتماعية، فحالوا بذلك بينها وبين أن تسعى متكاتفة إلى الأخذ بأسباب التقدم المادي من علم طبيعي وتقنية وإنتاج، لأن وحدة الأمة – وإن كانت كافرة – شرط في هذا كما تشهد بذلك تجارب اليابان والأمم الغربية.

2. وثانيها أن هذا النزاع كان وما يزال السبب في فقدان القدر اللازم من الحرية التي هي أيضاً شرط لذلك التقدم. لكن الغربيين الذين كانوا سبباً في فقدانها يعزون هذا الفقدان الآن إلى طبيعة الحرب أو طبيعة الإسلام! وقديماً قال العربي(رمتني بدائها وانسلت).

3. وثالثها أن كثرة كاثرة من المنتمين إلى الإسلام قد حادوا عن جوهره التوحيدي، ففقدوا بذلك الشرط الذي علق الله – تعالى – نصره لهم عليه في مثل قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) {سورة النور: 55 }.

4. ورابعها أن الغرب يبالغ في خوفه من الإسلام، ويزيد في هذا التخويف أناس يبالغون في خطر البعث الإسلامي الجديد متخذين من هذا التخويف وسيلة لتحقيق مآرب لهم لا تمت إلى مصلحة الغرب في شيء؛ وأكثر من

يعينهم على هذا ويعطيهم أدلة يفرحون بها أناس لا عقل لهم ينتمون إلى حركة البعث هذه يكثرون من التهديد والوعيد للغرب من غير أن تكون لهم مقدرة على تحقيق أدنى شيء منه. وبسبب هذا الخوف المرضي من الإسلام يبالغ الغرب في ضغطه على الدول الإسلامية والتدخل في شؤونها ليقضي على كل بادرة نهضة إسلامية تطل برأسها فيها، (وَالـلـه غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) {يوسف: 21 }.

5. مع كل هذا الخطر الغربي فإن بعض الدعاة عندنا يتصرفون وكأنه لا وجود للغرب نفسه، فلا يتتبعون أخباره ولا يهتمون بمعرفة سياساته و مخططاته، ولا يفكرون في الرد على أفكاره، وكأنهم لم يسمعوا بمثل ما قال عالم الجزيرة الشيخ السعدي - رحمه الـلـه تعالى - : (إن معرفة أحوال الكفار أعظم أبواب الجهاد). وصار هؤلاء الدعاة بسبب هذه الغفلة مشغولين بمحاربة أناس هم معهم في صف البعث الإسلامي. إن نقد الخطأ ولا سيما ما كان في مسائل العقيدة أمر واجب وعمل عظيم، لكن نقد أخطاء المسلمين شيء وجعلها الشغل الشاغل عن الخطر الداهم شيء آخر.

# الفصل السادس

## العولمـــة الغربية أقوى من كل العولمات السابقة



# الفصـــل الســادس

## العولمــة الغربية أقوى من كل العولمات السابقة

### تمهيـــد

لم أجزم في المقالين الأخيرين الموسومين " انتهى التاريخ شئنا أم أبينـا " و " خـذوا مـا في عقـولهم واتركوا ما في قلوبهم " بأن التاريخ قد توقف تماماً مع الحضارة الغربية، بل أردت أن أقول إن حظ الثقافة الغربية بأشكالها المختلفة، في البقاء والانتشار والتمكن، أقوى من حظوظ الحضارات القديمة التـي حاولـت التحكم بالمعمورة وقولبتها على نمطها الخاص، وذلك لأسباب موضوعية محضة، أما أن يسود نمـط حـضاري معين إلى أبد الآبدين فهذا غير ممكن لأسباب موضوعية أيضاً.

لكن مع كل ذلك، يجب أن نتعرف بأنه لم تظهر حضارة في التـاريخ اسـتطاعت أن تقلـب البـشرية من أقصاها إلى أقصاها كـ " الحضارة " الأمريكية، صحيح أن المفكر الألماني الشهير هيغل قال قبل فوكوياما ذات يوم: " إن بروسيا ستكون حتماً نهاية التاريخ " وصحيح أيضاً " أن نظرية الألفية ونهاية التاريخ قديمـة جداً نجدها واضحة عند زرتشت ونجدها عند حامورابي وأخناطون ". ولاشك أيضاً أن " نهاية التاريخ كانت حلم كل مجموعة تظـن أنهـا اكتـشفت الحقيقـة وتريـد أن تـرغم البقيـة اقتناعهـا ". وصـحيح أيـضاً أن " فوكوياما ربما خرج من منطق ديني بحت لأن المسيحية تتكلم عن الألـف سـنة والعـصر الـذهبي والفـضي والبرونزي والحديدي ونهاية التاريخ ونزول المسيح الموعود وكل فترة تدوم ألف سنة يتغلب فيها عالم النور على عالم الظلام ". ولا شك أن الكثير منا يعلم بنظريات أهل الغرب " حول سحرية الزمن في أواخر كل قرن وأواخر كل ألفية " وأن النازية مثلاً كان لها نظرية الألفية.

وأنا أستطيع أن أضيف إلى تعليق الأستاذ عبد السلام زيان أعلاه أن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، وليست منتجاً غربياً خالصاً، بل وجدت منذ ظهور القوى المؤثرة على وجه المعمورة، فكل الحضارات القديمة التي توفر لها بعض من فائض القوة حاولت تصديره إلى الخارج. ولا داعي لسرد أسماء كل الإمبراطوريات القديمة التي لم تكن تغيب الشمس عن مستعمراتها، فهذه معلومات تاريخية مؤكدة.

وإذا كان العرب يشعرون بعقدة نقص كبرى هذه الأيام أمام الاجتياح العولمي الغربي لبلدانهم وثقافتهم فلا بد أن يتذكروا أيضاً أنهم حاولوا يوماً ما أن يكونوا سادة العالم. وهذا ما فعلوه بالضبط عندما حاولوا نشر دينهم وثقافتهم في العالم من خلال الغزو والاحتلال والتمدد والتوسع الذي يسمونه مجازاً فتوحات. ليس هناك أدنى شك بأن العرب حاولوا عولمة العالم على نمطهم الخاص. وإلا لما شدوا رحالهم إلى الصين وفرنسا وإسبانيا واندونيسيا وغيرها من البلدان. لا أعتقد أن المسلمين ذهبوا إلى جزيرة سومطره لصيد البط البري أو للسياحة الثقافية أو للاستمتاع بجمال الجزر الإندونيسية، ولم يذهبوا إلى فرنسا ويخوضوا معركة " بلاط الشهداء " الشهيرة كهواية أموية، ولم يصل الفاتحون المسلمون إلى أبواب النمسا للبحث عن بعض التماثيل الضائعة، بل ذهبوا إلى هناك لنفس الغرض الذي جاء الغربيون عموماً والأمريكيون خصوصاً من أجله إلى بقاعنا العربية وغيرها من الأصقاع العالمية، كل ذلك صحيح، وصحيح أيضاً أنه مهما حاول المؤرخون وعلماء استشراف المستقبل أن التنبؤ بخط سير البشرية على مدى القرون المقبلة فإن تنبؤاتهم قد لا تتحقق، فمشيئة الله أقوى من صناع الحضارات، وأن حال الحضارات أشبه بالكثبان الرملية في الصحراء، كل مرة في مكان.

لكن مع ذلك فإن الكثبان الغربية لن تبارح مكانها هذه المرة بالسرعة التي عهدناها في الحضارات القديمة التي سادت ثم بادت، فأي من الحضارات العظمى البائدة لم يكن بمقدورها ولم تتوفر لها الأدوات ولا الوسائل اللوجستية ولا وسائط الاتصال ولا القدرة

المالية ولا العسكرية ولا الثقافية ولا الاقتصادية لقولبة العالم بالطريقة التي نجح فيها الغرب.

هل توفر لأي من العولمات القديمة وسائل إعلام عابرة للقارات كالأقمار الصناعية والفضائيات والانترنت؟ هل كانت السماء آنذاك مفتوحة؟ هل كان لديها ما سماه نائب الرئيس الأمريكي السابق آل غور " السوبر هاي واي " وعلى كل من يريد أن يعيش في هذا العالم أن يسلك ذلك الطريق ولا شيء غيره؟ قد يقول قائل إن وسائل النشر والاتصال الالكتروني والفضائي في العولمة الجديدة لا تسير باتجاه واحد، بل في اتجاهات عدة ليتفاعل العالم مع بعضه البعض. وهذا صحيح إلى حد بسيط جداً، لكن الجهة المسيطرة على الفضاء العالمي إعلامياً هي أمريكا بشكل خاص والعالم الرأسمالي بشكل عام. هل تعلمون أن أمريكا تسيطر على أكثر من خمسة وسبعين بالمائة من الانترنت في العالم، أي حوالي ثلاثة أرباع هذه الوسيلة العولمية الخطيرة. لا بل إن مفتاح الانترنت نفسه موجود في يد أمريكا، وبإمكانها أن تغلق الانترنت في العالم بكبسة زر موجودة في إحدى الحاملات الأمريكية العملاقة التي تجوب البحار. أي تفاعل عولمي هذا الذي يتحدثون عنه وأمريكا تحكم قبضتها على معظم مصادر المعلومات والإعلام في العالم؟.

لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة التأثير الإعلامي الذي كان لدى القوى العظمى القديمة، ومنها الشيوعية بالتأثير الموجود حالياً لدى العولميين الجدد، فهم أكثر قدرة من العولميين القدامى بعشرات المرات في تطويع العالم بفضل قوة الاتصال الرهيبة المتوفرة لديهم، فهم مسلحون بأقوى ما توصل إليه العقل البشري في تاريخ تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فأقمارهم الصناعية تجوب سماوات العالم من أقصاه إلى أقصاه على مدار الساعة، موفرة لهم كل وسائل الاتصال والرصد الحديثة الخارقة للحدود وعلى رأسها شبكة الانترنت التي تعتبر أخطر وأسهل أدوات المعرفة والمعلوماتية، فهي

تربط المعمورة بعضها ببعض على شكل شبكة عنكبوتية غاية في التعقيد والتغلغل، زد على ذلك طبعاً البث الفضائي الذي أصبح سهلاً للغاية بفضل الأقمار الصناعية.

وبينما كانت الحضارات القديمة الساعية إلى فرض نماذجها على مختلف بقاع المعمورة تعاني من أزمة اللغة، فإن ما يجعل العولمة الجديدة أكثر قدرة على تطبيق ونشر إنجيلها هو اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة الاقتصاد والتجارة والإعلام وحتى السياسة في العصر الحديث، والجميع يتهافتون على تعلمها. هل استطاعت أي حضارة سابقة فرض لغتها على العالم بالطريقة التي فرضت فيها الإنجليزية؟ إن لغة الإنترنت المسيطرة والمرشحة لمزيد من السيطرة ستبقى الإنجليزية. ولا يكاد نصيب الصين من مصادر المعلومات ومواقع الانترنت يساوي جزءاً يسيراً مما تمتلكه أمريكا والغرب عموماً.

ولا داعي للتذكير بغول النموذج الاقتصادي والتجاري الغربي إلى حد لم يشهد له التاريخ مثيلاً. وأرجو أن لا يقول لي أحد أن الدولار الأمريكي يتدهور شيئاً فشيئاً وأن الثراء الغربي مجرد أرقام قد تنهار كما تنهار الأسعار في أسواق البورصة، فيصبح أعلاها أسفلها. فهذا قد ينطبق على بعض الشركات الرقمية، لكن تبقى هناك حقيقة اقتصادية ساحقة، وهي أن الناتج الإجمالي الأمريكي يزيد على أحد عشر تريليوناً من الدولارات، وهو مبلغ خرافي بكل المقاييس. أما تدهور الدولار فهو خطة اقتصادية مدروسة لخدمة الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى. وحتى لو انتهت العملة الأمريكية كعملة قيادية في العالم، فإن اليورو الغربي سيحل محلها وليس أي عملة أخرى. ونظراً لتوفر هذه المزايا الإعلامية واللغوية والاقتصادية الجديدة للعولميين الجدد فإنهم سيكونون أكثر سطوة ووطأة على العالم بمئات المرات من نظرائهم القدامى. وبالتالي من حق الفوكاياميين أن يتحدثوا عن توقف التاريخ لردح قد يطول كثيراً. ومن غير المفيد أبداً مقارنة العولمات القديمة بالعولمة الغربية الحديثة، لا ثقافياً ولا إعلامياً ولا اقتصادياً ولا تجارياً، فشتان بين الرغبة والواقع.

## العولمة إمكانات وتحديات أمام الأمة:

إن العولمة كلمة طنانة تستخدم للتعبير عما يوصف بعالم ما بعد الاستعمار وما بعد الصناعة وما بعد الحداثة، ومن الحقيقة التي لا ترفض سواء أحبه الناس أم كرهوا بأن العولمة ستظل باقية على ساحة العالم بل وتتعدى إلى أن تتعاظم وتتعاضد في الآونة القادمة.

ولكن منفتحين في الاعتراف بأن الإسلام بالمعنى الأساسي لا يرفض العولمة جملة وتفصيلاً، وإن كل حضارة تتميز بتاريخ بروزه إلى حيز الوجود على أساس الأحداث العظيمة التي تعتبر بداية تقويمها الحضاري الخاص وللمسلمين يتمثل هذا الحدث الجليل في الهجرة من أم القرى إلى المدينة المنورة إلا أن الإسلام قبل الهجرة إلى المدينة المنورة كان قد وصل إلى الحبشة وذلك ليس بحثاً عن الملاذ وإنما لتعريف مبادئه الحقة خارج مكة المكرمة فلا نبالغ إذا قلنا بأن الرحلة والهجرة ونشر الأفكار أصبحت من داخل طبيعة الإسلام ذات العولمة.

وإن العولمة تعد من بين الكلمات السائدة التي يستعملها كثير من الناس إلا أن عدداً ضئيلاً منهم يفهمون المدلول الحقيقي لها مما يسبب الارتباك وسوء التفاهم والآمال الجوفاء والتخوفات ألالأساسية بينما العولمة عبارة – في الإيجاز – عن عملية انتقال حر للمواد والخدمات والمنتوجات الحضارية وقيمها والأموال ورأس المال والعمال والمهارات الفنية عبر العالم.

ومن الطبيعي أن ذلك يحدث إمكانية تغلب المنتوجات والمعرفة التقنية ومنتوجات الحضارة (أي برامج تلفزيونية والأفلام والموسيقى والأقراص المدمجة وغيرها). من الدول المتقدمة على الدول النامية بما فيها العالم الإسلامي فيما يقدر على تذويب استعلاء دول

آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مضافاً إلى أن الشركات العالمية مدعومة بالأموال الهائلة تملي رغباتها بسهولة على معظم دول آسيا وإفريقيا.

إلا أنه يجوز للمسلمين أن يخافوا من العولمة وراء نقطة معينة لأنها توفر لدولنا ولمجتمعاتنا كذلك إمكانات ضخمة للتقدم الحثيث استغلالاً مصادر التكنولوجيا والمادة والبشر.

وإذا حددنا عاملاً وحيداً وراء ظاهرة انتشار العولمة فذلك بكل صراحة بروز تكنولوجيا الإعلام الشامل خلال عشر سنوات ماضية فيما أهل تكنولوجيا الإعلام استثمار البلايين من الدولارات طول العالم خلال ثوان عدة لخدمات المهنية ومعرفة التقنية في أية ناحية من الكوكب الأرضي بجانب تطوير الإعلام المعزز بالتقنية العالم بأجمعه تحت رقابة الأقمار الصناعية مما زاد بؤس وشقاء الدول الأقل تقدماً في المصطلح العسكري.

## تكنولوجيا الإعلام

ولنتعرف بوضوح بأن العالم الإسلامي قد ضيع الفرصة، وتعد تكنولوجيا الإعلام اليوم من أكبر مولدي الثروة عبر العالم كما أنه من أهم مضاعفي القوة، القوة في كل المجالات من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ومن مسؤوليتنا التوجه مهما كان التأجيل كثيراً، إلى ترشيد شبابنا وطلابنا في الهند وغيرها من البلدان إلى الالتحاق بمؤسسات تكنولوجيا الإعلام، ومن الواقع أن مؤسسات تكنولوجيا الإعلام المتواجدة في الهند قد أصبحت سبب الجاذبية العالمية للطلاب الجدد. ويجب أن يفكر المستثمرون في الاستثمار في صناعة تكنولوجيا الإعلام للهند التي أصبحت مركز اللاعبين الدوليين وهدفاً للاستثمار من قبل الشركات العالمية العاملة في مجال تكنولوجيا البيولوجية

وللبحوث في ميادين الصناعات والتقنيات الأخرى. وإذا لم نتحرك في الموعد المناسب سوف نكون نحن وليست العولمة مسؤولين للانهيار والتخلف.

## التكنولوجية البيولوجية

ومن ميادين النمو الأسرع ميدان تكنولوجيا البيولوجية الذي تحت توجيه قوات العولمة (لتسهيلات البحوث العالمية والتمويل وتسهيلات الإنتاج المتداخل وسلسلة التسويق على الصعيد الدولي) سيكون مجالاً هاماً في المستقبل، وبهذا الخصوص نحن بحاجة مماثلة إلى اتخاذ خطوات نحو الحصول على التعليم العالي وبناء الموارد الخاصة بالتكنولوجيا والإدارة والتمويل وإنشاء البنية التحتية السليمة لتسهيلات النمو، وعلينا بدء العمل في هذا المجال إذا لم نرغب في الإتمام في نهاية خاطئة للعولمة.

ويجب أن نتذكر بأن المسلمين العرب كأن لهم السبق في تعريف تطعيم النبات في معظم أنحاء العالم ومما يؤسف له اليوم بأن وضع عدد من أقطار العالم الإسلامي اليوم مأسوي بسبب نقص شديد في المواد الغذائية والزراعية الغير الكافية وقلة منتوجات اللحوم وربما يكون ذلك مدمراً فيما يسبب المجاعة والأموات على الصعيد الواسع.

وآن الأوان للعناية بالتكنولوجيا البيولوجية للزراعة والبستنة والملبنة ومزرعة الحيوانات والسمك فحسب وإنما لإنتاج أفضل أنواع الأدوية وللمجالات المعنية الأخرى كذلك وذلك مما أصبح قابلاً للعمل اليوم بفضل العولمة.

## إمكانات حديثة

ولقد فتحت العولمة إمكانات حديثة في مجالات مختلفة منها: التمويل والتصنيع والرعاية الصحية والخدمات الأخرى وسوق الأسهم والذهب مضافاً إلى أن التعليم (التعليم التقني و المهني بصفة رئيسية) من أهم مجالات التطوير والتنمية الذي يتطلب

اتخاذ خطوات فردية وجماعية. وفي بيئة العولمة المدعومة بالـشبكة العالميـة القويـة يـسهل الانـضمام إلى أفضل الجامعات وأجود المؤسسات لإيجاد الأيدي العاملة ذات الكفاءة العالمية في دولنا نحن.

## تكنولوجيا النانو

وإن تكنولوجيا التدقيق (تكنولوجيا النانو) الذي أحرز تقدماً عظيماً في خمس سنوات ماضية يعتبر مجالاً مهماً لم نسجل حضورنا فيه: وفي بيئة العولمة يسهل أن نقطع أشـواطاً بعيـدة لأنـه تتـوفر لـدينا الآن طرق عديدة مقابل عقد مضى.

## فرصة غير عادية

وتنمي العولمة مجريات حضارية مشتركة كثيرة واسعة ولا يحسن بنا أن نصبح منكمشين ومشتكين ومتقلصين علماً بأن التفاعل العام لا يشكل تهديداً لهويتنا الإسلامية وإنما توفر فرصـة غـير عاديـة لوصـول الإسلام والمسلمين إلى غير المسلمين وبإمكاننا صياغة برامج خطيرة لتقديم الإسلام للعالم منتهزاً هذه الفرصة الحديثة.

واسمحوا لي أن أصرح بأن الأمة الإسلامية لتواجه اليوم عديداً من التحديات التي لهـا علاقـة قويـة مع العولمة وأن لبعض هـذه التحـديات آثـار عامـة عـلى شرائـح البـشرية الواسـعة في العـالم الثالـث أمـام التحديات الأخرى فهي تخص بالمسلمين.

## التحديـات

وأما التحديات التكنولوجيا والاقتصادية الناجمة عن العولمـة في سـياق دول العـالم الإسـلامي فهـي تنحصر في عدد غير كاف للمؤسسات والأفراد المتدربين مهنياً لتعليـم وتـدريب الجيـل الجديـد في مجـالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم المهني.

فهناك أزمة شديدة للمهنيين (نظراً إلى نسبة عدد المسلمين) وغياب مؤسسات العلوم الوطنية والهيكل اللازم غير عادل للموارد والخليج بين الغني والفقير كظاهرة عامة في دول العالم الثالث على الإطلاق. وبمعدل مائتين وستين ألف مقالاً ينشر في جرائد العلوم والتكنولوجيا سنوياً يكتب بالمسلمين ألفين وخمسمائة مقالاً فقط. وهذا ما يقدم وضعاً سيئاً لجاهزية الأمة لمواجهة تحديات العصر.

وتحتل التنمية البشرية مكانة مرموقة في جدول أعمال العالم، ومن سوء الحظ أن الدول المسلمة متخلفة جداً في هذا المجال الخطير، وإن معدل التعليم للمسلمين كذلك ضئيل للغاية في العالم كله. وإن معدل الأمية للمسلمين الذي يصل إلى أقل من خمس وثلاثين بالمائة على نطاق عالمي منخفض جداً من المعدل العالمي الأوسط وحتى المنخفض من معدل دول العالم الثالث. وإن ثلاثة أرباع المرأة المسلمة تعاني من معدل منخفض جداً للأمية وخدمات بائسة في مجال الرعاية الصحية ومعدل عال لوفيات الأطفال ومعدل الدخل المنخفض ومستوى المعيشة المنحطة وإن نسبة المسلمين الذين يستطيعون الحصول على التعليم العالي وخاصة التعليم المهني ضئيلة للغاية.

وقد رفعت العولمة مستوى التكنولوجيا على الصعيد العالمي وللاستفادة من التكنولوجيا المدعومة بالاقتصاد يجب أن يكون المسلمون متسلحين بالتعليم الأفضل ويعتقد علماء الغرب أن نظام تعدد الحضارات الذي يفتخر به الغرب كان قد أنشأته المجتمعات المسلمة، لذلك لا ينبغي أن نخاف كثيراً من تيار تعدد الحضارات المعاصر.

وإن الاثنين من كل ثلاثة دول العالم البالغ عددها إلى 192 دولة تتمتع اليوم بالديمقراطيات الانتخابية إلا أن واحداً فقط من أربع دول مسلمة يصل عددها إلى 47 دولة تتمتع بهذا النظام الديمقراطي. ومن حسن الحظ أن الرغبة متزايدة في اتخاذ نظام الشراكة مؤكداً صحة مبدأ الجمهورية " الشورى " وإن الدول العربية قد أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال خلال خمس سنوات ماضية. وقد بدأت النساء يشاركون في تأدية دور

في الاقتصاد والإدارة والخدمات العامة حتى في مجال الخدمات التقليدية. وإن العالم قد أصبح يعترف بدور المرأة في العالم العربي اليوم.

وإن بعض دول الخليج قد منحت حق التصويت للمرأة مع إعطائها وظائف في مكاتب رسمية عالية. على كل فإننا نتقدم إلى ألأمام منسجمين مع متطلبات العصر.

الاستعمار الجديد

وإن الأحداث التي ظهرت بعد الحادي عشر من شهر سبتمبر والغزو الأمريكي على العراق قد فتحت أبعاداً جديدة للاستعمار للولايات المتحدة وحلفائها. ويتمثل الاستعمار الجديد في الهيمنة الأمريكية ذات أحادية القطب والتدخل الأحادي الجانب واللامبالاة الكاملة بالقانون الدولي والحقوق الإنسانية ولعل ذلك أقبح وجه عولمة العالم التي تهدد العالم إلى القرن التاسع عشر.

ولدينا منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وحركة دول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى حيث نستطيع أن نقدم قضايانا كما أن الحوار المباشر مع الطرف المعني مهم للغاية حيث يجب أن نصرح بأنه لو لم ينته العدوان فستبرز حركات المقاومة التي تحدث عدم الاستقرار في العالم بأسره كما أنه يجب أن نوضح بأن هناك أرضية مشتركة للإسلام والغرب حسبما أوضحه المفكرون أمثال السيد مزروئي وجوهن أيل اسبوسيتو فإن هناك حاجة لتوسيع هذه الأرضية إلا أن طاقات ثمينة قد استهلكت في الصراع الغير الضروري والذي معظم جزئه مفروض على الأمة الإسلامية من جانب واحد.

وأخيراً لا بد من أن نضع في عين الاعتبار بأن العولمة تنقل منتوجات الغرب والخدمات ورأس المال والأيدي العاملة ووسائل الترفيه حول العالم. فيما يضطرنا إلى استيراد قيمنا من نفس المصادر ولنتذكر بأننا لسنا بحاجة إلى ذلك لأننا نحمل شبكتنا الخاصة للقيم المبنية على توجيهات الكتاب والسنة.

# الفصـــل السابــع

# دراسات حالات في العولمة

# الفصـــل السابــع

# دراسات حالات في العولمة

## الدارسة الأولى: العولمة ومونديال عام 2006

لقد طغت العولمة على كل النشاطات في هذا العـالم، وعـلى جميـع المجـالات والأوجـه الاقتـصادية والثقافية والفكرية وسخرت الاقتصاد (ضمن نظام الليبرالية الجديدة) وضمان حرية انتقـال الرأسـمال عـبر جميـع الحـدود لـضمان أعـلى مـستوى في الأربـاح مـن جميـع أنحـاء العـالم وليكـون قـاطرة لجـر جميـع الاستثمارات والسيطرة عليها.

وبدأت عمليات الخصخصة في مجالات المشاريع الكبرى العامة، وخاصة المشاريع الحكوميـة، مثـل الطيران والكهرباء والنفط، والبريد، والاتصالات يساعدها في ذلك الصندوق الدولي والبنك الدولي، ومنظمـة التجارة العالمية، طالما أن الدولة القومية اختفت خلف سحائب الدخان التي تبعثه زوابع العولمـة وفقـدت كل مقوماتها، ولم تتخذ ما يجلب لها المنعة، حتى طغت على النظم العربية سمات " مـا يـسمى الدولـة الرخوة " والعمل على تفكيك الدولـة نفـسها لتـسلم قيادتهـا ووظائفهـا وجميـع مهامهـا للـشركة الدوليـة العملاقة.

لقد بزغ نجم الشركات المتعديـة الجنـسيات، وبـدأت بتهـديم الأسـوار الجمركيـة وأخـذت الدولـة القطرية / القومية تنسحب من ميادين النشاط لتحمل عصا الشرطي الذي يضبط مسارات التحكم لـصالح تلك الشركات، لقد أصبحت الدولـة موظفـة أو شرطيـاً لـديهم تـنظم عبـور أنـشطة تلـك الـشركات ضـمن الوصاية التي تفرضها بسحب الدعم المقدم للشرائح الفقيرة ليزداد فقرها، وهكذا بدأ النظام العربي يتعرض لاخـتراق في ثقافتـه وفي تكوينـه الاجتماعـي، والقـضاء عـلى تطلعاتـه وتأكيـد سـيادة الاقتـصاد بحيـث

أصبحت الأولوية للسلع والخدمات واقتصاد السوق لتفصح العولمة عن نواياها بتهميش دول العالم الثالث وجميع الدول الفقيرة ومن خلالها تهميش الفقراء ضمن مساحة كل دولة. فالنظام العالمي عندما يسترضي الحكام إنما يبتغي من خلال ذلك تطويع الجماهير وخنق إرادتها بقبضة النظام المسيطر القائم.

ومن نافل القول أن نذكر ليس المهم أن نخترق الواقع ونكسر المسافات، ولا أن نصل إلى التوهج واللمعان بل المهم أن نصل إلى الحقيقة ولكن لا حضارة بدون معرفة، ولا تقدم بدون علم فعندما نفتقد للعلوم نفتقر للمعرفة وحرية الاختيار نكون ضمن قطيع العولمة لا نعرف السير إلى أي اتجاه.

إن الذين يسرقون أنوار الحرية، هم الذين يسرقون الوطن ويستبيحونه، فالفساد بكافة صنوفه وألوانه وبتعدد جوانبه ومستوياته هو آلية من آليات العولمة، حيث يضعف القرار المستقل وينتشر الفساد ويصبح تغليب المصالح الخاصة على العامة هو الصفة المميزة للنظم.

## العولمة والرياضة

العولمة بطبيعتها تسعى إلى الربح وإلغاء الحدود، سواء في مجالات الاقتصاد أو المجالات الاجتماعية وقد لوحظ أولئك الشبان الذين يجتمعون في المقاهي وفي الأماكن العامة ينتظرون أوقات بث مباريات المونديال فبدلاً من أن تستمع كل منهم في مشاهدة ذلك في منزله مع أشقائه وأسرته تراه ويذهب راكضاً إلى المقهى القريب أو المشترك في شراء بطاقة المونديال من أجل أن يرى المباريات الجارية على ملاعب الدولة المضيفة (ألمانيا).

لقد استفادت ألمانيا من تجارب المونديال السابقة وكيفية التحضير له، والدعاية القوية من أجل جذب كافة هواة الرياضة ومشجعي الفرق الرياضية والزائرين لها التغطية كافة النفقات وتحقيق دخلاً كبيراً وربحاً هائلاً يعود بالفائدة على هذا البلد المضيف.

وهكذا نرى العولمة قد احتقرت الهوايات الرياضية ولم تتركها تنشر بشكل طبيعي بل اعتبرتها تجارة مربحة وحرمت أصحاب الهوايات خاصة الفقراء منهم من تغذية طموحهم والاستمتاع بمشاهدة مباريات كأس العالم وحجبت حق النظر والرؤية وأصبحت الرياضة واحدة من ضحايا العولمة المقيتة، من هنا نستطيع معرفة مميزاتها وأهدافها في اقتناص الفرص واللعب بالهوايات وأصبح البث التلفزيوني حصرياً لشركات احتكارية وسواء كان ذلك يعود للفيفا أم لغيرها فهو عولمة غير مقبولة ومن هنا نؤكد القول:

إن بإمكان الإنسان أن يعرف بعض الأشياء ولكن لا يستطيع أن يعرف كل شيء دفعة واحدة لكن العولمة عيناً يمكن أن نعرفها بنظرة واحدة لأن مقاصدها وغاياتها بدت واضحة لكل العالم تهميش الفقراء.

لقد أصبحت مظاهر المجتمع الثقافية والفكرية منمطة. فرغم ما يبدو من التعدد فإنها تنصب في قالب واحد هو المظهر الرأسمالي الجديد العولمي لكل ما يمت بصلة للفكر والثقافة وبالتالي للحياة الاجتماعية. لذلك أصبح المشهد العام للمجتمعات العربية يتسم بتراجع دور المثقف وسيطرة الفكر العربي الاستهلاكي على مظاهر الحياة من بينها الفكر والثقافة. حتى الرياضة فرضت عليها ضريبة الربح وحرم الفقراء من مشاهد المباريات المثيرة ومن حرية رؤيتها، لقد غاب الفكر العربي والمثقف الذي يطالب بالحرية والديمقراطية وحرية المشاهدة لشاشات التلفزيون.

مئات وعشرات الآلاف يتدافعون لرؤية المباريات ورغم أن الآهات تتكسر في أعماق النفوس لكن الغضب كان يتداول بين الكثيرين، يتبللون بالحزن والأسى إن كرة القدم

تقرب ما بين البشر فلماذا نحاول التفريق بينهم ونطعن الفقراء بالها من بشاعة غير مسبوقة، الألم يسير مع الذين يهرولون، يركض بينهم لكنهم يبحثون عن هوايتهم حتى ولو دفعوا ثمنها رهانات غالية لكن متعة البحث عن الرياضة عن كرة القدم التي يعشقها الملايين تبقى هي الأمل الذي يدفعهم للوقوف في المقاهي والحانات وشراء أوقات اللعب، أمواج العولمة تغزو الرياضة التي تقرب بين البشر وتغزو كرة القدم وتقف في ألمانيا لترفع علم المال والربح، وتقتل الحس والعاطفة والأمل.

هذه الفضائيات التي تنتشر في رحاب الكون قد انحنت أمام الشراسة المادية والغزو المتعاظم فمتى ندرك بأن اللعب بعواطف البشر أمراً مهيناً ومذلاً ولا يقدر بثمن، هذا هو قطار العولمة يشحن ملاعب كرة القدم في عرباته ولا يسمح لأحد الصعود إليه إلا إذا حمل تذكرة العولمة ثقافة الرياضة خضعت وانحنت، جنون الأسياد سيطر على كل شيء على حق النظر والرؤية، وعلى حق الاستمتاع الشخصي والفرجة ولقد أصبحت حقوق الإنسان بين مخالب الذئب العالمي وأسفاً أقول لقد خضعت الرياضة إلى السوق وتجار السوق فقدوا كل رحمة والرياضة فقدت عذريتها بعد أن اغتصبها أصحاب الكوكبة والمال.

## الدراسة الثانية: تغلغل عولمة الكوربوربشن:

الهجوم الكاسح على بعض من أفقر الشعوب في العالم على وشك أن يجتاز مرحلته التالية في أحد منتجعات التزلج السويسرية، وليس على منوال العراق تتوحد أغنى البلاد في العالم في هذه الاندفاعة الكبيرة التي سوف تعيد تنظيم الاقتصاد العالمي بطرق أكثر يسراً وأبعد أثراً من أي تخبط من تخطيطات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة للشرق الأوسط، اللقاء الوزاري المصغر القادم لمنظمة التجارة العالمية في دافوس يهدد بأن يكون فلوجة اقتصادية.

بينما كان زعماء العالم في الماضي يمارسون علناً طقس إنهاء الفقر، انكشفت مراميهم الحقيقية في المناقشات التي دارت خلف الأبواب المغلقة التي استمرت أشهراً طويلة في قاعات منظمة التجارة العالمية في جنيف، هناك استمرت البلاد الغنية بطريقة أحادية التفكير تحاول اقتناص أسواق جديدة من أنحاء العالم من أجل مصلحة شركاتهم. الغرض هو دفع البلاد النامية إلى تخفيض قيودهم التجارية المفروضة على الواردات من السلع المصنعة والخدمات التي تقدمها شركات البلاد الغنية. في اللقاء الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الأخيرة في هونج كونج، تم تأجيل هذه الأجندة لاحقاً بفضل المعارضة الشديدة من البلاد النامية التي روعها فشل الاتحاد الأوروبي في إلغاء دعمه المالي الكثيف للمزارعين عنده. ولكن لقاء ديفوس هو الخطوة التالية في هذا الاندفاع الكبير.

هدف المفوضية الأوروبية هو خلق " فرص بزنس جديدة " لمصدري السلع الإنتاجية " وتحسين فرص الوصول إلى أسواق خارجية بالنسبة لمصدري السلع الخدمية الأوروبية "، خصوصاً في مجال الخدمات المالية وقطاع التشييد وتكمن وراء ذلك حملة علاقات عامة، يقودها المفوض التجاري في الاتحاد الأوروبي وطبيب حبك المؤامرات البارز بيتر مندلسن، الذي تتجمل محاولاته لاستعمار الأسواق الجديدة بأعظم رطانة معروفة حول التنمية.

فكرة أن تحرير التجارة هي الحل الصالح من أجل التنمية هي واحدة من أعظم الأفكار التي تبيع الوهم في عصرنا العكس، الجمارك على الواردات الصناعية يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في رعاية نمو الصناعات الوليدة في البلاد الفقيرة وفي خلق وظائف جديدة. لو أجبرت تلك البلاد على منح معاملة متساوية للمشاريع الأجنبية مثلها مثل معاملة المشاريع المحلية سوف تخسر تلك البلاد أداة هامة في سياستها للتصنيع. في تحليل أخير أجرته هيئة التجارة في الأمم المتحدة، الأونكتاد ظهر أن نصف عينة من 40 بلداً عانت من تفكيك صناعاتها بعد عملية تحرير التجارة عندها. " استثمار " الشركات

الأجنبية كان يعني غالباً الاستيلاء على الشركات المحلية وخصخصة قطاع الخدمات العامة.

و قد فتحت أكثر البلاد فقراً اقتصادياتها في العشرين سنة الأخيرة، تصبح التجارة الآن مسؤولة عن نحو نصف دخلها القومي، فقد أصبحت تلك البلاد أكثر فقراً: 80% من سكان البلاد الأقل نمواً في العالم يعيشون الآن بدخل أقل من دولارين في اليوم. تحليل من الاونكتاد ل 108 بلداً يظهر أن 10 بلاد فقط من 35 بلداً بأكثر الأنظمة التجارية " انفتاحاً " يملكون نموا اقتصادياً عالياً بينما 7 من 36 بلداً مصنفون على أنهم الأكثر " تشدداً " لديهم نمو اقتصادي منخفض. استنتجت الاونكتاد من ذلك أن " ليس هناك أساس لاستخلاصه من أن تحرير التجارة، على المدى القصير سوف يخفض الفقر ".

ورغم ذلك فهذا إيجاز شديد مخل يظهر تقرير أخير نشرته منظمة اكشن ايد أن نيجيريا قد عانت من " تسونامي صناعي " عند إلغائها الجمارك على واردات النسيج الذي دمر الصناعة المحلية وأغلق 16 ألف وظيفة ودمر سبل عيش 100 ألف من السكان. في غامبيا وغانا إغراق الأسواق المحلية بواردات اللبن والأرز الرخيصة الثمن يتسبب في ركود المثيل المتحلي الذي تتدهور أسعاره مما يطرد أفقر شرائح الفلاحين خارج النشاط الاقتصادي. وثقت الأمم المتحدة 1217 حالة توثيقاً مدققاً من شاكلة " غزوات الواردات " في ثمانية سلع فقط في 28 بلداً نامياً، مما يعني اكتساح المجتمعات المحلية الفقيرة بواسطة قوانين التجارة هو أمر منظم على أسس ثابتة أكثر من خطب الوزراء البريطانيين التي تمتدح عجائب " التجارة الحرة ".

ويتمثل الحل الذي تقدمه الحكومة البريطانية لهذه المشكلة في تأهيل المصدرين في تلك البلاد الفقيرة لتحدي الوصول إلى نصيب أعظم في أسواق الشمال الغني. من المؤكد أن ذلك هو نفاق صريح للاتحاد الأوروبي من أجل الاحتفاظ بأسواقه مغلقة بينما يجبر الآخرين على فتح أسواقهم. الآن إن التحول نحو التجارة الحرة الكوكبية لا يمنح قدرة

متساوية للجميع من أجل التحرك، ولكنه بشكل رئيسي يفيد بلاد الكوربوريشن الغني القادر على الاستيلاء على الأسواق. بدلاً من ذلك تحتاج البلاد الفقيرة إلى الحق في حماية اقتصادها، وإن تبعد الواردات وإن تقدم الدعم المالي لزراعتها وصناعتها، عندما يكون ذلك في مصلحة التنمية لديها لا تصلح الحماية دائماً، ولكني يجب أن يكون متاحاً لتلك البلاد أن تلجأ كاختيار في وضع سياستها.

يعتبر هذا القول هرطقة في نظر كهنة الليبرالية الجديدة في وايتهول ومنظمة التجارة العالمية، إلا أن الحماية ليست فقط ما تمارسه البلاد الغنية حالياً بمقياس واسع في الزراعة، بل هي أيضاً ما قاموا به في الماضي لبناء صناعاتهم حتى تصبح منافسة على المستوى الدولي. الحماية كانت أيضاً سياسة اقتصادية رئيسية في بلاد شرق آسيا الناجحة اقتصادياً مثل كوريا الجنوبية التي كانت منذ خمسين عاماً في مستوى فقر السودان.

مع ذلك حماية أسواق الشعوب الأخرى ليست سياسية في البزنس جيدة، لذا فإن مفاوضات منظمة التجارة العالمية كان صوت البلاد الغنية، تحت قيادة الاتحاد الأوروبي، معارضاً بصخب اقتراحات البلاد الفقيرة لتصنيف بعض المنتجات " كأصناف خاصة " وإعفاؤهما من تخفيض الجمارك في نفس الوقت يستعرض زعماء الثمانية الكبار أضخم حملة نفاق بادعاء البطولة بمنحهم الحق للبلاد الفقيرة في تقرير سياساتهم التنموية الخاصة.

قد تبدو مفاوضات التجارة على شكل جدالات شديدة التخصص الفني بالنسبة للعامة فقط ولكنها تتناول قلب ما سوف يكون مسموحاً به للسياسات الاقتصادية المحلية في ظل القوانين الكوكبية. مشروع البلاد الغنية لإعادة استعمار العالم لمصلحة الكوربوريشن سوف لن يوقف فقط بواسطة حشد المعارضة من البلاد النامية والحشود الجماهيرية حول العالم.

## في أبعاد العولمة ومستوياتها

تبدو العولمة بوصفها أنموذجاً لتحولات التي تمر بها المجتمعات، وهي بهذا التوصيف تبدو حداً فاصلاً بين مرحلتين حضاريتين، لكل منهما تصوراته ودلالاته للظواهر والأشياء التي اكتسبت علاقاتها الجيدة في ضوء هذا التحول. ولأن العولمة لم تكن سوى حصيلة طبيعية للتطور البشري متعدد المستويات (المستوى التقاني Technical Level، يليه المستوى الاقتصادي Economic Level ثم بعده المستوى الثقافي Cultural Level ثم يأتي المستوى السياسي Political Level أخيراً) فإنها أخذت شمولها الحالي وتأثيرها الواضح بسبب من تواجد عوامل موضوعية من أهمها:

1. ثورة المعلومات.
2. التدفق الإعلامي
3. التقدم التقاني

هذه العوامل التي أدت بمجموعها إلى تصغير العالم، وسهولة إطلاع أي جزء منه على تجارب وهموم واهتمامات وقيم وسلوك ونشاط الأجزاء الأخرى إطلاعاً عميقاً وكثيفاً وسريعاً. ولما كانت معظم هذه العوامل أو الشروط بحوزة المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة، وتحديداً مجموعة من المؤسسات أو الشركات الرأسمالية الأمريكية والأوروبية الكبرى، فقد تمكنت من الاستحواذ على انتباه الأفراد والجماعات في مختلف مجتمعات العالم عبر سيطرتها على وسائل الاتصال والإعلام ومراكز المعلومات، فانتهزت الفرصة لتشكيل وعي الأفراد والجماعات في باقي أجزاء العالم، وذلك بنشر أنماط ثقافية مرغوبة تدعمها هذه المؤسسات والشركات الرأسمالية، وذلك لأنها تؤكد علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بعينها تؤدي إلى زيادة أرباح هذه الشركات وإدامة سيطرتها على أسواق العالم، وبالضرورة على مجتمعاته.

وعليه فقد حل تنميط مجتمعات العالم، كجوهر للعولمة وأطروحة أساسية في أطروحاتها، بديلاً للأنماط الثقافية المتعددة التي تزخر بها مجتمعات العالم. ولكن ماذا يعني تنميط المجتمعات؟

لنا أن نتصور أخيراً - وكما يشاع - بان نمطاً ثقافياً واحداً سيكون ذائعاً بسلوكياته وقيمه ومعاييره وأخلاقياته وتقاليده ونظمه، إن آلية هذا التصور الذي ينادي به دعاة العولمة تؤكد بأن العولمة بمستوياتها هي الحل الأمثل لجميع مشكلات العالم، وهي تضع الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً لمجتمع العولمة، وكأنه مجتمع بدون مشاكل على الأقل في المستويين الأول (التقاني) والثاني (الاقتصادي). فهي في هذين المستويين ستغدق على الأفراد ما سيفيض عن حاجاتهم من الإشباع الجسدي، لكن ماذا عن المستويين الثالث (الثقافي) والرابع (السياسي)؟

تقترح العولمة على البشرية اليوم نمطاً ثقافياً واحداً، ومما لاشك فيه أن هذا النمط ارتبط بدرجة كبيرة بالتراث الثقافي للمجتمعات الرأسمالية الغربية والذي تبلور خلال عشرات ومئات السنين، وهو وإن كان نتاجاً فكرياً وثقافياً طبيعياً للواقع الاجتماعي لتلك المجتمعات، فإنه يكون مفروضاً من أعلى أو من خارج النسق الاجتماعي لمجتمعات الدول الأخرى (النامية أو المتخلفة أو دول الجنوب كما تسمى)، ولا بد من أن ذلك سيولد تناقضاً خطيراً، إذ ستنشأ في وعي الأفراد ثقافة وقيم ومعايير وأخلاقيات ثقافية بل وحتى سلوكيات، لا تمت بصلة إلى الواقع الاجتماعي الذي ينتمون إليه.

فحين يتبنى الأفراد و الجماعات منظومات من الأفكار والقيم التي لم تخرج من رحم تنظيماتهم الاجتماعية وذلك بتأثير التدفق الإعلامي اليومي الذي يفرض عليهم والذي يكون صوراً في معظم الأحيان فليس هناك ثمة ما يدعو إلى الدهشة إذا ما أدى ذلك التباعد الثقافي والاجتماعي بين أفكار الأفراد أو الجماعات في المجتمع وبين واقعهم الاجتماعي إلى أنواع أخرى من الخلل في البنى والأنساق الاجتماعية، الأمر الذي

يعرضها إلى تشويه مضاعف، يضاف إلى التشوه الأصلي الذي نشأ عن عمليات التحديث الرث التي شهدتها هذه البنى دون مقدمات وتمهيد.

يضاف إلى هذا، أن المضامين التي تصدرها الدول والمؤسسات الغربية، والتي تعمل بعد ذلك على صياغة الأنماط والنماذج في الدول النامية والمتخلفة، تنتج في الأساس للأسواق المحلية للدول والمؤسسات الغربية، وهي تمثل التقاليد والأنماط والقيم الاجتماعية والروحية والثقافية والفكرية والأخلاقية لتلك المجتمعات وتعكسها أيضاً، الأمر الذي يجعل الطرف الآخر أو المستورد (الدول النامية أو المتخلفة) يقع في ارتباك شديد، ذلك أن الأنماط كلها ليست سيئة، ولأن بعضها أو الكثير منها يمكن الاستفادة منه بشكل أو بآخر، بمعنى أنه صالح للتطبيق، مع إجراء بعض الإزاحات النوعية بما يوازي قيم وثقافات المجتمعات والدول المستوردة.

انطلاقاً من هذا التصور، يمكن أن نتبين الجوانب الإيجابية للمستوى السياسي للعولمة في خضم مستوياتها الأخرى (والذي يضم مفاهيم وسلوكيات مثل الديمقراطية وحرية الرأي وحرية المعتقد والتعددية الحزبية والليبرالية.. وما إلى ذلك) فمعظم المجتمعات النامية والمتخلفة تبدو بحاجة ماسة غالباً ما يغفله من يرفضون العولمة. وسنفترض مضطرين أن هؤلاء الرافضين لدعوات العولمة ذوي نوايا طيبة، فهم يودون كل ما هو صالح لمجتمعهم، معتبرين أن العولمة هي شر برمتها.

تأسيساً على ما سبق، يمكن للعولمة أن تحمل النفع للمجتمعات الإنسانية، لو أنها عملت على إيجاد مناخ صحي متكافئ لحوار ثقافات هذه المجتمعات، والسعي لتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها، والابتعاد عن التنميط القسري (من خلال شروط مفروضة مثالها القروض والمنح المشروطة) واحترام الخصوصيات والهويات الثقافية للشعوب، والكف عن الهيمنة بكل وحشيتها، فلو تحقق هذا لكانت العولمة تكاملاً وتعاوناً وتثاقفاً وغنى وتنوعاً للمجتمعات الإنسانية جمعاء.

## الدراسة الثالثة: حركة ديمقراطية المعيشة

### إفلاس العولمة

يقدم لنا مشروع العولمة كقفزة هائلة يقفزها التطور الإنساني في ارتقاء صاعد لمسيرة البشرية إلى الأمام من حياة القبلية إلى الحياة في أمم إلى الحياة على كوكب في سوق واحد. كان من المفترض أن تتحول كينونتنا ومسار حياتنا من الوطنية إلى العالمية تماماً مثلما حدث في مراحل العولمة الأولى التي تقودها الدولة. فقد كان من المفترض أن نتحول من المحلي إلى العالمي، طرحت علينا التجارة الحرة غير المقيدة بضوابط وحكم الشركات المتعدية الجنسية كبديل عن السيطرة البيروقراطية المركزية في الأنظمة الشيوعية وبديلاً عن أشكال الاقتصاد الذي تسيطر الدولة على دفته. تطرح علينا الأسواق بديلاً عن الدولة لتنظيم شؤون حياتنا وليس فقط لمجرد تنظيم أمورنا الاقتصادية، ولكن فور إعلان مشروع العولمة عن نفسه حتى أظهر للعيان إفلاسه على المستوى الفلسفي والسياسي والإيكولوجي والاقتصادي.

حالياً يقودنا الخواء الأخلاقي والفلسفي للنظام في عالم اليوم إلى خراب المجتمعات وأنظمة الطبيعة البيئية وإلى خراب الشعوب خراباً اجتماعياً وايكولوجياً وسياسياً واقتصادياً، كما يقود شعوبنا إلى التحلل والانهيار. يقوم إفلاس العولمة الأخلاقي والفلسفي على اختزال كل وجه من أوجه حياتنا إلى مجرد سلعة واختزال شخصياتنا إلى مجرد مستهلكين يتجولون في سوق حدوده تتسع لتشمل الكوكب كله. طاقاتنا كمنتجين وشخصياتنا كأعضاء جماعات بشرية ورسالتنا كأوصياء على ميراثنا الثقافي والطبيعي لم يبق سوى أن تختفي وإلا فالدمار.

- تتعاظم الأسواق والنزعة الاستهلاكية.
- طاقاتنا على العطاء والمشاركة تتقلص.

ولكن النفس البشرية ترفض الإذعان لنظرة عالمية قائمة على الاستغناء عن إنسانيتها. يتصف النظام الاقتصادي والسياسي السائد بعدد من السمات الجديدة التي تنشر الظلم وعدم القابلة للاستدامة بمقاييس ومعدلات غير مسبوقة لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل، إنه يقوم على:

1. السعي والسيطرة واحتكار ما بقي من موارد طبيعية كانت مشاعاً للبشر من قبل مثل التنوع البيولوجي والماء والهواء ونظم الاقتصاد المحلية التي يعتمد الناس عليها في توفير سبل معيشتهم وتأمين أرزاقهم.
2. ضمان تحويل الماء والتنوع البيولوجي إلى سلع عن طريق حقوق ملكية جديدة تدرج في اتفاقيات تجارية تتبناها منظمة التجارة العالمية التي تنقل ملكية موارد الشعوب إلى امتيازات احتكارية تملكها الشركات الضخمة ومثال ذلك اتفاقية التريبس والتجارة في البضائع المستمدة من البيئة وخدماتها.
3. ضمان تحول الموارد الطبيعية المشاع إلى سلع عن طريق اغتصاب مسؤولية الحكم بانتقال سلطة اتخاذ القرار من يد المجتمعات والبلاد إلى يد مؤسسات عالمية وانتقال الحقوق من يد الشعوب إلى يد الشركات الصخمة من خلال زيادة مركزية الدولة وزيادة عدم إمكانية إخضاعها للمسائلة عملاً بمبدأ الحق الإلهي في السيادة.

وهذا ما يؤدي بدوره إلى الإفلاس السياسي والتكتلات والأحلاف غير الديمقراطية. وبدلاً من الانصياع إلى مذهب الثقة الشعبية ومبادئ المسائلة والتبعية الديمقراطية تقود العولمة الحكومات إلى اغتصاب السلطة من البرلمانات والحكم المحلي وحكام الأقاليم وقادة المجتمعات المحلية.

فعلى سبيل المثال تقوم اتفاقية التريبس في جوهرها على اختطاف الحكومات المركزية لحقوق التنوع البيولوجي وحقوق المعرفة من بين أيدي المجتمعات المحلية وتخصيصها للشركات الضخمة كامتيازات احتكارية. وكذلك الاتفاقية المتعلقة بالزراعة تقوم على مبدأ اتخاذ القرارات دون إشراك المجتمعات المحلية ولا القيادات الإقليمية. تستولي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجاتس (GATS) على سلطة اتخاذ القرار وحق انتزاع الملكية من القطاع المحلي والعام لصالح القطاع الخاص والكوكبي، عملية الخصخصة وإلغاء الضوابط هذه والتي تجري بشكل غير ديمقراطي أدت إلى مزيد من الفساد والإفلاس السياسي والاقتصادي ومن ذلك:

- أدى عقد كامل من عولمة الشركات إلى كشف الأوهام وتولد السخط العام
- تتآكل الديمقراطية وتتحطم صور المعيشة التي ألفناها.
- أفلس صغار المزارعين وأصحاب الأعمال الصغار في كل مكان.
- حتى وعود النمو الاقتصادي لم تتحقق.
- وأثمر تحرير التجارة عن تباطؤ الاقتصاد.

وللسخرية انهارت بعض امن الشركات الضخمة التي قادت عملية تحرير التجارة والعولمة. فشركة انرون التي جاءت إلى الهند كسفينة العلم الاستعمارية القديمة تبشر لمشروع العولمة ومسلحة بالدعم الكامل وكل ألاعيب ابتزاز ممثل التجارة الأمريكي غرقت في طوفان من فضائح الفساد. وشركة شيكيتا التي شنت حروب الموز على أوروبا خلال منازعات أمريكيا والاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية التي أعلنت هي الأخرى إفلاسها في البداية توضح لنا جنوب شرق آسيا والآن الأرجنتين كم هي هشة ومعبأة بعوامل الانفجار هذه الترتيبات الاقتصادية الجارية عدم القابلة للاستدامة

وإفلاس النظام الدولي الحاكم واضح وضوح الشمس للعيان. ولا تلح بقوة الحاجة إلى بدائل كما تلح اليوم.

## خلق بدائل العولمة التي تقودها الشركات الضخمة

زلزلت عولمة الشركات الضخمة خلال العقد الأخير من القرن العشرين العالم بأسره وكل البنى الاقتصادية والسياسية التي كنا قد شكلناها لتحكم حياتنا. تمرد مواطنو العالم في ديسمبر عام 1999 ضد شمولية العولمة التي تقودها الشركات الضخمة في الاقتصاد. أصبحت العدالة الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة الايكولوجية هما النداء الذي تلبيه حركات المواطنين الجديدة للتحرر من نير عولمة الشركات ولكن هذه الأحداث أيضاً قد سلطت الضوء على العلاقة والوثيقة بين العنف وعدم المساواة وعدم الاستدامة وبين عدم قابلية انفصام السلم عن العدالة عن الاستدامة وجاءت الهرولة في الدوحة تحت ظل العسكرة الكوكبية كرد فعل على الهجمات الإرهابية.

سيكون التحدي المفروض علينا في مواجهتنا للإغلاق المزدوج الذي تصنعه عولمة الشركات والدولة العسكرية البوليسية ضد حرية حركتنا مستخدمة في ذلك الفاشية الاقتصادية المدعومة بالفاشية السياسية هي استعادة حريتنا وحرية كل الأحياء من رفاقنا.

هدف ديمقراطية المعيشة هو استعادة كل أنواع الحرية التي لا تقبل التجزئة وإعادة تخليقها تجسد دور الديمقراطية المعيشية قيمتين متصلتين وغير قابلتين للتجزئة.

القيمة الأولى هي تواصل حرية كل أشكال الحياة على الأرض وحرية البشر دون تمييز على أساس النوع أو العرق أو الدين أو الطبقة أو الطائفة أو الجنس.

القيمة الثانية هي التواصل بين عدم قابلية العدالة والسلام والاستدامة للتجزئة. فبدون الاستدامة والتمتع بنصيب عادل من خيرات الأرض لن تقوم عدالة لن يسود السلام.

تمزق عولمة الشكات مثل هذا التواصل لأنها تؤسس لحكم الشركات من خلال سياسة فرق تسد لأنها تذكي من نار التنافس والصراع بين الأعراق والشعوب وبين غاياتهم المختلفة. إنها تحول التنوع والتعدد لاختلافات متعارضة الاتجاه عن طريق تغذية التطرف بإشاعة عدم الأمان ثم عن طريق استخدام أشكال التطرف المتوالدة لصرف أنظار البشرية عن قضاياها المتمثلة في التنمية المستدامة والعدل والسلام إلى التناحر والعنف الديني والعرقي.

إننا نحتاج إلى نموذج جديد يستجيب للتفتت الناتج عن أشكال التطرف المتعددة. إننا نحتاج إلى حركة جديدة تفسح لنا المجال للانتقال من حضارة العنف والدمار والموت السائدة المكتسحة إلى حضارة التسامح والسلام الخلاق التي هي حضارة الحياة.

## المقاومة الخلاقة

كانت سياتل النقطة الفاصلة لحركات المواطنين، سد البشر الطريق على الاتفاقية الدولية للتجارة وعلى المؤسسة التي تفسح لها المجال. سد البشر الطريق على منظمة التجارة العالمية بمجموع قادمة من أنحاء العالم تناهض العولمة التي تقودها الشركات. سياتل كانت نجاح لإستراتيجية تعتمد على التضامن العالمي في التحرك وعلى الاحتجاج، لقد تمحورت على المستوى الدولي حول ما يرفضه المواطنون. ولقد كان رد فعل الشركات والحكومات على نجاح سياتل سريعاً فقد قتلوا احتمالات الاحتجاج بانتقالهم إلى دروب منعزلة كالدوحة حيث لا يستطيع آلاف المعارضين التجمع، كما أنهم شرعوا في وصم الاحتجاج والانشقاق كنوع من الإرهاب.

في مجلة الايكونوميست عددي 12 و 18 يناير دعا رجال صناعة البيوتكنولوجي الحكومات إلى تطبيق القوانين التي صدرت مؤخراً ضد الإرهاب على منظمات مثل جماعات السلام الأخضر وأصدقاء الأرض وأصدقاء الأرض وأي جماعات تنتقد

صناعتهم، كما وصف السيد زيليك ممثل التجارة الأمريكي الجماعات المناهضة للعولمة بأنهم إرهابيون.

يتطلب الأمر إستراتيجية مختلفة لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ولما بعد الدوحة، لم تعد تصلح الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة أثناء الاجتماعات الدولية كبؤرة لحشد المواطنون ما نحتاجه هو تضامنا دوليا وتنظيماً ذاتياً مستقلاً فسياساتنا تتطلب أن تعكس مبدأ الحركة المستقلة للمجموعات في ظل تضامن دولي عام ومحوري.

وجودنا في العالم لا يمكن أن يكون ظلاً لقوة الشركات الضخمة ومؤسسات بريتون وودز. إننا في حاجة لحركات أقوى على المستويات المحلية والقومية حركة تجمع مابين الفعل المضاد والفعل البناء ما بين الاحتجاج وبناء البدائل ما بين عدم التعاون مع الحكم الظالم والتعاون داخل المجتمع.

فالعولمة بالنسبة إلينا هي ما يجب أن يقوي ويشد من أزر ما هو محلي ووطني لا ما يدمر أسس المحلي والوطني. شيئان نطلبهم من النظام الاقتصادي يجب أن يكونا محوريين في سياسات الشعوب وهما اللامركزية والبدائل، كلاهما ليسا فقط مجرد بدائل اقتصادية أنهما اختيارات ديمقراطية بديلة. دون هذه الخيارات لن يكون في الإمكان حشد قوى التغيير في المسار الجديد.

في القلب من عملية بناء البدائل وبناء الأنظمة الاقتصادية والسياسية المحلية تتصدر قضية استعادة المنافع العامة وإصلاح المجتمعات المحلية. حركة الديمقراطية المعيشة تستعيد سيادة الشعوب وحقوق المجتمعات المحلية إلى منابعها الطبيعية. الحقوق في الانتفاع بالمصادر الطبيعية هي حقوق طبيعية. إنها حقوق لا تمنحها الدول ولا تملك الدول ولا منظمة التجارة العالمية ولا الشركات الضخمة أن تحجبها بالرغم من المحاولات التي تبذل تحت شعار العولمة لتغريب حق البشر في ثرواتهم الطبيعية الأرض والماء والتنوع الطبيعي.

خلعت العولمة السيادة عن الشعوب لتمنحها للشركات الضخمة من خلال مركزة وعسكرة الدول. استولت الدولة على حقوق الشعوب لتصنع منها امتيازاً احتكارياً تعطيه للشركات المتعدية الجنسية لتحتكر أرضنا ومياهنا وتنوعنا الطبيعي وهوائنا. تدمر الدول التي تنتهج مبادئ السيادة الإلهية الدولة على حقوق الشعوب لتصنع منها امتيازاً احتكارياً تعطية للشركات المتعدية الجنسية لتحتكر أرضنا ومياهنا وتنوعنا الطبيعي وهوائنا. تدمر الدول التي تنتهج مبادئ السيادة الإلهية أو السلطة المطلقة حق سيادة الشعوب وتنتزع منهم دورهم كأوصياء على مصادر ثرواتهم طبقاً لمبدأ الأمانة العامة.

وهكذا لا تكفي سيادة الدولة في حد ذاتها لخلق قوى مناهضة ولا لخلق إجراءات قي مواجهة عولمة الشركات. إعادة ابتكار السيادة يجب أن ينبني على إعادة صنع الدولة بحيث تكون قابلة للمحاسبة من قبل الشعوب، فالسيادة لا تتمثل فقط في مؤسسات الدولة المركزية ولا تختفي عندما تبدأ وظيفة الدولة كحامية لشعبها في الاندثار.

تحتاج شراكة السيادة القومية الجديدة لمجتمعات محلية ذات سلطة قوية تمنح للدولة وظائف معينة لتقوم بحمايتهم. فالمجتمعات المحلية التي تدافع عن نفسها دائماً ما تطالب مؤسسات دولتها بمثل هذه الواجبات والالتزامات. من ناحية أخرى توسع الشركات المتعدية الجنسية والوكالات الدولية من شقة الانقسام بين مصالح المجتمعات المحلية ومصالح الدولة بالإضافة إلى دفع المجتمعات المحلية إلى التفتت والانقسامية.

## حركة ديمقراطية المعيشة

بدأنا حركة ديمقراطية المعيشة كرد فعل لاحتكار المنافع العامة التي هي أساس عملية العولمة الاقتصادية تلقائياً حركة الديمقراطية المعيشية هي:

- حركة تدافع عن التوازن الطبيعي.
- حركة ضد الفقر.

- حركة لاستعادة المنافع العامة للعموم.
- حركة لتعميق الديمقراطية.
- حركة السلام.

إنها حركة تراكم لكفاح عشرات السنين من أجل الدفاع عن حق الشعب في ثرواته والكفاح من أجل الديمقراطية المباشرة من أجل ديمقراطية المحليات.

نضالاتنا تبحث عما يدعم الحقوق التي قدسها دستورنا. حركة ديمقراطية المعيشة في الهند هي حركة تستعيد حيوية شباب مصادرنا الطبيعية وتستعيد المنافع العامة وتعمق من الديمقراطية، إنها تنتسب إلى ديمقراطية الحياة من خلال ثلاثة أبعاد:

1. إنها تدل على ديمقراطية كل أشكال الحياة وليست الحياة الإنسانية فقط.
2. إنها ديمقراطية الأرض التي نعيش عليها وليست فقط ديمقراطية الإنسان.
3. ديمقراطية المعيشة هي التي ترسم معالم الحياة على المستوى ا الحيوي لحياة كل يوم.

- إنها حدود القرارات والحريات التي تتعلق بالمعيشة اليومية التي نحياها كل يوم.
- إنها تتعلق بالأكل الذي نتغذى عليه بالماء الذي نشربه بالملبس الذي نلبسه

إن حدودها لا تتعلق فقط بالانتخاب الذي نجريه والاقتراع الذي نقدم عليه مرة كل ثلاث أو أربع أو خمس سنوات. إنها ديمقراطية تنبض بالنور إلى الأبد تجمع ما بين الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية ديمقراطية المعيشة ليست جثة هامدة ولكنها ديمقراطية حية.

في ظل العولمة تموت ديمقراطية التمثيل النيابي السطحي. تخون الحكومات في كل الدنيا التقويضات التي جاءت بها السلطة، إنهم يمركزون السلطة والنفوذ عن طريق إفساد

المؤسسات الدستورية الديمقراطية وعن طريق إصدار اللوائح التنفيذية التي تخنق الحريات المدنية.

لقد أصبحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مبرر مريح لإصدار التشريعات المعادية للشعوب في جميع أنحاء العالم. لقد تحول السياسيون في جميع أنحاء العالم إلى البرامج السياسية المعادية للأجانب والمهاجرين وإلى برامج أصولية متطرفة لكسب الأصوات الانتخابية لأن الأجندة الاقتصادية قد انتزعت من المستوى القومي وتسلمتها أيادي المؤسسات الكونية كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعدية الجنسية.

حركة ديمقراطية المعيشة حركة تخاطب الحياة أكثر من تلك الديمقراطية الميتة. تموت الديمقراطية عندما لا تعكس الحكومات إرادة الشعوب وتنحط إلى أن تكون مجرد أدوات معادية للديمقراطية غير قابلة للمساءلة في أيدي حكم الشركات متعدية الجنسية في ظل العولمة، كما تصورها لنا فضيحة شركة اينرون وشركة تشيكيتا أوضح تصوير، تتمحور عولمة الشركات حول مصلحتها في تحقيق الأرباح.

تقوم ديمقراطية المعيشة على أساس من الحفاظ على الأرض والحرية لكل الأنواع والشعوب. تعمل عولمة الشركات على خلق أحكام لكل الأسواق المحلية والقومية والعالمية من أجل خلق وضع أفضل لمصلحة هذه الشركات وتؤدي إلى تهديد شتى الأنواع ومعيشة المنتج المحلي الصغير والفقير ومشاريع العمل الصغيرة.

تؤدي ديمقراطية المعيشة دورها خضوعاً لقوانين التوازن البيئي للطبيعة وتحد من النشاط التجاري لتمنع الأذى عن الأنواع الأخرى وعن الشعوب. تمارس عولمة الشركات من خلال سلطة مركزية مخربة بينما تمارس ديمقراطية المعيشة من خلال لامركزية السلطة والتعايش السلمي.

عولمة الشركات تعولم الطمع والنزعة الاستهلاكية بينما تشيع ديمقراطية المعيشة على مستوى العالم التراحم والاهتمام برعاية الآخر وكذلك التعاون. الديمقراطية المفرغة من الحرية الاقتصادية والبيئية تصبح مفرخة رهيبة للأصولية والإرهاب. لطالما شهدت طوال العقدين المنصرمين صدامات حول قضايا التنمية وصراعات حول حول مصادر الثروة الطبيعية انتهوا إلى تناحرات طائفية وتصاعدوا إلى التطرف والإرهاب، كان كتابي عنف الثورة الخضراء محاولة لفهم دوافع الإرهاب البيئية، الدروس المستخلصة من تبديات الأصولية والإرهاب المتعاظمة رغم تنوعها كانت كالتالي:

- الأنظمة الاقتصادية التي تمركز السيطرة على سلطة اتخاذ القرار وتمركز السلطة على مصادر الثروة وتعمل على إزاحة الناس عن الاشتغال بالأعمال المنتجة وسبل اكتساب الرزق وتخلق ثقافة عدم الأمان.
- كل قرار سياسي يترجم إلى سياسات نحن وهم.
- نحن يعاملون بطريقة غير عادلة أما هم فيحصلون على الامتيازات.
- تدمير الحق في مصادر الثروة وتآكل ديمقراطية التحكم في مصادر الثروة الطبيعية والسيطرة على الاقتصاد ووسائل الانتاج ينسفون أسس الشخصية الحضارية.

عندما لا تستمد الشخصية الحضارية كينونتها من الخبرة الإيجابية لكونك فلاحاً تزرع أرضاً أو صانعاً تحترف مهنة أو مدرساً أو ممرضة فإن هذه الشخصية الحضارية تنكمش لتصبح حوصلة سلبية لشخصية مفردة تنافس الآخرين في صراع من يحوذ مصادرة الثروة القليلة المتبقية التي تحدد من لديه السلطة الاقتصادية والسياسية. كذلك تنحر الأنظمة الاقتصادية المركزية من الأساس الديمقراطي للسياسة ففي الدول الديمقراطية الأجندة الاقتصادية هي بعينها الأجندة السياسية. عندما تختطف الأجندة الاقتصادية من قبل البنك الدولي أو صندوق النقد أو منظمة التجارة العالمية تصبح

الديمقراطية بلا قيمة. وتصبح الكروت المتبقية في أيدي السياسيين الشغوفين بكسب تأييد الأصوات الانتخابية هي كروت الجنس والدين والعرقية التي تمهد الطريق بدورها إلى ظهور الأصولية. وتملأ الأصولية بشكل فعال الفراغ الناجم عن تآكل الديمقراطية.

العولمة تشعل نيران عدم الأمان الاقتصادي تخرب التنوع الحضاري وتدمر أسس الشخصية الحضارية وتعتدي على الحريات السياسية للمواطنين، إنها توفر الأرض الخصبة لزرع الأصولية والإرهاب، بدلاً من تكامل الشعوب مع بعضها البعض تقطع العولمة أوصال المجتمعات إرباً إربا.

بقاء الشعوب وبقاء الديمقراطية رهن برد الفعل على فاشية العولمة المزدوجة: الفاشية الاقتصادية التي تنسف حقوق الشعوب في مصادر ثروتها، وفاشية الأصولية التي تتغذى على زحزحة الشعوب عن وضعها الأصيل ونزع ملكيتها وعدم الأمان اقتصادياً وشتى أنواع المخاوف.

في الحادي عشر من سبتمبر تسبب الهجوم الإرهابي المأساوي على برجي التجارة العالميين والبنتاجون الأمريكي في بداية ما يسمى بحملة الحرب على الإرهاب التي قررتها الإدارة الأمريكية تحت حكم الرئيس جورج دبليو بوش. وبالرغم من رطانة الخطاب المعلن لن تستطيع الحرب احتواء الإرهاب لأنها تفشل في مخاطبة جذوره وهي عدم الأمان الاقتصادي والتبعية الحضارية ونزع حقوق التوازن البيئي.

الحرب الجديدة تخلق في الواقع سلسلة من العنف المضاد الذي يتولد كرد فعل لها وبالتالي تتسبب في انتشار فيروس الكراهية. ولن يبقى أمامنا إلا أن ننتظر ما ستخلفه القنابل الذكية والقنابل العرضية من حجم الدمار الشامل الذي سوف تعاني منه أرضنا.

ديمقراطية المعيشة هي الحرية الحقيقية لكل أشكال الحياة الكائنة على الأرض. إنها الاحترام الحقيقي للحياة من خلال شراكة الأنصبة العادلة في خير الأرض لكل الذين

يحيون على سطح الكوكب، إنها المفصل القوي والدائم الذي تتمحور حوله كل المبادئ الديمقراطية لحياة كل يوم والنشاط اليومي في الحياة.

ديمقراطية المعيشة أشكال لا حصر لعددها مثل النجوم التي تشكل درب التبانة العميق. أشكال من سيطرة الشعوب على مصادر ثرواتها الطبيعية وعدم الاستخدام العادل للأرض والماء والتنوع البيولوجي، تمتلك فيه الجماعات المحلية السيادة العليا التي تفوض سلطتها للدولة حتى تقوم بدور المؤتمن على هذه السلطة.

الانتقال من مبدأ الحق الإلهي في السيادة إلى مبدأ الأمانة العامة هو مفتاح تحقيق المحلية واستعادة المنافع العامة ومحاربة الخصخصة واستيلاء الشركات متعدية الجنسيات على الأرض والماء والتنوع البيولوجي، هذا التحول هو أيضاً ضرورة يفرضها التوازن البيئي للطبيعة.

"فاسودايفا كوتومباكام" أي كأعضاء في عائلة الأرض لنا نصيبنا من خيراتها وحقوق في ثرواتها لأن احتياجات الاستمرار هي حقوق طبيعية لا تمنح ولا تكتسب فهي حقوق معترف بها ولا يمكن إغفالها. مبدأ الحق الإلهي في السيادة يقود لا محالة إلى وضع كل من أجل البعض، مثلما يتبدى في سيطرة الشركات متعدية الجنسية على التنوع البيولوجي باسم براءات الاختراع وسيطرتها على الغذاء باسم حرية التجارة.

أكثر حقوقنا أصالة هو حقنا في أن نحيا وهو ما يتطلب ضمان حقوقنا في الوصول إلى مصادر الثروة، المنافع العامة على المشاع هي هذا الضمان بينما تسلب الخصخصة واحتكار الحيازة هذا الضمان. المحلية ضرورة لاستعادة المنافع العامة وديمقراطية المعيشة هي الحركة التي تستعيد معقوليتنا وأنظمة إنتاجنا وأنماط استهلاكنا من الفقر الذي يخلقه السوق العالمي إلى التنمية المستدامة وشراكة مجتمع الأرض. هذا الانتقال من الأسواق العولمية إلى المواطنة الأرضية هو تغيير بؤرة الثقل من القوى العولمية إلى القوى المحلية من الشركات متعدية الجنسيات إلى المواطنين.

## الدراسة الرابعة: العولمة وعمل المرأة

سلك النظام الرأسمالي العالمي في منتصف سبعينات القرن الماضي استراتيجية جديدة عن طريق تكثيف استغلاله للطبقة العاملة والكادحة في العالم وعلى الشعوب المقهورة والمضطهدة في عالم الجنوب أو ما يسمى العالم الثالث، والخط العام للاستراتيجية الجديدة للنظام الرأسمالي والتي تسمى العولمة هو الهجوم العدواني والشرس على مكتسبات الطبقة العاملة.

بدون شك إن تطور الرأسمالية بشكل هائل جاء من جراء استغلال قوة العمل الرخيصة في ظل ظروف غير إنسانية وطحن حياة سكان وشعوب الدول الفقيرة ومن سمات العولمة الرأسمالية الفوضى العالمية وانتشار الإرهاب والحروب المتتالية وفرض تراجع كبير على الحقوق الاجتماعية و في البلدان المتقدمة أيضاً و خصخصة جميع الوسائل الاجتماعية والخدمية والاقتصادية وبتر النفقات العمومية وخاصة في قطاع الصحة و التعليم وتقهقر شروط العمل، انعدام الأمان الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة وتفشي ظواهر الجرائم من القتل والسرقة واستخدام المواد المخدرة.

مما لاشك فيه أن المرأة هي في مقدمة ضحايا العولمة الرأسمالية، حيث أن أكثر الأعمال المهينة والمبتذلة تقوم بها المرأة في العالم، تعاني المرأة في كثير من بلدان العالم من غبن العمل غير مدفوع الأجر أو أجور قليلة و ساعات عمل طويلة وعدم المساواة في الأجر و العمل تحت شروط عمل قاسية ولا إنسانية، وتعتبر المرأة العاملة القوة الاحتياطية في عالم السوق والتي تقبل شروط الأعمال البائسة كذلك تستغل المرأة في تجارة الجنس العابرة الحدود والتجارة اللاشرعية.

النظام الرأسمالي يستفيد من نظام الاضطهاد الأبوي وتزايد سماته الاستغلالية والاضطهادية، حيث العولمة الرأسمالية عمقت الطابع الاستغلالي من خلال إفقار شريحة

كبيرة من النساء والتمييز ضدهن من ناحية الأجور المنخفضة وإغراقهم في مستنقع الأمية والعيش تحت ظروف الأمراض الجسدية والنفسية والعنف والبغاء، وشروط عمل غير صحية وخطيرة، فيما يشكل التحرش الجنسي وانعدام قانون العمل وضعف الحركة العمالية دلالة خطيرة على الوضع البائس للمرأة.

وحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن الأطفال والنساء يشكلون السواد الأكبر من فقرا العالم، حيث 70% من فقراء العالم هم من النساء والمرأة هي أول من يطرد من سوق العمل.

ولكون المرأة مسؤولة عن إعادة إنتاج قوة العمل حيث هي تتحمل العبء الأكبر والأصعب في حالة تراجع الخدمات الصحية والاجتماعية وخصخصة الخدمات.

وإن الأحذية والملابس الفاخرة التي تستهلك في البلدان والدول الصناعية والمتقدمة هي من إنتاج العمل المأجور الرخيص لنساء الدول الفقيرة في بنغلادش وتايلاند وفيتنام والهند.. الخ.

ومن أحد سمات شراسة العولمة هو استغلال الشركات المتعددة الجنسيات لقوة العمل الرخيصة في تلك البلدان بنقل مصانعهم إلى تلك الدول والحصول على أرباح هائلة وبتكاليف منخفضة.

حتى في الدول الأوروبية الغربية لم تصل المرأة إلى المساواة الكاملة برغم وجود إصلاحات إيجابية مقارنة بأوضاع المرأة في تلك الدول النامية ودول العالم الثالث، والتي فرضت على تلك الدول من قبل الحركات النسوية على الرغم من أن تلك الحركات قد ترعرعت في رحم الرأسمالية وليس لها أفق واضح وبقيت أسيرة الأفق الرأسمالي واعتبرت الحركة النسوية حركة إصلاحية تخص المرأة فقط وتبعدها عن قضية المجتمع والصراع الطبقي.

حيث الأجور والحصول على فرص العمل غير متساوية إطلاقا، مما يجعل عمل المرأة غالباً ما ينحصر في قطاع الخدمات والصحة والتنظيف، وهناك تمييز واضح في شروط الحصول على العمل بين الرجل والمرأة، كثير من أرباب العمل لا يرغبون بعمل المرأة وخاصة عندما تكون المرأة في سن الحمل والإنجاب، وخوف أرباب العمل من تكلفة أجور إجازة الأمومة والحمل نلاحظ برغم الادعاء بوجود قوانين عمل يساوي بين الرجل والمرأة ولكن في أرض الواقع لم يكن موجوداً، وبسبب انخراط المرأة بالأعمال ذات الأجور المنخفضة يفرض عليها البقاء في البيت وأخذ إجازة الأمومة حفاظاً على حماية اقتصاد الأسرة بدلاً من الرجل.

وتشير الإحصائيات إلى غياب وقلة وجود العنصر النسائي في مجال الأعمال الفكرية والتقنية وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات وذلك بسبب انشغال المرأة بتحمل المسؤولية الأكبر في تربية الأطفال المفروضة عليهن داخل الأسرة.

بالإضافة إلى وجود تقارير عن سوء معاملة أرباب العمل للنساء الأجنبيات اللواتي يعملن في المعامل أو كخادمات في دول الخليج الغنية بالموارد البترولية حيث تتعرض المرأة الأجنبية القادمة من بلدان فقيرة وذات اقتصاد متدهور إلى شتى أنواع الإهانات والضرب والحجز ومنع الطعام، والظاهرة الأكثر انتشاراً هي التحرش والاغتصاب الجنسي.

ومن السمات الأخرى لشراسة وتوحش سوق العمل الرأسمالي في ظل العولمة هي تجارة تلك الشركات المتعددة الجنسية بجسد المرأة والأطفال وتطوير تجارة الجنس وتحويله إلى سلعه في الأسواق الحرة.

تجارة النساء والأطفال هي إحدى أنواع التجارة العالمية المربحة لبلايين الدولارات في المجتمع الرأسمالي، حيث تحظى بأعلى الأرباح وتتعامل بها منظمات ومؤسسات دولية تمارس عمليات بيع وشراء وتعذيب النساء والأطفال في العالم.

تعتبر بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا أكبر المجموعات التي يتم فيها المتاجرة بالنساء والأطفال، فمثلاً يقدر ربح البغاء في تايلاند ما يقارب 60% من ميزانية الدولة.

تستخدم النوادي ودور الرقص ومحلات التدليك تحت إشراف جماعات مافيا وعصابات منظمة عالمياً في تجارة الجنس. حيث يتم نقل النساء والأطفال من الدول الفقيرة وذات الاقتصاد المتدهور إلى الدول الغنية والأوروبية، والمتاجرة بالجسد الإنساني للمرأة في سوق الدعارة التي هي من أبشع أشكال العبودية والهيمنة الذكورية. كثير من هؤلاء النسوة لم يكونوا على علم بنوع العمل الذي يقمن به في تلك الدول حيث تعلن الشركات طلب موظفات أو مربيات أو خادمات ولكن عند الوصول تصطدم المرأة بالواقع البشع في استغلال أجسادهم وتحت شروط صحية رديئة والتعرض لفيروس نقص المناعة والتعرض يومياً لانتهاكات بطرق وأساليب مختلفة وانعدام أبسط الحقوق كالمسكن والمأكل وحتى انعدام حرية النقل والعيش في أماكن مخفية وغير قانونية ومعزولات اجتماعياً وثقافياً، إذ يسعى القائمون بالاتجار إلى ممارسة السيطرة على الضحية بمصادرة الأوراق الرسمية و جواز السفر وهذا بدوره يؤدي إلى تبعية وعبودية الضحية للتجار المجرمين والذين يلجئون إلى استخدام أبشع أنواع التعذيب والقمع البدني والعنف والتخويف.

## العولمة بين الرفض والقبول

صورة الحاضر في ظل العولمة إنما هي امتداد لماضي الرأسمالية المتوحشة.

نزعة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم كانت محفورة في أذهان زعمائها منذ الاستقلال.

وقع نظري تحت عنوان " العولمة " وفيها عرض لفوائد العولمة من الجانب الاقتصادي، أي أن العولمة وفرت فرصاً للعديد من الشباب والمستثمرين، حيث افتتحت

مئات المحلات التي تعنى بتجارة الخلويات وبطاقاتها، إضافة إلى تعدد الشبكات الاتصالية التي وفرت فرصاً للعديد من المهندسين والفنيين، وسرد المحاضر العديد من المميزات الإيجابية التي وفرتها العولمة في مجال تأمين فرص العمل، والقضاء نسبياً على البطالة.

ما قاله المحاضر صحيح في جانب، أي أن ثورة الاتصالات والمعلومات وفرت فرصاً جديدة وألغت فرصاً كانت قائمة من قبل، فالتقانة المتميزة في شتى المجالات أجبرت المؤسسات الصناعية والخدمية على الاستغناء عن عدد كبير من العاملين فيها، وهذا ما حصل في مؤسسة الاتصالات الأردنية قبل عدة سنوات.

المهم عندي أن أبين الفرق بين تقنيات العولمة وبين مضامينها، بين آليات العولمة المادية وبين مضامينها الثقافية والسياسية والاقتصادية، ولا أحد ينكر أن التقانة عموماً هي نتاج العقل البشري، والعقل له سمة العالمية، وبالتالي فإن العلم الذي ينتجه العقل هو نتاج عالمي بالضرورة، ينتقل من بلد إلى آخر، وينتشر بخيره وشره في بقاع واسعة من العالم، أما العولمة بمضمونها فهي نتاج العقل البشري بهدف السيطرة على العقول وأذهان وثقافات الآخرين. ومثل هذه المضامين استخدمها الأقوياء من دول أوروبا قبل عدة قرون، بهدف نشر دين معين أو ثقافة معينة، تمهد الطريق أمام القوى الاستعمارية للنفاذ إلى بلدان الجنوب الفقيرة.

إن صورة الحاضر في ظل العولمة هي امتداد لماضي الرأسمالية المتوحشة، تؤشر مقدار البؤس الذي تعيشه البشرية اليوم في ظل الهيمنة الأمريكية والعولمة بكل مضامينها وتجلياتها، فهي بالتالي عولمة دكتاتورية، لأنها انطلقت من تعميمات ذات طابع شمولي غير ديمقراطي تجاوزت فيها متطلبات العولمة الاجتماعية القائمة على العدل والمساواة.

لقد أشرت مضامين العولمة، أنها نتاج غربي بعامة وإن كانت الولايات المتحدة سارعت لاستثمارها لكي تنشر نموذجها الخاص، وتفرضه على الأمم والشعوب في

العالم، بعد أن تربعت على قمة هرم النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي.

إن نزعة السيطرة على العالم لدى الإدارات الأمريكية ليست جديدة، بل هي محفورة في أذهان الزعماء الأمريكيين منذ الاستقلال، وظل اعتقادهم جازماً بأنهم المهيئون لزعامة العالم. وزادت تلك النزعة بفعل الواقع الجديد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت جميع أطرافها إما مهزومة " الدول الأوروبية " أو منهكة " الاتحاد السوفييتي " في حين خرجت الولايات المتحدة منتصرة عسكرياً ومتفوقة اقتصادياً ونافذة سياسياً.

فعلى الصعيد العسكري هي أول من صنع أسلحة الدمار الشامل، وأول من استخدم السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، وقد حلت محل الإمبراطورية البريطانية في الانتشار في البحار والمحيطات وبناء القواعد العسكرية الثابتة في معظم أرجاء العالم، وصار لها قرابة مليون جندي ينتشرون في القواعد والأساطيل.

وعلى الصعيد الاقتصادي أهلها وضعها النامي إلى إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإعمار وأخيراً منظمة التجارة العالمية، وبهذه الآليات الاقتصادية سيطرت على الاقتصاد العالمي، وصار الدولار هو العملة العالمية التي تغطي معظم عملات الدول.

وعلى الصعيد السياسي أنشأت الأمم المتحدة مع حلفائها، وصارت المنظمة الدولية بوابة الإدارات الأمريكية لتنفيذ سياساتها الإستراتيجية بغطاء دولي وتحت ظلال الشرعية الدولية.

انطلاقاً من هذه الخلفية ومن تراكمات سلوك الإدارات الأمريكية العدائي ضد العديد من دول العالم وشعوبها، تعالت صيحات الشعوب ضد العولمة ذات السمات

الأمريكية المستبدة، وقد وقفت النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في معظم دول العالم أمام خيارين:

الأول: رافض للعولمة بكيانها من آليات ومضامين.

والثاني: قابل بها وداع إلى نشرها والتفاعل معها.

وانقسم أصحاب الخيار الأول إلى فريقين:

**الأول:** قبل بآليات العولمة، أي قبل بالوسائل التقنية التي ستهل تمرير مضامين العولمة، أي قبل ما تضمنته ثورة الاتصالات والمعلومات ورفض مضامين العولمة.

**الثاني:** رفض الآليات والمضامين معاً، وفضل الانطواء والانعزال وقبول النتائج المترتبة على ذلك الموقف.

وبالتالي صار لدينا ثلاثة مواقف إزاء العولمة وآلياتها، موقف قابل بالآليات، ورافض للمضامين، وموقف رافض للعولمة بكلياتها، وموقف ثالث قابل بالعولمة بكلياتها ومروجاً لها.

الرافضون للعولمة من بلدان الجنوب هم الذين انطلقوا من نظرة مسبقة مصممة على الرفض، ولا تعوزهم الأسباب والحجج التي يسوقونها لتأكيد صحة موقفهم، فالعولمة بنظرهم تعني الاستغلال الاقتصادي، لأن الشركات الكبرى لا يهمها غير الربح واستثمار رأسمالها على حساب الآخرين ممن يشكلون نسبة عالية من سكان العالم.

والعولمة بنظر الرافضين لها، عولمة علمانية تتنكر للدين، وفتح الأبواب أمامها يعني فتح الأبواب أمام الكفر ليدخل البيوت، والعولمة بهذا المفهوم تهديد للأديان السماوية وتهديد للهويات الثقافية.

أما القابلون للعولمة، فمعظمهم من الاقتصاديين وأصحاب الشركات الرأسماليين ومن بعض النخب الثقافية الذين تأثروا بالحياة المدنية والاجتماعية في بلدان الغرب، نتيجة التقدم الصناعي الذي حصل فيها منذ ثلاثة قرون، وهؤلاء يجدون في العولمة تعظيم الإنتاج، وتقدم قدرات الإنسان في المعرفة، والسيطرة على الطبيعة والقدرة على معالجة مشكلات البيئة، والحد من زيادة السكان، وإعطاء دور متميز للمرأة تحت شعار " نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ". ويرى هؤلاء في العولمة نوعاً من التفاعل الإيجابي والتكامل على مستوى الجماعة البشرية، ويظهرون ايجابيات العولمة أكثر من سلبياتها، وتلتقي نظرتهم مع الدول والقوى التي تتبنى العولمة في دول الشمال الغنية.

القابلون بالعولمة والرافضون لها، لهم وجهات نظرهم التي تعبر عن جانب الحقيقة، وعليه فإن الرفض المطلق للعولمة فيه خطر على المجتمعات لا سيما في عالم الجنوب لأنه لا يمكنها تجنب مخاطرها، لأنها ستكون تابعاً مستسلماً ديلياً لمروجيها. إن الموقف من العولمة يستلزم النظر إلى مصلحة البلد أو الشعب الوطنية أولاً وينطلق الموقف منها، من تاريخ الأمة وثقافتها وهوية العرب القومية، إذ تفقد الأمم قيمتها إذا فقدت هويتها الثقافية. ومن هذه الهوية تتميز الأمم، وتكون لديها القدرة على الحوار مع الآخر والتفاعل معه، بما يخدم البشرية في كل عطاءات الخير والسعادة.

ولما كان العرب من ضمن أمم وشعوب عالم الجنوب، فإن موقفهم لم يكن موحداً من العولمة، وظهرت لديهم مواقف ووجهات نظر متباينة، لم تعبر حقاً عن هوية العرب القومية، فما هو الموقف القومي من العولمة؟.

إزاء تلك الصورة المخيفة عن مستقبل البشرية في ظل الهيمنة الأمريكية وفي ظل العولمة وتجلياتها، ما العمل؟.

**هل نرفض العولمة، كما نرفض الهيمنة؟**

العولمة حكماً إذا كانت تخدم هيمنة قطب دولي واحد، وتحقق مصالحه القومية فقط على حساب الآخرين من سكان العالم، فهي مرفوضة ولا بد من مقاومتها، وإذا كانت العولمة إطاراً أو خيمة تستظل تحتها الشركات الكبرى المتعدية الجنسية، لتعظيم أرباحها بسيل شتى على حساب الآخرين، فهي هيمنة قاتلة يعيش تحت ظلها قلة من الناس، بينما يموت الكثير منهم وهذه أيضاً عولمة مرفوضة ولا بد من مقاومتها.

وإذا كانت العولمة تستخدم ببراعة آليات الانتشار الاتصالية والإعلامية، لإشاعة ثقافة وقيم أمة واحدة وفرضها على الآخرين بهدف إلغاء هوياتهم الثقافية وذاكرتهم التاريخية، فإنها مرفوضة أيضاً، لأنه لا أحد يرضى بنزع ثوبه ليلبس ثوب غيره مهما كان مزركشاً وجميلاً.

أما آليات العولمة فهي نتاج العقل البشري - كما أسلفنا - فهو جهد إنساني، ونتاج عالمي لا وطن له، ومن حق البشرية أن تنتفع به، وهذا هو شأن التطور الحضاري عبر الحقب والعصور، فكل أمة أنتجت حضارة معينة كان لها نصيب في رفد البشرية بعطاءات العلم والمعرفة، وقد كان للعرب المسلمين دور في هذا المجال استفاد من نتاجهم العلمي والمعرفي أمم أخرى ومنها أمم أوروبا. وعليه فإن النتاج العلمي في مجالات الاتصال والإعلامي والمعلوماتية، هو حق للبشرية كلها ولا بد من الاستفادة منه، خدمة للإنسانية ورفاه البشر وسعادتهم وتوفير أمنهم واستقرارهم.

التعامل مع آليات العولمة شيء مقبول ومطلوب، والتعامل مع تجليات (مضامينها) ألعولمة أمر آخر. وهو قد يكون مرفوضاً بالكامل، وقد يكون التعامل معه بحذر فالنتاج الفكري والثقافي الذي يخدم الإنسانية، هو نتاج عالمي مقبول، يتم التعامل معه في ضوء مبدأ الحوار والمثاقفة. أما النتاج الذي يلغي هويات الشعوب الثقافية والقومية، أو يهدف إلى غزو ثقافات أخرى أو اختراقها، فهو عدوان وإمبريالية جديدة ولا بد من التصدي له.

الأمـة العربيـة مـستهدفة كبـاقي الأمـم مـستهدفة كبـاقي الأمـم في هويتهـا الثقافيـة وفي ذاكرتهـا التاريخية، والتجربة التي عاشتها مع قوى الغرب، كانت تجربة مريـرة اتـسمت بنـزوع الغـربيين إلى فـرض الهيمنة عليها وسلبها هويتها وإرادتها وإخضاعها لهم بالقوة.

والعولمة اليوم تثير أكثر من رد فعل، يعزز الحاجة إلى الهويـة والبعـد الروحـي، في مواجهـة نمـوذج حضاري غربي يعاني من الشروخ رغم نشوة الانتـصار، فهـو يعـاني مـن عجـزه عـن حـل مـشكلات البطالـة والجنوح والمخدرات والأمراض الفتاكة ومشكلات السكان والبيئة وغيرها الكثير.

والعولمة التي يحاول الأنموذج الأمريكي فرضها على الأمـم والـشعوب، ومنهـا الأمـة العربيـة، تقـود هذه الأمم إلى حقيقة متضاربة وهي:

شمولية كونية، ولباس موحد، توسيع في الإطار، توحيد في الشكل، إلا أنه أنموذج فقير حضارياً، لأنـه يلغي الحوار، ويكتفي بفرض الهيمنة بالقوة، ففي هذه العولمة إغناء وإفقار مفرطين، فيها مشروع للهيمنة يقود إلى إلغاء الخصوصيات الوطنية وطمس الهويـات الثقافيـة، وإنهـاء التقاليـد، والاعتـداء عـلى اللغـات القومية من خلال إشاعة لغة واحدة هي الإنجليزيـة في منـاحي الحيـاة الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة. ويعني الاقتراب من اللغات القومية هدم للهويات الثقافية للأمم والـشعوب التـي تتميـز بـذاكرة تاريخيـة عريقة.

إننا العرب لا بد أن نحذر من مخاطر العولمة بالأنموذج الأمريكي على القومية العربية وعـلى فكـرة الوحدة العربية، إذ أن الوحدة قد تتم في ظروف الحراك السياسي الدولي والإقليمي، إذا كان القصد منـه أن تكون تنظيماً دولياً، أو مجرد شكل للحكم، ولكن مثل هذا التنظيم لا يكون حياً ولا يكتب له الاستمرار إذا قصد به تأليف شخصية قومية واحدة، كما أننا لا بد أن نحذر من مغبة إلغـاء القوميـات التـي ينـادي بهـا دعاة العولمة الأمريكية للنيل من الدولة القومية والحد من سلطانها وثلم سيادتها واستقلالها.

الهجوم العولمي على القومية الذي ينادي به برنارد لويس، والمروج لانتهاء عصر القوميات، إنما يهدف إلى إلغاء التحيز والاجتهاد والإبداع بين فئات المجتمع بحيث تصير الحياة ساكنة (ستاتيكية) بعيدة عن الإبداع والتجدد.

فالقومية باقية وخالدة وانتماء الإنسان لقوميته يأتي طواعية وبحب عميق ويكون مستعداً للتضحية من أجلها، فالقومية انتماء محبب وقدر للإنسان أن تكون له شخصية حية ومقومات واضحة باقية لا تزول. ومن الخطأ وضع ترتيب زمني بين القومية والإنسانية، لأن الإنسانية موجودة بوجود القومية المؤمنة، وفي عصر القوميات الإنسانية تتخلص القومية من التعصب والانكماش.

إن الحذر من العولمة لا يعني الرفض والانغلاق، بل يدعو إلى تهيئة الأجواء العربية للأخذ بمنهج الحوار مع الذات أولاً ومع الآخر ثانياً. لأن بعض التيارات العربية ذات النهج السلفي المتزمت ترفض الحوار مع الآخر حتى مع التيارات العربية الأخرى. بدعوى أنها تملك الحقيقة الكاملة، وتدعي لنفسها المصداقية بتمثيل الأمة باسم الدين، في حين أن الخصوصية الثقافية العربية المتنوعة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين التراث والحداثة، ترفض الانغلاق والتوقع بين جنبات الماضي، كما ترفض الانسياح في سبيل الحداثة الجارف.

إن خصوصية الثقافة العربية المتنورة تقبل الحوار مع الآخر، وترفض الانسحاب من مواجهة الأفكار المضادة بدعوى التمسك بالهوية، وهذا هو جوهر الأصولية الملتزمة المتنورة التي تنادي بالإصلاح الداخلي، بمستوى الجهاد، إنها أصولية مقبلة على الحياة بعقل مفتوح غير مدبرة لها. ودعا الأصولية الإصلاحية لا يهربون من العولمة، بل يواجهونها بعمل إيجابي جاد يرقى بالأمة نحو مراتب النهضة المؤهلة للحوار والتثاقف.

هناك فرق بين الذين يؤيدون العولمة ويرجون لها، بدعوى أنها "سلم النجاة " من أوضاع التخلف والفقر، وبين الذين يرفضونها بالكامل أو ممن لهم تحفظات عليها،

فالفريق الأول حسم موقفه، أما الفريق الثاني فإنه بحاجة إلى مراجعة نقدية للذات وقبول الحوار الداخلي لبلورة موقف موحد من العولمة.

إن الخوف من آت من الضعف الذي يعتري القوميات الضعيفة، فالتطور التقني هو تطور خاص بالغرب والولايات المتحدة بخاصة، ويتم استثماره بشعاً لأغراض بعيدة عن الإنسانية وينعكس انعكاساً سلبياً على حياة الأمم والشعوب، وعلى مصير الحضارة الإنسانية بعامة، لأن العولمة في توجهاتها الأمريكية، إنما تشكل تياراً يدفع نحو إعادة بناء العالم وفق معايير جديدة، ليس لها صلة بالماضي الحضاري للشعوب أو صلة بقيمها. فالعولمة المفروضة هي توحيد قسري للشعوب لوضعها في خدمة تداول رأس المال الغربي، وضع الإنسان في خدمة التقنيات بدلاً من أن تكون التقنية في خدمة الإنسان.

ولم تكتف العولمة بهذا المصير للإنسان، بل تريد أن تخلق إنساناً متعولماً ومجتمعاً متعولماً وفق معايير وحاجات فئة قليلة ممسكة بزمام آليات العولمة، وهذا يعني خلق إنسان مجرد من هويته متقمص لهوية الآخر، أي خلق مجتمع مهمش حضارياً، يعيش على حواف حركة التاريخ، وبالنهاية يريد أصحاب العولمة خلق مجتمع مهمش حضارياً، يعيش على حواف حركة التاريخ، وبالنهاية يريد أصحاب العولمة خلق عالم بلا أمم، وبلا هويات قومية، وبلا رسالة إنسانية وهذا الفعل أشد من القتل الجماعي.

## الدراسة الخامسة: فقه العولمة / دراسة إسلامية معاصرة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة (العولمة) في أبعادها المختلفة، وانقسم المهتمون بها بين مؤيد ورافض، ومتشدد ومتساهل، ومتحفظ ومنفتح. وما زال الحديث عنها ساخناً كونها تشكل محكاً مهماً من شأنه أن يؤثر على وعي الناس وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وما شابه ذلك.

كما أن العولمة تمثل هدفاً ذاتياً تسعى إليه كل امة تمتلك فكراً وثقافة معينة مع مراعاة الاختلاف في الغاية والمنهجية والتسمية أحياناً من أمة إلى امة ومن عصر إلى عصر.

ولأن الكلام عن ظاهرة العولمة صار فيه أخذ وشد، وأدلى فيه المثقفون والباحثون والمهتمون دلوهم وفق فهمهم واجتهاداتهم الفكرية والثقافية، فكان لا بد من طرق هذا الموضوع من ناحية دينية فقهية حتى تتبلور المسألة من جهة شرعية معتمدة على المصادر الدينية الأصلية.

ومن هنا يأتي هذا الكتاب (فقه العولمة دراسة إسلامية معاصرة) من تأليف سماحة الإمام المجاهد آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازي (قدس الله نفسه الشريفة) ليصيب في هذا المنحى.

وليس غريباً على الإمام الشيرازي طرق مثل هذا الموضوع، فهو العالم المعروف بتجديده الفقهي والفكري الذي تجلى في كتاباته ونشاطاته المتنوعة، حتى لقب بـ (المجدد)، ولعل المتصفح لموسوعة الفقه التي ألفها الإمام الشيرازي في حوالي مائة وستين مجلداً، سيلحظ العديد من العناوين التجديدية في البحث الفقهي، مثل: (فقه السياسة، فقه الاقتصاد، فقه الاجتماع، فقه علم النفس، فقه الإدارة، فقه الإعلام، فقه القانون، فقه الأسرة، فقه المرور، فقه البيئة، فقه الطب، فقه المستقبل) وما الكتاب الذي بين أيدينا الآن إلا جزءاً من هذه الموسوعة الفقهية الضخمة.

مفهوم العولمة

لا شك أن العولمة حظيت بالعديد من التعريفات من قبل المثقفين والمفكرين، بعضها متباين وبعضها متداخل، وكل تعريف من هذه التعاريف يحاول أن يعطي مفهوم العولمة بعداً معيناً، كالبعد الاقتصادي الذي حاولت أكثر التعاريف التركيز عليه مبينة أن

معنى العولمة هو " رسملة العالم على مستوى الصميم بعد أن تمت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره " أي محاولة فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي على مستوى دول العالم أجمع عبر استثمار قوي الهيمنة المختلفة عند الدول الرأسمالية القوية.

أما الإمام الشيرازي فيرى " أن العولمة بمعناها الشمولي أعم من العولمة الاقتصادية - وإن كانت ربما هي الهدف الأصلي من عولمتهم الغربية تحصيلاً للأرباح الأكثر والأشمل - فتشمل أيضاً العولمة السياسية والثقافية والاجتماعية وما أشبه" ولذلك فهو يصل للتعريف الاصطلاحي لكلمة العولمة بعد تحليلها من الناحية الصرفية واللغوية، فيعرفها على أنها " إعطاء الشيء صفة العالمية، من حيث النطاق والتطبيق "

وهذا التعريف للعولمة يأخذ بعداً شمولياً، ولعله أكثر دقة في تحديده لمفهوم العولمة، فالعولمة وإن روجت لأهداف اقتصادية إلا أنها تأخذ مناحي أخرى، حيث يمكن استثمارها في ترويج فكر وثقافة معينة أو غاية سياسية محددة أو ما أشبه.

## كيف تكونت العولمة

يستنتج الإمام المؤلف من قوله تعالى في سورة الحجرات: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند اللـه أتقاكم إن الإنسان بفطرته مجبول على حب العولمة والسعي إلى التعولم. وهو بهذا الاستنتاج يريد أن يبين أن العولمة ليست بالأمر المستحدث، وإنما هي فطرية من خلق الإنسان.

أما الدخول في قضية العولمة فكان منذ إرسال الأنبياء أولي العزم (عليهم السلام). وقد أخذت في التبلور والتكامل مع مجيء الرسالة المحمدية وهي رسالة الإسلام، ويمكن الاستشهاد على ذلك بالعديد من المواقف والأقوال التي وردت عن رسول الإسلام محمد بن عبد اللـه (صلى اللـه عليه وسلم) وهو يبشر بانتصار وانتشار الإسلام في أكثر من بقعة وذلك في طريقة لتحقيق العالمية.

والـلـه سبحانه وتعالى يقول: (ليظهره على الدين كله ) **(التوبـة /33 وغيرهـا)** ويقـول: (ومـا أرسـلناك الا رحمة للعالمين ) **(الأنبياء /107)** فكل ذلك يدل على الدين الإسلامي سيعم في العالم ويطوي غيره مـن الأديـان تحت لوائه. كما يتجلى هذا المعنى في العديد من الأحاديث الشريفة المرويـة عـن الرسـول الأعظـم (صـلى الـلـه عليه وسلم) وأهل بيته الطاهرين (عليهم السلام)، ومن يقرأ رسائل النبـي (صـلى الـلــه عليـه وآلـه وسلم) إلى عدد من الشخصيات كهرقل وكسرى والنجاشي وغيرهم من الملـوك يـدرك أن هدفـه هـو عولمـة الإسلام، أي جعله عالمياً.

## نوعان من العولمة

يفرق الإمام المؤلف بين نوعين من العولمة، إحداهما العولمـة الـصحيحة والآخـر العولمـة الخاطئـة، ويشير إلى أن " الإسلام هو أول من طرح فكرة العولمة الـصحيحة، وأول مـن أقـام صـلبها بنظـام اقتـصادي سليم، وأول من جاء بمستلزماتها ومقوماتها، وأول من رص أسسها و وأحكم قواعـدها، وقـد طبـق الرسـول الأعظم (صلى الـلـه عليه وسلم) العولمة الصحيحة التي جاء بها الإسـلام، وحقـق نظـام اقتـصادها الـسليم، وسعى لتبيينها وتحديد مسارها ومعالمها، فجعل بأمر الـلـه تعالى الدين واحداً، والمعبـود واحـداً، والكتـاب واحداً، والاقتصاد واحداً، والتاريخ واحداً والقبلة واحدة، والسنة واحدة، والشريعة واحـدة، واللغـة واحـدة ومشتركة بين الجميع، مما يحقق الأسرة الواحدة والبيت الواحد.

أما النوع الثاني من العولمة: هي العولمـة الخاطئـة أو المـشوهة، فقـد بـدأت منـذ صعد إلى سدة الحكم في الدولة الإسلامية حكام غير شرعيين آلوا عـلى أنفـسهم إلا تبـديل ما استطاعوا من قوانين الإسلام وشريعته سواء عـن طريـق الزيـادة أو النقـصان فـشوهوا العولمة الإسلامية الصحيحة حتى جاء الغرب وحنق على الإسلام لمـا وجـد عنـه بنيـه مـن عولمة خاطئة، فدعا إلى عولمة خاطئة أخرى، وهي العولمة الغربية التي جاءت إنما بثـوب

جديد وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد خصص الإمام المؤلف فصلاً بأكمله من الكتاب لنقد هـذه العولمة (العولمة الغربية). وقد بين فيه جذورها وأهدافها وأفكارها وأدواتها ونتائجها السيئة عـلى المجتمـع الإنساني.

وتعقيباً على فكرة الإمام المؤلف نقول: لعل هذا النوع الأخير من العولمـة هـو الـذي حـذا بـبعض مثقفينا ومفكرينا إلى النظر تجاه العولة بنظرة سلبية جعلتهم يرفـضونها رفـضاً مطلقـاً دون أن تنتبهـوا إلى ضرورة العودة إلى العولمة الصحيحة المتمثلة في الشرع الإسلامي الأصيل.

## العولمة وحقوق الإنسان

إن العولمة في ثوبها الجديد تقوم على هتك حقوق الإنسان لأنها معتمدة على لغة المصالح البحتـة، وهو السبب الرئيس الذي يدعونا إلى انتقادها بلذاعة كونها لا تبحث عن مصالح البـشرية واسـتقرارها بـل صالح أفراد ودول معينة حتى لو كان في ذلك أن يحيا ملايين البشر الآخرين تحـت رزح الظلـم الاقتـصادي والاجتماعي والسياسي وغير ذلك.

ولذلك فالإمام المؤلف يذهب إلى أن الإسلام جعل " الإنسان وحقوقه، هو المركـز والمحـور لعولمتـه التي جاء بها، وذلك نظراً لما يكون بين العولمة وحقوق الإنسان من ترابط وثيق، ومن تأثير كبير لكل واحـد منهما على الآخر، ومن توقف نجاح وفوز، بل سعادة وسيادة كل منهما على الآخر، مـما جعلهـا كتـوأمين لا ينفكان".

ونحن بالفعل بحاجة ماسة إلى عولمة تقوم على احترام حقوق الإنسان، لأنه من خلالها نستطيع أن نكسب تأييداً لفكر العولمة وثقافتها، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال العمـل عـلى عولمـة قـيم الإسـلام ومبادئه.

## مجابهة العولمة الاقتصادية الغربية

كعادته الإمام الشيرازي حينما يتطرق إلى قضية أو مشكلة معينة يحاول أن يضع لها مجموعة كبيرة من الإجراءات التي من شأنها أن تقوم بحل المشكلة وتجاوزها إلى الوضع الصحي السليم، وهو هنا يقدم عدة إجراءات لمجابهة خطر العولمة الاقتصادية الغربية القائمة على الاستبداد والظلم والمادية، نلخصها سريعاً دون تعليق، ومن أراد تفصيل هذه الإجراءات فليرجع إلى الكتاب:

1. طرح أصول الاقتصاد الإسلامي المستنبط من القرآن والسنة.
2. إيجاد مركز إسلامي اقتصادي عالمي.
3. العمل لتعديل السياسات النقدية والمالية المخالفة للقوانين الإسلامية.
4. دعم ما تقدمه البلدان الإسلامية من الإصلاحات الاقتصادية في مجال التطبيق.
5. تشكيل أسواق إسلامية لرأس المال وحركته على مستوى البلدان الإسلامية.
6. العمل على ارتقاء القدرات البشرية والإمكانات التقنية في العالم الإسلامي.
7. العمل لتحرير المبادلات التجارية من كل القيود والمضايقات.
8. العمل على استشراف آفاق المستقبل بالنسبة لاقتصاد الدول الإسلامية.
9. العمل من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في العالم الإسلامي.
10. الاستفادة من التجارب الاقتصادية العالمية في مجابهة العولمة كالتجربة الصينية.

إن (العولمة الغربية ليست قدراً محتوماً) كما يعبر عنها الإمام المؤلف في إحدى صفحات الكتاب ولذلك فبالإمكان تفاديها أو مقاومتها.

واستكمالاً لهذه الإجراءات والخطوات المقترحة يخصص الإمام فصلاً كبيراً للأحكام الشرعية المتعلقة بموضوع العولمة في أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويمثل هذا الفصل أهم فصول الكتاب، لكونه يمثل الجانب العملي في مشروع بناء العولمة الصحيحة على الأسس الدينية الإسلامية السليمة والبرامج التطبيقي الوحيد الذي استنبط من الفقه الإسلامي وذلك فيما يخص مسألة العولمة، ولا شك أن الالتزام بهذه الأحكام والمسائل من شأنه أن يبشر بعولمة إسلامية صحيحة ونظيفة مجابهة لأي عولمة أخرى تقوم على أسس المصالح والسلبيات.

ففيما يتعلق بالعولمة الثقافية يؤكد الإمام المؤلف على ضرورة طلب العلم أينما كان، ولزوم تأسيس المدارس والمراكز العلمية والثقافية، وتوفير جو الحرية الثقافية، وغير ذلك.

وفيما يتعلق بالعولمة الاجتماعية، يجب أن يكون المجتمع كالجسد الواحد، تسوده الأخلاق الطيبة والمعاشرة الحسنة، والمحافظة على حقوق الآخرين، وبناء على الأسرة الصالحة، وتوفير حقوق المرأة، وغير ذلك.

وفيما يتعلق بالعولمة السياسية، لا يجوز الاستبداد في الحكم، بل العمل على تطبيق نظام الشورى والتعددية السياسية، وحرمة الظلم والعنف والتجسس على المسلمين، وينبغي توفير الحقوق السياسية للإنسان، وحسن التعامل حتى مع الأعداء والأقليات الدينية، وإلغاء الحدود الجغرافية بين البلدان الإسلامية وغير ذلك.

وفيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية، ينبغي نفي الفقر والحرمان، وتوفير الحرية الاقتصادية، وتقرير الملكية الشخصية، وأن يكون بيت المال في خدمة الشعب، وحرمة الغش والاحتكار والربا، واستحباب الإقراض والكسب والتجارة، والتعامل مع الدين بأخلاقية عالية، وعير ذلك الكثير.

## المنظمة العالمية الإسلامية

يؤمن الإمام الشيرازي بأن الغرب يذوق وبال عولمته المبنية على ثقافة وضعية غير مضبوطة أدت إلى اضطراب الإنسان الغربي قبل الآخرين، ولذلك فالغرب ينجو باتجاه التغيير، وهذا التغيير سيكون إما نحو الإسلام وإما نحو الإصلاح النسبي الذي من الطبيعي سيكون لصالح الإسلام.

إذا تغير الغرب تجاه الإسلام فإن في ذلك سيكون نجاته من الاضطراب النفسي والاجتماعي الذي ابتلى به، ولذلك يقترح الإمام الشيرازي ضرورة المساهمة في نجاة الغرب وذلك عن طريق تشكيل منظمة عالمية إسلامية تختص بهذا الأمر، تلتزم باللاعنف وعدم محاربة الكنائس وتقدم الخدمات الإنسانية الغربيين.

فما أروع هذا الدين الذي يدعو إلى خلاص أمته ونجاة الآخرين في أي بقعة من بقاع الأرض، من أجل أن يحيا الجميع في هناء وسرور واطمئنان وسلام، عبر قيم العدل والأخلاق التي ينادي بها الدين الإسلامي الحنيف.

## التمسك بتعاليم القرآن الكريم والسنة

ويجب أن نتمسك بالتعاليم المبنية على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بالنواجذ لأنها هي التي وحدها قادرة على تجنيب الإنسانية من مهالك العنف والفوضى والطمع الزائد وقيم مدمرة للأسرة كما أنها هي القيم الربانية التي تضمن إنقاذ البشرية من مخاطر المادية، والهم الوحيد في السوق والتجارة فإنها تدل إلى إخراج الإنسان من معاناته عبر العالم. وإن هذه القيم لهي أوثق وأجد لأنها الأكثر استقراراً من القيم المستوردة.

كما يحس بنا أن نبذل عنايتنا إلى القيم الإسلامية المبينة على الخير والرفاهية مع مقارنة كلمة (CHARITY) للغة الانجليزية التي هي كانت تحمل مفاهيم حسنة قبل

خمسين سنة فقط ثم أصبحت تستخدم في مفاهيم سيئة مخصصة لمن يأخذون الأموال ويدفعونا. وفي مرحلة صارت هذه الكلمة بمثابة امتهان البشرية فاستبدلتها الحكومات الغريبة بكلمة (WELFARE) بمعنى دفع الأموال إلى شرائح فقيرة للمجتمع. وعندما فشلت هذه الكلمة كذلك في صيانة كرامة الإنسان بدأت الحكومات الغربية تستخدم كلمة (WORK FARE) إلا أن الكلمة الأخيرة كذلك بائت بالفشل في إزالة المفهوم المتدني السلبي.

وبالمقابل لن تكون كلمة الخير حاملة للمعاني السلبية إلى الأبد، فعلينا أن نستقبل نقاط العولمة الحسنة مع التمسك بمبادئنا الحقة.

# الفصـــل الثامــن

# العولمة في الوطن العربي

# الفصــــل الثامــن

# العولمة في الوطن العربي

## العولمة الاقتصادية وواقعها في المستقبل في الوطن العربي

تمهيد

تشهد أزمنـة نهايـة القـرن العـشرين دعـوات محمومـة عـلى المـستوى العـالمي للـترويج لمفـاهيم ومرجعيات وآليات ومؤسـسات العولمـة الاقتـصادية، ويحـاول الخطـاب الاقتـصادي الغـربي جعـل العولمـة الاقتصادية عملية لا مفر من قبولهـا والتكيـف الايجـابي مـع متطلباتهـا إذا مـا أريـد سـلوك طريـق النمـو والتنمية.

وبداية نقول أن القبول بمشروع العولمة الاقتصادية كطريق لتحقيق التنمية هو مـشروع طوبـادي، وإن تحقيق التنمية عبر هذا المشروع ما هو إلا أكذوبة كبرى، وإن منطلق العولمة الاقتصادية وما يمكـن أن تقدمه لدول الجنوب هو منطق انتحاري لتلـك الـدول التـي تقبـل بهـذا المنطـق، لأن مـا تقدمـه العولمـة الاقتصادية لهذه الدول كاسـتراتيجية للتنميـة لا يعـدو أن يكـون جـزءاً مـن اسـتراتيجية إدارة الأزمـة عـلى المستوى العالمي، وجزءاً من سياسة إدارة المناطق المهمشة من العالم.

ويمكن عرض ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: تحليلات شمولية لظاهرة العولمة الاقتصادية

تسعى الرأسمالية كمنظومة عالمية إلى تحقيق أهداف التنمية الراسمالية عـن طريـق عولمة الأطراف أي تعميق اندماج اقتصادياتها بالسوق العالمية. لذا فإن الرأسمالية كمنظومـة عالمية تسعى إلى تنظيم علاقة جديدة بين مراكز الرأسمالية المتقدمـة ومجتمعـات رأسـمالية الأطـراف. وهــذه العلاقــة الجديــدة تتمركــز حــول توجيــه كــل إمكانــات المجتمعــات

الرأسمالية الطرفية لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية المتمثلة بتكريس تراكم رأسمال وأنماط الإنتاج في المجتمعات الأطراف لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي، ولتحقيق هذا الهدف تسعى المنظومة الرأسمالية لتطبيق مبدأ الإدارة المركزية لاقتصاديات الجنوب، وتهدف عملية عولمة اقتصاديات الجنوب إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات الرأسمالية الطرفية (مجتمعات رأسمالية الأطراف. ويرى سمير أمين بهذا الخصوص بأن العولمة ستفضي إلى تقسيم عمل داخلي جديد لأطراف الراسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة (أي درجة الاندماج في السوق العالمية) والذي يقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجية المتطورة على المنافسة في السوق العالمية (القدرة على المنافسة عالمياً) واستناداً إلى هذا التقسيم الجديد للعمل الداخلي ومعيار درجة العولمة يتم تقسيم دول الجنوب إلى دول جنوب مصنع تسمى (بالعالم الثالث المصنع) ودول جنوب غير مصنع تسمى (بالعالم الرابع غير المصنع) ووفقاً لهذا التقسيم الجديد يشكل كل من دول العالم الثالث المصنع ودول العالم الرابع ما يسمى بالرأسمالية الطرفية أو (مجتمعات رأسمالية الأطراف)، وبذلك تتكون المجتمعات الرأسمالية الطرفية المعاصرة من عالم ثالث مصنع محدث تكنولوجياً وقادر على المنافسة عالمياً. وعالم رابع لم يدخل بعد في هذه المرحلة من العولمة في الجانب الآخر. وإن درجة عولمة العالم الثالث المصنع أكبر من درجة العولمة الرابع استناداً إلى معيار العولمة المشار إليه سابقاً.

أي أن اندماج العالم الثالث المصنع والعالم الرابع غير المصنع في السوق العالمية يتم عن طريق آليات ونمط التنمية القائمة على التكامل الدولي. وضمن عملية الاندماج والتقسيم الداخلي للعمل لمجتمعات أطراف الرأسمالية، يلاحظ مما يلي:

1. تتخصص دول العالم الثالث المصنع بقطاعات منظومة الانتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً، ترتبط دول العالم الرابع الرأسمالية المعولمة في هذه القطاعات.
2. الإبقاء على دول العالم الرابع غير المصنع في إطار تقسيم العمل العالمي القديم أي التخصيص في قطاعات الإنتاج الزراعية والمعدنية وترتبط دول العالم الرابع الرأسمالية المعولمة في هذه القطاعات.

أي يتم اندماج دول العالم الثالث بالسوق العالمي عبر آلية الإنتاج التصنيعي الحديث القادر على المنافسة عالمياً. وتلحق بقية دول الجنوب (دول العالم الرابع) بالسوق العالمية عبر آلية تجهيز مراكز الرأسمالية المتقدمة بالسلع الأساسية والمواد الخام وكسوق استهلاكية للمنتجات المصنعة في تلك المراكز. وبهذا يتم إدماج الأطراف في النظام العالمي عبر تقسيم جديد للعمل لدول العالم الثالث المصنع وعبر تقسيم العمل القديم للعالم الرابع غير المصنع، والذي لم يتمكن من إقامة إنتاج جديد قادر على المنافسة العالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدية الزراعية والمعدنية.

هذا وتضم مجموعة العالم الثالث المصنع أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية الشيوعية وآسيا الرأسمالية وأوروبا الشرقية وروسيا، بينما تضم دول العالم الرابع غير المصنع معظم إفريقيا وجنوب الصحراء ومعظم الأقطار العربية والعالم الإسلامي. على أن هذا التقسيم يتضح مما سبق أن مجموعة دول العالم الثالث المصنعة تضم تلك الدول التي استطاعت أن تخطو خطوات سريعة نحو التصنيع واكتسبت قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. أما مجموعة العالم الرابع المعولم فتضم مجموعة الدول التي لم تكتسب قدرة تنافسية عالمية في غير قطاعات الإنتاج التقليدي الزراعية والمعدنية، أي أنها لم تنجح في إقامة قطاعات إنتاج جديدة قادرة على المنافسة العالمية غير قطاعات الإنتاج التقليدي

الزراعية والمعدينة وبذلك فإن دول العالم الرابع لم تخرج من إطارات تقسيم العمل العالمي القديم.

عملية ضرورية لا مفر منها ويجب قبولها كما هـي، أي خـضوع مجتمعـات الأطـراف واسـتسلامها لشروط العولمة المطلقة. وإن التكيف النشط مع هذه العولمة ضرورة لا بد منهـا بالنـسبة للبلـدان الناميـة ويشهد على ذلك - كما يرى الخطاب السائد من الغرب - نجاح بعض الدول النامية في تكيفها الإيجابي مع العولمة.

وينبغي الإشارة إلى أن دور الأطراف في العولمة الجديدة ليس سلباً فحسب، بمعنى انفتـاح الأسـواق لتوسيع الشمال بل إن تصنيع الجنوب يأتي استجابة لنمط تصنيع المنظومة الرأسمالية العالمية التـي تعطـي الجنوب وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثيل نـسبة مهمـة مـن المنتجـات المـصنعة في الـسوق العالميـة. تنفيـذاً لمتطلبات التوسع الرأسمالي العالمي في الصناعة. هـذا فـضلاً عـن هيمنـة الـشمال عـلى انمـاط التكنولوجيـة وتسخير الأطراف لتلبية متطلبات مراكز الرأسمالية المتقدمة وتوجهاتها الصناعية والتكنولوجية.

لذا فإن عولمة اقتصاديات الجنوب تعني وضع خارطة اقتصادية جديدة للعالم الثالث يتم بموجبهـا إخضاع العالم الثالث إلى نوعين من تقسيم العمل الدولي، إخـضاع العـالم الرابـع إلى تقـسيم العمـل الـدولي القديم بأبعاده عن العولمة الصناعية في حرب يتم إخضاع العالم الثالث المصنع إلى تقـسيم العمـل الجديـد وفق أهداف العولمة الجديدة.

## ثانيا ً: سمات العولمة الاقتصادية

1. السيطرة على أنماط التصنيع والتكنولوجيا في الجنوب المصنع عن طريـق تعميـق انـدماجها بالسوق العالمية.
2. الـسيطرة عـلى مـوارد الكوكـب في العـالم الرابـع غـير المـصنع عـبر التخـصص في القطاعـات التقليدية الزراعية والمعدنية.

3. إن عولمة اقتصادية الجنوب تعني تهيئة الجنوب لتبني مشروع اقتصادي كوني، ويتم الترويج لهذا المشروع عن طريق " النماذج العالمية الجاهزة" في مقابل التخلي عن النماذج ذات الأصعدة القطرية والقومية وحتى الإقليمية والتي تشترط كلها هامشاً من الاستقلالية الذاتية ولهذا فإن ضغوط العولمة بالنسبة للعالم الثالث تكمن في دفعه لتبني النماذج المرتبطة بالسوق العالمية باتجاه تعميق العولمة.

4. زيادة الاندماج في النظام العالمي والتوسع الاقتصادي في إطار الرأسمالية المعولمة عن طريق تبيني النماذج الكونية ترتكز على المتغيرات الخاصة بالاقتصاد العالمي بعد الانتقال من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي.

5. تهيئة المسرح الدولي للانتقال من آلية ومؤسسات التنمية القائمة على الفكر التنموي المحقق لطموحات دول الجنوب في التنمية والاستقلال، إلى آليات مؤسسات الرأسمالية المعولة التي لانرى في التبعية أضراراً بمصالح البلدان النامية، بل نرى في هذه التبعية عنصراً من عناصر العولمة الجديدة والذي لا مفر منه للارتباط بالسوق العالمية. أي في الوقت الذي يتم فيه إخراج التبعية من اللغة الدارجة، تجري محاولات عديدة تضمن الفكر التنموي للعولمة لبلورة فكر اقتصادي جديد يدفع دول الجنوب للتسابق نحو تعميق عولمة نظمها الانتاجية.

6. إلغاء التبعية من اللغة الدراجة وفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي وتغلغل الشركات غير الوطنية في الاقتصادات الوطنية بعد إلغاء خصوصياتها.

7. إحلال الفكر التنموي المعلوم بدلاً من الفكر التنموي الهادف إلى تحقيق التنمية المستقلة في إطار السياسات الوطنية والقومية والإقليمية لدول الجنوب.

8. الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات صناعية متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي الذي يتميز ببروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية وهذا الانتقال يعني تعميقاً للعولمة بمعنى زيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية لبلدان الجنوب بالسوق العالمية عبر مختلف الآليات سواء في مجتمعات الرأسمالية المركزية أو في مجتمعات الرأسمالية الطرفية.

9. سيطرة مجتمعات مراكز الرأسمالية المتقدمة ضمن عملية العولمة الجديدة على أنماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والاحتكار التكنولوجي والصناعي والسيطرة على المعلومات وهندسة التصاميم والاتصالات والسيطرة على الموارد.

10. تغليب سياسات العولمة ومنطقها على السياسات الوطنية ومنطقها.

11. تعميق السيطرة على شبكات الاتصالات (السماء المعلوماتية).

12. السيطرة على شبكات الإنتاج والتسويق والتوزيع.

13. خضوع الصناعة لرأس المال الصناعي المعولم.

## ثالثاً: البعد الأيديولوجي للعولمة الاقتصادية

من خلال متابعة ورصد تطورات العولمة الاقتصادية يمنك رصد البعد الأيديولوجي للعولمة الاقتصادية متمثلاً في النقاط الآتية:

1. شق وحدة الجنوب وخلق التناقضات بين دوله والحيلولة دون ظهور تكتلات تجارية في الجنوب تطالب بزيادة مشاركته في صنع القرار الاقتصادي الدولي وتوسيع قاعدة إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي لذا فإن عولمة اقتصاديات الجنوب تهدف على خلق جنوب غني وجنوب فقير مدمر ومستنزف.
2. إن الدور المهمين لمراكز الرأسمالية المتقدمة يقتضي إبقاء العالم الرابع بعيداً عن حركة التصنيع وربطه بالعولمة عن طريق نظم الإنتاج الزراعية والمعدنية كمجهرة لهذه المراكز ومستوعبة لمنتجاتها الصناعية.
3. الحيلولة دون امتلاك الجنوب للتكنولوجيا المتقدمة بوضع قيود مشددة على نقل التكنولوجيا وحتى تطوير حلقات منها، وإبعاد الجنوب عن دائرة العلم والتكنولوجيا، وفي هذا الإطار عرقل الشمال ولا يزال يسعى لعرقلة الكثير من المواثيق الدولية الخاصة بنقل التكنولوجية كالمدونة الدولية لنقل التكنولوجية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، كما تسعى دول الشمال للسيطرة على تكنولوجية المنبع وتكنولوجية المصب.
4. إحتلال فكر تنموي كوني بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ونهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية وعولمة التصنيع وبذلك يتم:

أ- تعطيل أو إنهاء أيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب.

ب- محاولة إخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة والتكيف معها ضرورة لا مفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاتها على المنافسة العالمية.

5. التناقض بين العولمة والاستقلالية الوطنية إن الخضوع لشروط العولمة يفضي في النهاية إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع بلدان أو مجتمعات الأطراف على بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً، أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية لصالح العولمة أي بروز نظام إنتاج معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية.

6. إن التراكم على الصعيد العالمي في مجتمعات الأطراف من خلال العولمة التي تفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل في الأطراف بنى اقتصادية واجتماعية كفيلة بتصحيح الاختلالات الاقتصادية بقدر ما يشكل استجابة للتوسع الرأسمالي من مراكز الرأسمالية وتلبية لحاجاتها.

7. تسخير إمكانات الجنوب المعلوم بما يحقق مصالح الشمال. ضمن هذا الهدف تسعى الرأسمالية المعولمة لتسخير إمكانات العالم الثالث المصنع والمرتبط بالشمال عبر آلية الرأسمالية المعلوماتية،وتسخير إمكانات العالم الرابع غير المصنع والمرتبط بالشمال عبر ذات الآلية (آلية تجهيز السوق العالمية بالمواد الخام) بما يحقق مصالح الجنوب.

وهنا يتم الكشف عن الدور التاريخي للرأسمالية كمنظومة عالمية من أحكام السيطرة على الجنوب بتقسيمه الجديد. وبذلك يتم توجيه ثروات وإمكانات الجنوب لخدمة المرحلة الاقتصادية الجديدة للرأسمالية، وبما يتيح تعظيم إمكانات الإنتاج والتسويق والأرباح وبهدف تحقيق الرفاهية لشعوب مراكز الرأسمالية المتقدمة على حساب فقر الجنوب.

8. الحيلولة دون بناء دول الجنوب للقدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية وإبعادها عن ملفات التصنيع المستقلة.

تهدف مخططات الرأسمالية المعولمة إلى عرقلة جهود الجنوب من أجل اكتساب القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية، فضلاً عن عرقلة جهودها من أجل خلق وتطوير قدراتها الذاتية، ووضع القيود على امتلاك هذه القدرات لكي لا يكون العامل التكنولوجي أداة تغيير لنقل اقتصاديات دول الجنوب من دول مرتبطة بحلقات.

9. تهميش دول العالم الرابع غير المصنع يكمن هذا الهدف في تهميش دول العالم غير المصنع وإبعاده عن دائرة العولمة الإنتاجية والصناعية وإدخاله دائرة العولمة عن طريق دائرة المواد الخام والسلع الأساسية في مراحل ما قبل التصنيع وبذلك يتم السيطرة على أسواق تجهيز المواد الخام اللازمة لماكنة الإنتاج الصناعي لمراكز الرأسمالية المعولمة وبخاصة مثلث الرأسمالية المعولمة (الولايات المتحدة المجموعة الأوروبية، اليابان).

10. إشاعة الفكر التنموي التصديري من خلال تحليل مخططات العولمة الجديدة، نلاحظ التوجيه لتهيئة المسرح الدولي للانتقال من آلية ومؤسسات الاقتصاد المستقل إلى آلية ومؤسسات الاقتصاد التابع. وهذا يعني دفع دول العالم وبخاصة دول الجنوب للتسابق للاتباط بركب العولمة الجديدة دون إدراك لمخاطر هذه العولمة ونتائجها السلبية على واقع ومستقبل اقتصادياتها.

رابعاً: العولمة الاقتصادية وإمبراطورية الفوضى الاقتصادية

في كتابة إمبراطورية الفوضى أوضح سمير أمين العلاقة بين شيوع عالمية الاقتصاد وتفشي الفوضوية الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. ولقد انطلق سمير أمين في توضيح هذه العلاقة من الخصائص التي يتصف بها نظام السوق الرأسمالي الذي تستند إليه العولمة الاقتصادية ويؤكد سيمر أمين بأن العولمة الاقتصادية تعد مصدراً أساسياً للفوضى

والبربرية التي سيتميز بها الاقتصاد المعولم. ويرى سمير أمين بأن العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى درجات عالية من الفوضوية الاقتصادية تفوق المرحلة الكنزية السابقة عليها مباشرة. وهذا ما يدحض قيام نظام عالمي جديد على أسس العدل والمساواة والحق والحرية والحفاظ على الطبيعة..الخ. فالعولمة الاقتصادية تعمق الفوضوية الاقتصادية سواء في إدارة الاقتصاد العالمي أو في إدارة مواد الطبيعة بحكم اعتماد العولمة على آليات السوق الرأسمالية المنفلتة والتي لا تقيدها حدود ولا ضوابط. وهكذا سوف لن تؤدي العولمة سوى إلى بربرية لا حدود لها.

وبسيادة العولمة الاقتصادية تصل الفوضى إلى حد معين وتصبح عنده نظاماً. فالفوضى الاقتصادية هي نظام العولمة الاقتصادية. وفي إطار هذه الفوضى يمارس الغرب الرأسمالي شتى أنواع العنف الاقتصادي والسياسي والعسكري ضد الدول التي لا ترى في العولمة الاقتصادية طريقاً سليماً لتنميتها.

ويمكن توضيح العلاقة بين فوضوية الاقتصاد وعالمية الاقتصاد من خلال ما يلي:

1. أن العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى ظهور إمبريالية اقتصادية واحدة هي الإمبريالبة التي تتحكم بإدارة الاقتصاد العالمي عبر آليات العولمة الجديدة.
2. تقلص القرارات الاقتصادية الوطنية وانتقال مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مأساة العولمة الاقتصادية.
3. غياب الهيمنة الوطنية عن اتجاه وآليات التنمية.
4. فقدان السيطرة الوطنية على التراكم.
5. استحالة حل التعارض بين عالمية الاقتصاد الرأسمالي وقومية الدول السياسية الرأسمالية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، ويعد هذا الأمر مصدراً مهماً للفوضى.

6. إذا كانت الفوضى تبقى ضمن حدود المنافسة التجارية بين مراكز النظام العالمي في إطار التنمية الرأسمالية المتمحورة على الذات العاملة داخل كل مركز. فإن العلاقة بين هذه المراكز والأطراف ستتخذ طابعاً اقتصاديا فوضوياً برقى البربرية الاقتصادية.

7. إن الاقتصاد العالمي (الاقتصاد الرأسمالي المعولم) هو اقتصاد مشوه لأن طابعه العالمي يقتصر على أسواق السلع ورأس المال. لذا فإن السوق الرأسمالية العالمية هي سوق مشوهة لا تشمل سوق العمل. إذ يبقى غائباً على صعيد العلاقة ين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه. لا سيما الاتجاه من الأطراف إلى المركز.

8. تبقى الموارد الطبيعية خارج إطار العلاقة المباشرة بين الأطراف والمركز، وتسخر هذه الموارد بما يحقق أهداف مراكز المنظومة الرأسمالية مما يعني تعميق الفوضى بين المراكز الرأسمالية والأطراف من ناحية، وبين المراكز الرأسمالية فيما بينها من ناحية أخرى وعلى نحو أكثر بربرية وهمجية.

9. طبقاً لما جاء في الفقرة 6 والفقرة 7 أعلاه فإن العمل والطبيعة يبقيان أسيرين للجغرافية الطبيعية والسياسية.

10. زيادة تهميش العالم الرابع غير المصنع وارتباطه بالعولمة عبر أسواق تجهيز المواد الأولية وأسواق تصريف البضائع وزيادة تبعية العالم الثالث المصنع عبر قاعدة التصنيع والتكنولوجيا، وهذا فإن العولمة الاقتصادية تسقط تناقض أو مرجعية شمال / جنوب إل مرجعية تعميق التبعية للعالم الثالث المصنع وتعميق التهميش والإلحاق بالعالم الرابع غير المصنع.

11. مقاومة كل المحاولات من جانب بعض الأطراف لفك الارتباط بالنظام العالمي وبكافة السبل والوسائل من جانب مركز المنظومة الرأسمالية، مما يعمق من فوضوية العلاقات بين هذه المراكز وتلك الأطراف.

وطبقاً لهذه المصادر المولدة للفوضى الاقتصادية، فإن فك الارتباط يعد خروجاً على قواعد العولمة الاقتصادية مما يستوجب مقاومته.

12. إن الأطراف التي يعيش عليها أربعة أخماس سكان الكوكب مع ما تمتلكه تلك الأطراف من ثروات طبيعية ومنجمية تظل في إطار العولمة الاقتصادية خاضعة لمنطق توسع المنظومة الرأسمالية.

13. إن العولمة الاقتصادية باعتمادها على آلية السوق الرأسمالية كسوق عالمية مبتورة (تعتمد على حركة الرأسمال والسلع فقط) تعمل على مزيد من الفوضى والبربرية وتؤدي إلى مزيد من الاضطراب والانفجار.

14. تفكك هياكل الإنتاج الوطنية وإحلال هيكل إنتاجي رأسمالي معولم محلها.

## خامساً: العولمة الاقتصادية وأطروحة نهاية التاريخ

لا تنفصل أطروحة العولمة الاقتصادية عن أطروحة نهاية التاريخ التي جسدها فرنسيس فوكوياما، ورغم أن أطروحة نهاية التاريخ جاءت من عوالم الفكر الذي سيحكم اقتصاد القرار الحادي والعشرين. إن هذه الأطروحة تشير إلى أن البشرية توصلت أخيراً إلى نموذجهم الاقتصادي المثالي المتمثل بالليبرالية الاقتصادية. ولقد فات فوكوياما أن التاريخ ما زال يجري ولا نهايته أبعد من القرن الواحد والعشرين، ومثلما انتهت أطروحة دكتاتورية البروليتاريا التي نادى بها ماركس و لينين نهاية للتاريخ، فقد تنتهي أطروحة نهاية التاريخ لفوكوياما التي نادى بهم على ضجيج سقوط الاتحاد السوفييتي، لذلك فإن قضية صراع الإيديولوجيات لن ينتهي، وقد يتجدد هذا الصراع

بحيث تظهر رؤى أيديولوجية ضمن حركة المنظومة الرأسمالية نفسها تمثل رؤى مراكز الرأسمالية كالرؤى الأوروبية والرؤى اليابانية إلى جانب الرؤى الأمريكية. لذلك لا يوجد للتاريخ نهاية محسومة كتلك التي تصورها فوكوياما حتى في إطار المنظومة الرأسمالية ذاتها.

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة بين العولمة الاقتصادية وأطروحة نهاية التاريخ فإن العولمة الاقتصادية (عالمية الاقتصاد) تقوم على مرجعية النظام الرأسمالي النيوليبيرالي. وهذه المرجعية تقوم على تنحي الدولة من الحضور في الميدان الاقتصادي والاجتماعي كخطوة أساسية لأحكام الإدارة الشديدة المركزية على مجريات الأمور في الاقتصاد العالمي بإطار عام ولاستعادة الهيمنة الأمريكية التي سادت النظام العالمي طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1970، حيث أخذت الولايات المتحدة تفقد تدريجياً تفوقها الاقتصادي مع وهكذا ظهرت الدعوة للعولمة الاقتصادية كعلاج كوني لمشاكل الاقتصاد العالمي. وهذا العلاج الكوني يقوم على آلية السوق الرأسمالية، أي العولمة الاقتصادية، وعلى أطروحة اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة كعلاج تقوم للاقتصاد العالمي، وهذا العلاج الكوني يقوم على مبدأ العداء المطلق للدولة وللقطاع العام وعلى مبدأ مشروعية اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.

لاشك أن من أبرز النتائج المتوقعة على شيوع الدعوة للعولمة الاقتصادية القائمة على اللبرلة المعولمة ما يلي:

1. تركيز السلطوية والدكتاتورية الاقتصادية.
2. الإدارة الشديدة المركزية على مقدرات الاقتصاد العالمي.
3. إشاعة إمبراطورية الفوضى في الاقتصاد العالمي، أي إشاعة الفعل الاقتصادي الفوضوي المنفلت.

4.إفقار الطبيعة على صعيد الثروات والطاقة بسبب آليات السوق الرأسمالية المنفلتة (هدر الثروات الطبيعية للأرض الملازم عضوياً لقانون السوق).

وهنا نشير إلى أطروحة سمير أمين التي تقول أن مبادئ الرأسمالية لا تسمح بإدارة صحيحة في مواجهة احتياجات حماية البيئة، ذلك لأن السوق مجموعة آليات قصيرة الأجل من حيث منطقها الأساسي، فلا يتجاوز تفاعل عناصرها مدة 15 سنة.

ولعل من المفيد الإشارة إلى العوامل التي دفعت بفوكوياما إلى أن يبشر بنهاية التاريخ:

1. سقوط النموذج الاقتصادي للاتحاد السوفييتي.
2. سقوط تجارب التنمية في الكثير من بلدان الجنوب.
3. دخول أيديولوجية التنمية في بلدان الجنوب أزمة حقيقية خاصة تلك الأيديولوجيات القائمة على التنمية المستقلة مع عدم وجود بديل إيجابي.
4. سقوط الكنزية تحت ضربات التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في النظام الرأسمالي.

## سادساً: العولمة والتنمية المتمركزة على الذات في مجتمعات الأطراف

يعرف سمير أمين مفهوم التنمية المتمركزة على الذات بأنها السيطرة المحلية على قوة العمل، وعلى تمركز فائض العمل، وعلى السوق وعلى التكنولوجيا وعلى الموارد الطبيعية، وهذا يعني السيطرة على شروط التراكم الخمسة.

وطبقاً لمقومات وسمات العولمة الاقتصادية فإن هذه الشروط تنتفي في ظل عالمية الاقتصادية حيث تنتقل مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية (المحلية) إلى سلطة عالمية الاقتصاد أي خضوع شروط التراكم المحلية لشروط التراكم المعلوم. عبر

قوانين عالمية الاقتصاد أو الاقتصاد المعولم وبذلك تفقد مجتمعات الأطراف سيطرتها على التراكم المحلي ويصبح الرأسمالي المحلي خاضعاً لشروط التراكم الرأسمالي العالمي.

ولعل أبرز نتائج هذا الخضوع هو تجدد إنتاج التبعية والتفكك البنيويين على كافة مستويات المجتمع الطرفي، وتفكيك الاقتصاديات الوطنية المتمركزة على الذات والمعتمدة على شبكات متكاملة من القطاعات المنتجة، واستبدال التنمية المتمركزة على الذات في مجتمعات الأطراف بالتنمية بالإنابة عبر تعميق اندماج الأطراف بالسوق العالمية اندماجاً تبعياً، وهذه التنمية لا تستحق تسميتها لآن التنمية لا تتم بالإنابة وإنما بالأصالة.

وفي إطار هذه العملية تحتفظ المراكز باحتكار السيطرة على عمليات التصنيع والتنمية في مجتمعات الأطراف مع توجيه هذه الأطراف للقيام بوظائف محددة، فضلاً عن السيطرة على مصادر صنع القرار الاقتصادي وتعميق الهوة بين المراكز والأطراف على كافة الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

## سابعاً: العلاقة بين العولمة والأقلمة

تعتمد العلاقة بين العولمة والأقلمة على مجموعة من القضايا من أبرزها:

1. بروز نوع من الأيديولوجيات الإقليمية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصادات القائمة لتؤدي وظائف جديدة إقليمياً وعالمياً.
2. إعادة هيكلة المنظمات القائمة أو تفكيكها لتحل محلها منظمات إقليمية جديدة من حيث الأهداف والوظائف، مرتبطة بمراكز العولمة.
3. اعتماد معيار جغرافي مرن في تعريف الإقليم، أي أن العامل الجغرافي لم يعد العامل المحدد الرئيسي للبناء الإقليمي الذي هو جزء من عالمية الاقتصاد.
4. بروز درجة عالية من مساسة العلاقات الاقتصادية بين دول الفضاء الاقتصادي والإقليمي.

5. تعميق التعاون الإقليمي على مراحل لتقود عملية الأقلمة في نهاية الأمر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.
6. جعل الإقليمية غير متعارضة مع العالمية بل تمهيداً لها.
7. جعل التخصيصية الإطار الضروري والتمهيدي للبناء الاقتصادي الاقليمي، أي أن الإقليمية الجديدة تعتمدعلى اللبرلة الاقتصادية الجديدة أي على أيديولوجية النيوليبرالية الاقتصادية والتي هي المحتوى الحقيقي للعولمة.
8. تمثل الموجه الإقليمية الجديدة العقيدة التنموية للقرن الحادي والعشرين واحداً من أبرز أركان اقتصاد القرن القادم.
9. اعتماد الإقليمية على الجغرافية الاقتصادية كمحرك لها.
10. بروز قيم إقليمية جديدة مشتركة على مستوى الإقليم ووعي مشترك بأهمية التعاون الإقليمي.
11. اعتماد الإقليمية الجديدة على نظام تجاري إقليمي يعتمد على خلق التجارة داخل الإقليم.

الاستنتاجات:

1. أن العولمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، وهذه المرحلة تقوم على أنقاض الكنزية السابقة لها.
2. أن العولمة الاقتصادية تقوم على التوسع الأفقي على خلاف النموذج الذي ساد أثناء معظم القرن العشرين والذي اتصف بإنهاء وحدة النظام وتكريس انقسامه إلى نظم فرعية مستقلة نسبياً كالنظام الاشتراكي، ونظام العالم الثالث والذي طور خلال مرحلة باندونغ خططاً وطنية تقوم على نموذج التنمية المستقلة.
3. تحاول العولمة الاقتصادية تكريس إمكانات العالم الاقتصادية من أجل تمكين الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة دون انهيار خطيرة، أي نقل عبء الأزمة التي عجزت الكنزية عن حلها إلى " العالمية " لوضع حلول عالمية لها، أي إسهام العالم في حل أزمة الرأسمالية.
4. تقوم العولمة على عقلنة الحساب الاقتصادي القصير الأجل ولا تقدم أية حلول بعيدة المدى لمشاكل الاقتصاد العالمي وكل ما تقدمه هو جعل إدارة الأزمة في الإطار العالمي.
5. لا تقدم الرأسمالية عبر العولمة الاقتصادية شروطاً أفضل لضمان مستقبل الإنسانية، وإن الإنسانية ستبقى تتمتع بقدر من الحرية في خياراتها.
6. تهدف العولمة الاقتصادية إلى أيقاف عملية فك الارتباط التي تهدف بدورها إلى عقلنة الخيارات الاقتصادية والتوجه التنموي نحو التمركز على الذات.
7. أن العولمة الاقتصادية تهدف إلى إيقاف مشروع بناء الاقتصاد المتمركز على الذات في الأطراف وفي المراكز عن طريق خلق نظام إنتاجي كوني يحل محل

النظم الإنتاجية الوطنية على مستوى المركز والأطراف، أي أن العولمة تهدف إلى تفكيك النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات ثم إعادة تركيب هذه النظم في نظام إنتاجي ذي بعد عالمي.

8. تهدف العولمة الاقتصادية إلى تذويب الوعي الاقتصادي الوطني واستبدال وعي اقتصادي عالمي به طبقاً للبرلة الاقتصادية المؤدلجة، ومن هنا فإن العولمة الاقتصادية تهدف إلى إبطال فاعلية الدولة في إدارة الأنشطة وإخراج التبعية من اللغة الدارجة وإحلال محلها سيادة آليات السوق وآليات الاختراق المتبادل.

9. لن تتمكن المجتمعات الطرفية عبر العولمة الاقتصادية من التحول من أطراف مندمجة إلى مراكز جديدة، وستبقى هذه الأطراف المندمجة تؤدي وظائف محددة في العولمة الاقتصادية.

أما المجتمعات الطرفية المهمشة فستبقى ملحقة بالسوق العالمية وتحت سيطرة المنظومة الرأسمالية، وستبقى مرتبطة بالسوق العالمية عبر التقسيم القديم للعمل فتعتمد تنميتها على صادراتها من المواد الخام الزراعية والمعدنية. وتتميز الأطراف المهمشة بعدم تمكنها من تحقيق نوع من الاندماج الإقليمي بعكس الأطراف المصنعة المندمجة بالسوق العالمية كآسيا الشرقية، وأمريكا اللاتينية والهند وشرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق، فقد حققت قدراً من الاندماج الإقليمي، على أن الأقلمة في الأطراف المندمجة لا تتقاطع مع العولمة لأنها أقلمة ليست مستقلة عن التأثيرات النابعة من العولمة. ولا يوجد في الأطراف المندمجة من يدعو إلى أقلمة مستقلة من العولمة سوى تلك المدرسة في أمريكا اللاتينية التي لا تزال تتمسك بما تبقى من نظرية التبعية.

10. لا تهتم العولمة الاقتصادية إلا بإدارة الأزمة في المناطق المهمشة دون التطلع إلى إخراجها من قوس الأزمة إلى قوس النهضة، لذا فإن طريق الخلاص من محنة هذه الأطراف الاقتصادية هو طريق مسدود. ولن تكون العولمة طريقاً لخروج العالم الثالث من المأزق التاريخي ستخف.

11. إن الأقلمة تفرضها شروط تطور العولمة وتعمقها. لذا فإن الموجة الإقليمية الثانية (ظاهرة تشكيل الفضاءات الاقتصادية) هي مرحلة من مراحل العولمة الاقتصادية. والأقلمة بهذا المنظار هي أقلمة غير منغلقة وغير مستقلة بل خاضعة لشروط العولمة فالأقلمة في منطقة الشرق الأوسط وفي أمريكا اللاتينية تأتي في سياق العولمة الاقتصادية ولا تتناقض مع شروطها بل تعد التمهيد والمدخل الضروري للعولمة.

12. ليس بمقدور أحد التنبؤ بالقول أن الرأسمالية ستعيش إلى الأبد أي أن العولمة الاقتصادية هي نهاية التاريخ وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد مكنت الرأسمالية من تجاوز أزمتها الراهنة دون أن يصيبها الانهيار فلا يوجد ما يضمن تجدد أزمة الرأسمالية بشكل أكثر عنفاً خاصة مع ما ستنتجه العولمة من فوضى اقتصادية واسعة النطاق.

13. تناقض عولمة مع مفهوم فك الارتباط، ففي الوقت الذي تدعو إليه العولمة إلى تعميق اندماج الأطراف بالاقتصاد العالمي تدعو نظرية فك الارتباط إلى بناء نموذج تنموي مستقل يقوم على عقلنة الخيارات الاقتصادية، فالعولمة الاقتصادية. فالعولمة الاقتصادية تهدف إلى تآكل الاقتصادات الوطنية وتدفعها للاندماج في منظومة إنتاجية عالمية تزيد وتعمق من ارتباط الأطراف بالسوق العالمية.

14. إن أيديولوجية العولمة الاقتصادية هي أيديولوجية الدفاع عن مصالح مراكز المنظومة الرأسمالية وتأبيج التخلف في الأطراف وبإبقاء المراكز متحكمة بالتطور الاقتصادي العالمي. وقضية وتأبيد التخلف عبر العولمة الاقتصادية تعني إلحاقاً جديداً يضاف إلى حبال التبعية التي تشد الجنوب إلى الشمال.

15. سوف لن تؤدي العولمة الاقتصادية إلى عبودية اقتصادية جديدة وإلى بربرية بلا حدود. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي يروج دعاة العولمة الاقتصادية إلى نهاية عصر الأيديولوجيات فإن الغرب يشهد خضوعاً مريعاً لخطاب أيديولوجي متفرد. لذلك فإن الواقع الرأسمالي يتناقض مع أطروحة نهاية التاريخ (نهاية الأيديولوجيات).

16. التحول من منطق الأراضي أي منطق الدولة وسيادتها وسيادة مؤسساتها الاقتصادية إلى منطق العالمية وسيادة القرار الاقتصادي العالمي والمساسة الاقتصادية العالمية.

17. رسم خارطة اقتصادية جديدة للاقتصاد العالمي في ضوء تقسيم العمل العالمي الجديد لكل من مراكز المنظومة الرأسمالية وللأطراف المندمجة أو المهمشة.

18. الانخراط في أنظمة وشبكات انتاجية ومالية واستثمارية وصناعية وتكنولوجيا تجارية كونية يتضاءل فيها مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية كما يتضاءل فيها مفهوم استقلالية الدولة ووظائفها.

إسقاط قيم ومعايير وأنماط غربية على العالم إعطاؤها الطابع العالمي (الأمركة الاقتصادية).

19. اعتماد العالمية على أيديولوجية اللبرالية الاقتصادية الجديدة التي تسقط فيها السيادة الاقتصادية الوطنية، كما يسقط فيها مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية، كما يسقط فيها مفهوم التبعية ومفهوم الاستقلالية الذاتية الاقتصادية.
20. إخضاع اقتصادات وأنظمة العالم إلى مضمون اقتصادي عالمي قائم على اللاهوية.
21. في ظل العولمة تخضع اقتصادات العالم لمنطق اندماجي إقليمي ثم لمنطق إندماجي في السوق العالمية.
22. تقوم العولمة على اقتصاد الجماعة بدلاً من اقتصاد المجتمع.

## العولمة وقضايا المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية

أصدر المعهد العربي للتخطيط العدد الثالث عشر من سلسلة اجتماعات الخبراء بعنوان " العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية " من تأليف الدكتور علي عبد القادر علي، المستشار بالمعهد.

وقد ذكر الإصدار أن الدراسات المتخصصة أوضحت أن الاقتصاد العالمي قد تعرض لثلاث موجات من العولمة استندت جمعيها على تأثير التقدم على تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات:

- الموجة الأولى للعولمة: كانت خلال الفترة (1870 – 1914) والتي لم تشهد نضوج الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تقني هائل فحسب، وإنما أيضاً هجرة دولية كبرى نحو العالم الجديد في ذلك الوقت.
- الموجة الثانية: خلال الفترة (1945 – 1980) والتي تميزت بتحرير التبادل التجاري بين الدول المتقدمة فيما بينها في مجال السلع المصنعة والخدمات

- الموجة الثالثة: بدأت عام (1980) وحتى الوقت الحاضر، وهي الفترة الزمنية التي شهدت ولوج عدد من الدول النامية للأسواق الدولية للسلع المصنعة، حيث ارتفاع نصيب هذه السلع من إجمالي صادرات هذه الدول من متوسط 20% إلى متوسط 80%.

كذلك أشار الإصدار إلى أن الموجة الثالثة للعولمة قد أثارت جدلاً واسعاً في مختلف المجتمعات خصوصاً فيما يتعلق بقضايا المساواة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح السكانية، أو أن مختلف وجهات النظر حول أثر العولمة على توزيع الدخل قد حاولت تدعيم مواقفها بالرجوع إلى الدراسات التطبيقية المتوفرة في الأدبيات المتخصصة.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار الوطن العربي طالب البنك الدولي في إحدى تقاريره التي أصدرها احتفالاً بمناسبة انعقاد اجتماعاته السنوية المشتركة مع صندوق النقد الدولي بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2003 بتغيير العقد الاجتماعي الذي ساد في معظم الدول العربية، وهو العقد الذي التزمت الدول العربية تحته بتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك بتوفير فرص العمل وهي التزامات تعني بإعادة توزيع الدخول والفرص في المجتمع. والتغيير المستهدف للعقد الاجتماعي هو في اتجاه إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في كل هذه المجالات بالإضافة إلى تعميق انخراط الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي بمعنى تعميق عولمتها.

كما وأشار الإصدار إلى استكشاف وقع العولمة على توزيع الدخل في الدول العربية، وذلك من خلال تطبيق المنهجيات الاقتصادية المعروفة في هذا المجال، وأن مجال توزيع الدخل خصوصاً في علاقته مع تحليل الفقر يمثل أحد المجالات البحثية التي يعمل فيها المعهد بحثاً وتدريباً حيث أن المعهد يقوم حالياً بتنفيذ بحث تطبيقي مقارن بالتعاون مع المعهد الدولي لسياسات الغذاء، ومقره واشنطن، حول " أثر السياسات العامة في الإقلال من الفقر في الدول العربية ".

وقد اشتمل هذا العدد على سبعة أجزاء: مقدمة، ملاحظات منهجية حول قياس عدم المساواة في توزيع الدخل، نتائج دولية حول العولمة وتوزيع الدخل، توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية، العولمة والتوزيع في الدول العربية، ملاحظات ختامية، ملخص للمناقشات.

ففي الجزء الأول أضح العدد أنه يمكن قياس عدم العدالة في توزيع الدخل بواسطة معامل جيني، الذي يعتمد على منحنى لورنز، وهو أكثر مؤشرات قياس عدم المساواة في التوزيع استخداماً، وأنه يمكن قراءة معلومات توزيع الدخل حسب الشرائح المئوية للسكان مثال " افقر عشير " وثاني " أفقر عشير " إلى " أغنى عشير " من السكان وذلك بقراءة الأنصبة الإنفاقية، أو الدخلية،المقابلة. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأدبيات المتخصصة قد استخدمت كل من معامل جيني وأنصبة الدخل كمقاييس لعدالة التوزيع.

وفي الجزء الثاني ذكر الإصدار أن إحدى النتائج الدولية قد أثبتت أنه فيما عدا مؤشر القيود على تحركات رأس المال لم يكن أي من مؤشرات الانفتاح الاقتصادي مغزوياً إحصائياً، وإن وجود قيود على تحركات رأس المال من شأنه أن يقلل من متوسط دخل الفقراء بمعنى زيادة درجة عدم العدالة في التوزيع. من جانب آخر، أوضحت دراسة دولية أخرى أن هنالك تأثير للعولمة على التوزيع يعتمد على المرحلة التنموية للبلد كما يعكسها متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وذلك لكل العشيرات فيما عدا العشير الثامن ثالث أغنى عشير. بحيث تؤدي العولمة، كما يعكسها ازدياد مؤشر كثافة التجارة، إلى انخفاض أنصبة العشيرات السبعة الأفقر وإلى ازدياد انصبة العشيرين الأغنى من السكان. هذا وفي ورقة حديثة استكشفت أثر العولمة على توزيع الدخل بعد الأخذ بعين الاعتبار الموارد لكل بلد مقارنة بالموارد المتوفرة في العالم لتعكس حالة الندرة النسبية للموارد، أوضحت النتائج الدولية أن من شأن زيادة العولمة الاقتصاديات التأثير سلباً

على حالة عدالة توزيع الدخل. وتعني كل هذه النتائج الدولية أن من شأن زيادة عولمة الاقتصاديات التأثير سلباً على حالة عدالة توزيع الدخل.

أما فيما يتعلق بتوزيع الدخل في الدول العربية، فقد أوضح الإصدار أن المعلومات الرسمية في عدد من الدول العربية توضح أن حالة توزيع الدخل في الدول العربية قد اتجهت نحو التحسن، وذلك بدلالة انخفاض متوسط معامل جيني من 38.9% في بداية التسعينات إلى حوالي 37.6% في نهاية التسعينات. كذلك استعرض الإصدار حالة توزيع الدخل في نهاية التسعينات في الدول العربية التي كان قد بلغ فيها متوسط نصيب أفقر 20 في المائة من السكان في الدول العربية حوالي 6.8% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بمتوسط نصيب لأغنى 20 في المائة من السكان يبلغ حوالي 44% من إجمالي الإنفاق. تفاوتت هذه الأنصبة فيما بين الدول العربية من أعلى نصيب لأفقر 20 بالمائة سجل للجزائر وبلغ 7.7% من إجمالي الإنفاق وأدنى نصيب سجل لتونس وبلغ 6% من إجمالي الإنفاق. كذلك الحال تفاوت نصيب أغنى 20 في المائة من السكان من أعلى قيمة سجلت لتونس وبلغت 47.3% من إجمالي الإنفاق إلى أدنى قيمة سجلت في الجزائر وبلغت 1% من إجمالي الإنفاق.

باستخدام التغيير السنوي في مؤشر مركب للعولمة اشتمل على إحدى عشر عاملاً تم حسابه لعينة من ثمانية دول عربية استكشف الإصدار تأثير العولمة على الأنصبة النسبية لثلاثة شرائح سكانية هي أفقر 20 في المائة من السكان والطبقة الوسطى بمعنى ثاني أفقر 60 في المائة من السكان، والطبقة الغنية وهي أغنى 20 في المائة من السكان. وقد استعرض الإصدار النتائج على النحو التالي:

**أولاً:** أن ازدياد انخراط البلد في النظام العالمي كما يعكسها ارتفاع مؤشر العولمة المستخدم لا يؤثر معنوياً على نصيب الطبقات الفقيرة (بمعنى أفقر 20% من السكان) من إجمالي الإنفاق.

**ثانياً**: أن العولمة بمعنى زيادة الانخراط في النظام العالمي، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض نصيب الطبقة الوسطى في الدول العربية وذلك بطريقة معنوية إحصائياً على مستوى المعنوية الإحصائية واحد في المائة أو أحسن.

**ثالثاً**: أن ازدياد الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي يتوقع أن يؤدي إلى زيادة نصيب الطبقة الغنية في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بطريقة معنوية إحصائياً على مستوى المعنوية 5% أو أحسن.

وتعني هذه النتائج أنه في حالة الدول العربية يتوقع أن تؤدي العولمة إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي خصوصاً فيما يتعلق بالتوزيع فيما بين الطبقات الغنية وبقية السكان.

وخلص الإصدار إلى أنه وبعيداً عن صخب الترويج للعولمة، ينبغي النظر إلى النتائج الدولية حول أثر العولمة على التوزيع، وكذلك نتائج الدول العربية، على أنها تستدعي تعميق البحث في أثر العولمة على التوزيع خصوصاً في الدول النامية،وذلك لما يمكن أن تعززه زيادة درجة عدم المساواة في التوزيع من عدم استقرار سياسي ومن ثم عدم استقرار اقتصادي.

## العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي

### تمهيد

يثير مفهوم " العولمة " من النقاش والجدل، ابتداءً من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، إضافة إلى رصد وتحليل تأثيراتها على الدول والمجتمعات وبخاصة دول العالم الثالث.

برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينات لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وقد ساعدها في ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وانهياراً لأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية.

و" العولمة " هي أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، وكذلك في إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي.

يهدف هذا الفصل إلى الكشف عن أحد مفاهيم العولمة وهي " العولمة السياسية " وبيان مخاطرها على الوطن العربي، فقد تناول هذا الفصل تحليل العديد من الظواهر المرتبطة بهذا المفهوم والكشف عن الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها و هيمنتها على العالم، والتي تمثلت في استخدام مفاهيم " العولمة وسيادة الدولة " و " العولمة وظاهرة الهيمنة " و " العولمة والهوية الثقافية والحضارية.

ولما كانت العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الأخر، فهي تشكل أيضاً تحديات خطرة تهدد الوطن العربي والعالم الثالث، إلا أن هذه المخاطر تتفاوت بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية،

وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة لأمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أحادية بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع استراتيجية عربية لمواجهة هذه التحديثات وهذا ما سيتناوله البحث أيضاً.

## الأبعاد الفكرية للعولمة:

لم تكن محاولة فرانشيس فاكوياما في كتابه نهاية التاريخ (1989) إلا محاولة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة إنسانية إلى أبد الآبدين. فهو يشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي.

ثم تبعه مقال اليهودي الأمريكي (صمويل هانتغتون) " صدام الحضارات " في صيف (1993)، في فصله " فورين أفيرز " معلناً دخول " السياسة " على نطاق العالم كله مرحلة جديدة "، و هو يفترض حتمية تصادم الحضارات إذ يقول " سوف يتمحور الانقسام الأساسي داخل المجموعة البشرية حول العوامل الثقافية التي ستصبح المصدر الرئيسي للتصادم، إن صدام الحضارات هو الذي سيحتل مركز الصدارة في السياسة العالمية " فنظرية هنتغتون تصر بقوة وإلحاح على أن الحضارات غير الغربية لا بد أن تصطدم بالغرب، ويعني ذلك استمرار وتوسيع نطاق الحرب الباردة بوسائل جديدة.

ومن الجدير بالذكر أن تعبير " العولمة " في التداول السياسي قد طرح من قبل كتاب أمريكان في السبعينات وبالتحديد من كتاب " ماك لولهان وكينتين فيور" حول " الحرب والسلام في القرية الكونية "، وكتاب " بريجسكي " بعنوان " بين عصرين: دور أمريكا في العصر الالكتروني " وقد طرح هذا المصطلح بعدم تقدم وسائل الاتصالات الهاتفية بين الدول، وجاءت شبكات الانترنت بواسطة الكمبيوتر لتضيف مبرراً آخر لتعزيز فكرة " العولمة ".

كما طرحت مقولات أخرى لتشخيص واقع هذه المرحلة تمثلت في كتاب "صعود وهبوط الإمبراطوريات " " لبول كينيدي" الذي توقع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنبأ أيضاً باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته العالمية. والتي لا تتناسب مع نصيبها من الإنتاج الإجمالي، ثم كتاب " العولمة " " لرونالد ربرتسون " الذي أكد على أن العولمة هي: تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وأكثر انكماشاً " ويضاف إليها أيضاً كتاب " معضلة العولمة " " لجون بسبيت " الذي يتحدث بالتفصيل عن القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل البشرية خلال القرن المقبل، وكتاب " الموجه الثالثة "، " لألفين توفللر " وكتاب " صدمة المستقبل"، وكتاب " تحولات القوة " التي أسهمت في تحديد سمات هذه المرحلة الراهنة من العالم.

ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما اتصف هذا التعريف بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم العولمة بخلاف عالم السياسية الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها البعض، واحتمالات هيمنة الثاقفة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية.

لذا أصبح من الضروري التمييز بين " العولمة الاقتصادية " و " العولمة الثقافية " و " العولمة العلمية " و " العولمة الاجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة.

وبهدف الإلمام ببعض المفاهيم ووجهات النظر حول مفهوم " العولمة " لا بد من الأخذ ببعض التعريفات المهمة لها: فقد عرفها " رونالد روبرتسون " بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش. في حين يؤكد " فانتوني جيدنز " بأن العولمة هي: مرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة، وتتكثف فيه العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي. فبينما يعرف " مالكوم واترز " مؤلف كتاب " العولمة " بأن العولمة هي: كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد، أما " كينشي اوهماي " فيعرف العولمة بأنها: ترتبط شرطاً بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً.

ومع أنني أتفق مع القائل: إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء " العولمة " رفضاً أو قبولاً، فضلاً عن أن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه من وجوهها المتعددة.

وأياً كان الأمر فيمكن القول أن جوهر عملية " العولمة " يتمثل في: سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. وطالما أصدرت الدعوة إلى " العولمة " من الولايات المتحدة فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وهذا ما يجعل مفكراً مثل "ريجيس دوبريه " يرى أن " العولمة " التي تتم الدعوة إليها اليوم " عولمة زائفة"، فالحيز المطروحة فيه أمريكي، والنمط السياسي والثقافي هو نمط الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي. وكأنما يراد من " العولمة " رسملة العالم غير الرأسمالي ".

يتضح لنا أن جميع الفئات التي تندرج في إطار محاولات تعريف " العولمة " المتمثلة في " العولمة باعتبارها حقبة تاريخية، و " العولمة " باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، و " العولمة " باعبتارها انتصاراً للقيم الأمريكية، و "العولمة " باعتبارها قوة اجتماعية وتكنولوجية ".

كل هذه التعريفات تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة.

وإذا كانت الدولة القومية قد حلت محل الإقطاعية منذ نحو خمسة قرون تحل الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة، والسبب في الحالتين واحد: التقدم التقني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى اسواق أوسع، فلم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال التسويق: ولتحقيق ذلك كانت الشركات تنشر أفكاراً تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم وهو الوطن والأمة وإحلال ولاءات جديدة محله وأفكار من نوع " نهاية الإيدويولوجيا "، و "نهاية التاريخ " و " القرية العالمية " و " الاعتماد المتبادل "... الخ مما يصطلح استخدامه من جميع الأمم. كما أنها تستعين مع تحقيق أهدافها بالمؤسسات المالية الدولية وأجهزة المخابرات في الدول الكبرى ومختلف وسائل التأثير في الرأي العام.

لقد أدخلت تطورات " العولمة " العالم في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب: إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان.

فهي تهدد الجغرافية وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية والأمن بمعناها السياسي والعسكري والنفسي.

## الأبعاد السياسية للعولمة

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، وبعيد عن التداخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

والدول القومية هي نقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن وكما يوضح " ريتشادر فويك " مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطاً، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

ترتبط " العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة من خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى والتكتلات التجارية والإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشأ عام 1999 ليشرف على عملة اليورو.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية عن بعض من مظاهر السيادة كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم.

مع السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والتي تأسست عام 1996، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي، كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي.

لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العلاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان.

إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم.

وفي الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر " قمة الأرض " في ريودي جانيرو، و مؤتمر " السكان " في القاهرة، ومؤتمر " المرأة " في بكين، ومؤتمر " حقوق الإنسان " في فينا، وتأتي في مقدمة هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة كمنظمة السلام الخضر ، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة " العفو الدولية " والمنظمات النسائية كمنظمة " أخوات حول العالم ". جميع هذه المنظمات أخذت تعمل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وعمل هذه المنظمات.

ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات والهيئات

الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة، والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها، لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها:

1. توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.
2. إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات بخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول أن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدول القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه يوجد ما يدل على هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

3. إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتكييف مع عصر العولمة. كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وكذلك بإدارة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس " النافاتا " التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة " الأسيان " وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات واستفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

4. على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البركماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية، وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

5. إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة

ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفاؤها الغربيين بصفة عامة.

6. إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. نظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.

## الوطن العربي وتحديات العولمة

بعد عام 1945 كانت تجربة الغرب أو تجاربه توحي له بان القضاء على النازية يعني نهاية القومية. وفي عام 1992 كانت الإيديولوجيتان الغربيتان: الشيوعية والرأسمالية قدر سختا الاعتقاد بأن عصر القوميات قد انتهى وأن التاريخ تجاوزهما، وأن الاشتراكية الأممية والديمقراطية الغربية قد حلتا محلهما.

كما فشل رهان النموذج الحضاري الغربي، على نهاية " القومية " وكذلك على " الدين " لأن أفق الغرب الحضاري بقي مغلقاً على ذاته، وعلى تجاربه فهو لم يعرف سوى النموذج المتسلط من "القومية " ومن " الأممية " ولم يتمكن من تجاوز إطار مفهومه المادي للحياة والكون.

## تبرز تحديات العولمة والسياسة للوطن العربي في الظواهر الآتية ذكرها:

### أولاً: العولمة وسيادة الدولة:

بعد الحرب العالمية الثانية تجلت إرادة الشعوب في الحرية والتقدم من خلال تعبيرها عن هويتها الوطنية والقومية والإنسانية وعن تطلعها الحضاري من خلال بلورة إيديولوجيات قومية تحررية متصلة الجذور بتراثها وبآفاق هذا العصر.

وما إن بدأ تيار العولمة الجديد حتى بزغ نجم الشركات متعددة الجنسية، فكأنما كان على الدول القومية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة في الأفواه. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة.

ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها، إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها أن تسلم مهامها و وظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها.

وقد أصاب من أطلق عليها اسم " الدولة الرخوة " وهو للأسف ينطبق على كثير من دول الوطن العربي.

إن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود الجغرافية. كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري

والمعاملات المالية يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.

ولقد وجدت الدولة الصهيونية في العولمة فرصتها، فهي تحاول أن تستثني نفسها من هذه الميزة فهي تبدي السياسات العسكرية تماماً. فالدولة الصهيونية طرحت تصورها الخاص للعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها وهو تصور " الشرق أوسطية " فهذا المشروع الذي روج له الكيان الصهيوني هو عولمة مصغرة.

فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، العولمة تقوم على الخوصصة، أي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل و الخارج، وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي..الخ والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية إلى الحرب الأهلية.

ونظراً للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية يجدر بنا في هذا المجال التذكير ببعض الآثار السياسية والأمنية لهذه الشركات على الدول وهي كما يلي:

1. ممارستها للأدوار المختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.
2. إن هذه الشركات تمثل جزءاً منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.
3. تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

4.استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركة أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.

وعلى الرغم من القيود التي تحاول العولمة فرضها على الدولة القومية من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة، أو خلق بديل لها حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

ثانياً: العولمة، إيديولوجية الهيمنة:

يهدف " النظام الدولي الجديد" الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية للانفراد بالعالم والهيمنة عليه، إلى تحقيق جملة من الأهداف التي لها يمكن ذكرها على النحو التالي:

1. الضمان الأساسي للنفط في " المنطقة " على مدى زمني قادم.
2. الضمان الأساسي لدولة " المنطقة " الصغيرة والعمل على احتواء الدول الثقيلة المؤثرة فيها.
3. إدارة النظام الإقليمي القادم للشرق الأوسط.
4. الطرف الأكثر قوة وهيمنة في ميزان النفط.
5. الحصول على مكاسب جمة اقتصادية على حساب غرب أوروبا واليابان.
6. التدخل في الشؤون الداخلية واختراق السيادات الإقليمية.
7. ترتيب قضايا التسوية بين العرب والكيان الصهيوني.

ولما كانت العولمة في بعد من أبعادها هي " هذا الطابع الذي يقوم على التوسع والهيمنة ". فإن مرحلة التسعينات تكشف لنا بوضوح وجلاء كلي عن المخططات لإعادة سياسة التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية، وللتقسيم والتجزئة والتفتيت

لتعطيل مشاريع التنمية القومية والتطور الاجتماعي والتآمر على وعي الأجيال لقضاياها الوطنية والقومية والإنسان، لتحقق من خلال ذلك عالم من دون دولة ومن دون وطن ومن دون أمة، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية الذي جعل من الفضاء والمعلوماتية الذي تضعه شبكات الاتصال وطناً له يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة.

وجاء العدوان الأمريكي الأطلسي على العراق في مطلع عام 1991 ليكشف لنا أن النهضات الوطنية في الوطن العربي سوف تتعرض أكثر من غيرها لعدوانية الغرب، كما أن قيام الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي (فلسطين) قد جدد ذكرى الصراع القديم بين الغرب والعرب.

كما تميزت التفاعلات الدولية في منتصف عقد التسعينات باستمرار نمطين من التفاعلات:

- **الأول:** إن التفاعلات العربية الدولية مصدرها الطرف الدولي حيث استقرت مكانة " العرب " كطرق متلق لا يمتلك قدرات الحد الأدنى اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي.
- **الثاني:** إن الوطن العربي ما زال أكثر الأقاليم في العالم للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية. ويتضح ذلك من متابعة دبلوماسية " عملية التسوية " الجارية للصراع العربي الصهيوني، ومحاولات تأسيس هيكل أمني في منطقة الخليج العربي.

إن العولمة تهدف إلى خلق أنماط جديدة من التبعية وتوسيع مجالاتها في الوطن العربي، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه والمتمثلة في المجالات التالية:

1. تبعية في مجال الاقتصاد وبشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية.

2. تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تـأمين الغـذاء وتزايـد نـسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه.

3. تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق والتشرذم العربيين.

4. تبعية في حقل المياه تتمثل في تهديد الأمـن المـائي العـربي، هـذه التبعيـات متـشابكة يـؤثر بعضها في بعضها الآخر حيث تنعكس سلباً على استقلالية القرار العربي.

ومع أن العولمة في بعض معانيها كما ذكرنا " رسملة العالم غير الرأسمالي " أي محاولة نشر علاقـات الإنتاج الرأسمالية في البلدان الخاضعة للنظام الرأسمالي الدولي والتي لم تشهد قيام نمط للإنتـاج الرأسـمالي. فإن محاولة الرسملة لن تنتج بالضرورة نظماً رأسمالية دائماً في الغالب سوف تنتج نظـماً تابعـة للرأسـمالية ومع الرسملة غربنة ومع الرسملة غربنة وأمركة.

### ثالثاً: العولمة والهوية الثقافية والحضارية:

تجاوز مخطـط التفتيـت للمجتمـع العـربي الأبعـاد الـسياسية والجغرافيـة إلى الأبعـاد الاجتماعيـة والثقافية والفكرية والروحية. وتأتي العولمة لتحقيق هذه الأهداف فهـي عولمـة حـضارية وهـذه الحـضارة بدورها تعبير ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة من الأمم على الرغم مما تطلقه على نفسها من وصـف " الإنسانية " و " العالمية ".

فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما توجد ثقافات متعددة متنوعـة تعمـل كـل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.

ولما كان المجتمع العربي مختلف بطبيعـة موقفـه وتكوينـه الثقـافي والحـضاري بمـشكلاته وقـضاياه فـإن النظـام الأمـريكي يعمـل عـلى تـدمير البنـى الثقافيـة للبلـدان الناميـة مـن خـلال

تدمير بناها المجتمعية وعزل الثقافة عن الواقع وتهميش المثقف والحد من فاعليته في حياة مجتمعه، لذا جاءت العولمة في هذا الاتجاه لتؤكد العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع هي " دعوة إلى تبني نموذج معين ".

لذا فإن العولمة في هذا الاتجاه أصبحت تحمل في طياتها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي، أي من قهر الثقافة الأخرى لثقافة أضعف منها. لأن العولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل إنها توصي أيضاً باحتمال نشر الثقافة الاستهلاكية والشبابية عالمياً. والخطورة في هذه الثقافة تكمن في محاولتها لدمج العالم ثقافياً متجاوزة بذلك كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات.

ومع أننا نؤمن " بالعالمية " كونه تشكل إناء للهوية الثقافية، إلا أننا لنا موقف تجاه " العولمة " عندما تكون اختراقاً لها، وتمييعاً، فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة هو إلغاء الصراع الإيديولوجي والحلول محله، الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتسريع للمستقبل، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم ذلك التأويل والتفسير والتسريع يستهدف العقل والنفس. لذا فإن زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل ألا وهي الإيديولوجيا، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة على الإدراك في الصورة السمعية والبصرية التي تسعى إلى تستطيع الوعي.

ولكي تتحقق إيديولوجية الاختراق تقوم على نشر وتكريس جملة أوهام في نفسها مكونات الثقافة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي.

وإذا ما أخذنا الإعلام كمكون ثقافي نجده يشكل بوسائله هيمنة أحادية لبلد واحد من بلدان العالم هو الولايات المتحدة على عالم الثقافة والإعلام، ويتضح لنا ذلك في أشكال الهيمنة الآتية ذكرها:

1. معظم مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (الورق، الحبر، آلات الطباعة، آلات التصوير).
2. جميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة بيد المجموعة نفسها ويتحكم فيها كلياً مركز واحد للهيمنة.
3. جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية وغزو الفضاء، وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة.
4. معظم مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية، ومواد تصنيعها بيد الجهة نفسها، وكذلك طرق تجارتها، والأشكال القانونية التي تنظمها.

إن موجة العقوبات الاقتصادية والحصار (العراق، ليبيا) التي تنفذها الولايات المتحدة سواء خارجها والتي تفرض تحت عناوين متنوعة وذرائع متباينة يمكن أن تشمل كل هذه البنود حرماناً أو ابتزازاً أو تحكماً في المحتوى والشكل، هذا يعني أنه في مقدور مراكز البث والتصنيع أن تبث الأخبار والمعلومات بالطريق التي تناسبها في ذلك أخبار البلدان المتبقية. وأن تشكل صورة العالم بما يوافق أهوائها ومصالحها وأن تتحكم في الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون الترفيهية بما لا يتعارض مع أهدافها.

ومع أننا بحاجة إلى التحديث أي الانخراط في عصر العولمة والتقنية كفاعلين مساهمين لكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق. وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي، فالثقافة هي معركة وهي جزء من المعركة الأكبر

والأشمل، وهي معركة المصير الحضاري التي تطبع المرحلة التاريخية الراهنة. فالتأكيد على مفهوم الهوية الثقافية القومية لا يعني إلغاء أو إقصاء الهويات الوطنية والقطرية، ولا الهويات الجمعوية الأثنية والطائفية، فالتعدد الثقافي في الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها بل لا بد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة العربية وتوسيع مجالها الحيوي.

وفي ميراث الأمة العربية مرحلة إيجابية قديمة ازدهرت فيها التعددية ضمن إطار الشخصية الحضارية الواحدة، فقامت مدارس واجتهادات ونظريات وطوائف إلا أن التعددية الثقافية الإيجابية في الماضي المزدهر تحولت إلى شتات ثم إلى عوامل تعميق التجزئة وتفتيت وضياع في مراحل الهيمنة الأجنبية والاستعمار وهي اليوم تستغل لضرب الوحدة الوطنية داخل إطار التجزئة القطرية ذاتها.

فالثقافة العربية اليوم لا تصارع الثقافات القومية فقط لكنها من خلال عصر المعلومات والثورة الاتصالية والتفجير التكنولوجي تصارع قوة الثقافة.

إن الثقافة العربية اليوم هي دليل الأمة نحو إنسانيتها ودليل حضاري نحو التمسك بالحوار على الرغم من عوامل الصراع التي تهدد الأمة بمصيرها الحضاري.

## التعامل مع تحديات العولمة

أدى الاختلاف في المواقف تجاه ظاهرة العولمة إلى تباين اتجاهات التعامل معها، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ولن يتاح لها النجاح، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة.

ولقد انسحب هذا التباين في المواقف تجاه العولمة على مواقف البلدان العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنت مثلاً، فهناك بلدان عربية تفرض حظراً على

ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك بلدان عربية أخرى لا تضع أية قيود على استخدام الانترنت، ومن هنا فقبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، لكنه يرفض السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وقد يرفض قطر آخر العولمة الاقتصادية.

ولتحديد المسار السليم للوطن العربي لمواجهة ظاهرة العولمة باتجاه تعزيز مكانته الدولية وحماية شخصيته الثقافية والحضارية من مخاطرها، تبرز ضرورة بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية لتحقيق ذلك، وتتمثل هذه الشروط بما يأتي:

1. التمسك بالخيار القومي وترسيخه وتثبيته والدفاع عن الحياة العربية المتحررة الناهضة، وبتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة الانطلاق في إستراتيجية المواجهة لمخطط التفتيت والتجزئة للوطن العربي.
2. إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة حالة الانحسار في الأمن القومي من خلال عودة العراق إلى الشمل العربي وقيام الأقطار العربية بخرق الحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان، والعمل على وضع آلية لفض النزاعات العربية.
3. صياغة استراتيجية عربية لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً لما يجري في العالم ولكن للتفاعل الحي الخلاق، ومواجهة الضغوط الحيقية الحتمية التي تفرضها العولمة اليوم على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي.
4. التأكيد على المفهوم العربي للثقافة الذي ينطلق في صورة نداء للحوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة في الوطن العربي، إنه النداء الذي يتوجه إلى العرب وإلى العالم الإسلامي وإلى المثقفين الأحرار في العالم، لمواجهة الخلل في معادلة الثقافة والحضارة.

إن مواجهة تحديات العولمة يتطلب أيضاً التحرك والعمل الاستراتيجي وعلى ثلاثة مستويات:

1. **المستوى الوطني: حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي:**

تكمن أهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية في كونها تمثل العصب الأساسي للدولة، وذلك وفقاً لرؤى جديدة تجعل أجهزة الدولة ومؤسساتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن إصلاح نظم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل أيضاً عنصراً جوهرياً في هذا الإطار، حيث سيخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة. كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوظيفها والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول لعصر العولمة. إضافة إلى ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري يعد هو المدخل الحقيقي لبناء دول المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات.

2. **المستوى الإقليمي: ضرورة تفعيل هياكل وسياسات التكامل الإقليمي:**

نظراً لعمق التحديات التي تطرحها العولمة ومحدودية قدرات دول العالم الثالث على التعامل معها بشكل فردي، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبح ضرورة، خاصة وأن أغلب مناطق العالم الثالث لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج، ولكن ينقصها هو إرادة التكامل.

وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة لهذه الدول ومن بينها دول الوطن العربي وأفعالها لاتخاذ خطوات جادة وحقيقية على طريق عمليات التكامل أو التكتل الإقليمي فيما بينها.

**3. على المستوى العالمي:**

ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي عدلاً وأكثر ديمقراطية يكون العالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفاً فيه، وليس على هامشه، ويجري في إطار ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود.

بدون هذه المستويات الثلاثة لن يكون بمقدور دول عديدة في العالم الثالث ومنها دول الوطن العربي، أن تتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها المزمنة وللتحديات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحولات الراهنة.

## العولمة في الأردن

### تحدي العولمة

العولمة، مصطلح حقبة التسعينات، أصبحت شاغلاً أساسياً للتنظير الثقافي من أوله إلى آخره، ويقود عولمة أيامنا هذه أصحاب رؤوس الأموال ومالكو التكنولوجيا وأهل السياسة.

لقد اختلفت النظرة إلى العولمة فمنهم من رآها أمر قديم لا جديد، ومنهم من يراها ظاهرة إنسانية جديدة تماماً لم تر البشرية مثلها ولم تعهدها من قبل، و أنها أيديولوجيا تطرح حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك على أننا في هذا البحث لا نريد أن ننقص من أهمية العولمة

إلا بالقدر الذي نحتاجه لمعرفة إن كانت هي إحدى التحديات الخارجية التي يواجهها الأردن.

## محرك العولمة:

لقد أحدثت ظاهرة العولمة محركان:

1. **المحرك الأول:** الابتكارات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. **المحرك الثاني:** سيطرة الليبرالية المتمثلة في انتصار إيديولوجية اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخصخصة وما إلى ذلك.

## نتائج العولمة

أما نتائجها وردود فعلها فتكاد تنحصر في النتيجتين الرئيسيتين التاليتين:

1. **النتيجة الأولى:** تقلص سيادة الدولة وتهميش دورها، ففي ظل العولمة تصبح إدارة الدولة شأناً موزعاً بين الحكومة وبين المنظمات الدولية والمنظمات غير الدولية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تعمل من وراء ستار.
2. **النتيجة الثانية:** ردود الفعل أو العولمة المضادة من قبل الجماعات والمؤسسات سواء تحت دوافع عرقية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية أو لغوية أحياناً. وعلى الرغم من أن الليبرالية الجديدة كانت القوة الدافعة وراء العولمة فإن بعض نتائجها لم تكن متوقعة، وبالتالي لم تكن مرغوبة ممن رجوا لها، متسائلين عن الوجهة التي سيقودهم إليها هذا الاقتصاد الذي وصفوه بالمعصوب العينين.

لقد حذر الكثيرون من المصير المشئوم الذي يدفع العولمة إليه دول الأطراف، فهي تقلص من سلطات هذه الدول وتضيق الخناق على مناوراتها وتقلل من خياراتها، وهكذا تظل سيادتها تتآكل إلى أن تصبح هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها. وبالتالي ولتسارع الأحداث، تجد تلك الدول نفسها وفي فترة قصيرة وقد تحولت من راعية لمصالح مواطنيها إلى حارسة لليبرالية السوق الجديدة وحامية لرأس المال الخارجي والمحلي.

أما على المستوى الثقافي فإن الهوية القومية سوف تتعرض لتهديد شديد حيث أعطت العولمة لنفسها الحق في تجنيس ثقافات العالم وطمس ملامح خصوصيتها. أي أنها تقصد إلى أن تصبح الشعوب بأن تكون عالمية بلا تاريخ وبلا مكان. وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات التي سحقت المكان والزمان قد عمقت لدى المؤمنين بها استخفافاً بالأرض وضعفاً في الارتباط بها، وفي الزمان نسيان التاريخ وإهدار تراثه. وفي هذا الخطر نستطيع القرب من فهم إذا أدركنا أن صراعنا مع إسرائيل على سبيل المثال هو في أساسه صراع حضاري ثقافي. أما اقتصادياً فإن الحلم الإسرائيلي هو الخروج من دائرة اقتصاد " القلعة المحاصرة " المعتمد على التمويل الأجنبي والمساعدات الخارجية، وذلك عن طريق تنفيذ مخططها الشرق أوسطي، الذي يكفل لها تفوقاً علمياً تكنولوجياً. إذ أنه من فور نشأتها سعت إسرائيل إلى إقامة قاعدة تكنولوجية ضخمة لدعم مجهودها الحربي في المقام الأول، وكانت ركزتها شبكة من معاهد ومراكز الدراسات والبحوث المتقدمة، وعلى رأسها معهداً وإيزمان وتيكنون.

ولما كانت إسرائيل تعاني من قصور في الموارد البشرية، إذ أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد اليابان فيما يخص نسبة عدد العلماء والفنيين إلى إجمالي عدد السكان، فإنها ضاعفت عدد العلماء والمهاجرين وخاصة من الاتحاد السوفييتي السابق.

وعلى صعيد آخر فإن إسرائيل تعد من أكثر الدول نشاطاً في إقامة العلاقات العلمية، وتوقيع اتفاقيات التبادل الأكاديمي ومشاريع التعاون البحثية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

أما فيما يختص بمجال تكنولوجيا المعلومات فقد نجحت في تأمين مواقع متقدمة لها في معظم المواقع المحورية لهذه التكنولوجيا سواء في مجال العتاد (Hardware) أو في مجال البرمجيات (Software) أو الاتصالات. ففي مجال العتاد بنت حواسيب الكترونية في وقت مبكر (1954) ونجحت في تطوير ميكرو كمبيوتر للأغراض العسكرية.

وعلى جبهة الاتصالات أقامت صناعة متقدمة في مجال الألياف الضوئية ذات الأهمية الفائقة في إقامة شبكات طرق المعلومات الفائقة السرعة. كما أطلقت قمراً صناعياً للاتصالات عام 1996 يغطي الشرق الأوسط ووسط أوروبا.

إن إيرادنا لهذه المعلومات يقصد منها:

1. إظهار مدى الخطر والتهديد الذي تشكله إسرائيل للأردن وللدول العربية الأخرى.
2. أن يكون حافزاً للدول العربية، والأردن خاصة، للاجتهاد لتحقيق نقلة تكنولوجية كبيرة خاصة وأنها تملك المقدرات البشرية والمالية، إن هي أرادت أن تصمد أمام هذا المد الخطير الذي سمي بالعولمة، وعدم اعتباره مصيراً لا بد من ملاقاته ولا يمكن الهروب منه، إذ يمكننا والحالة هذه أن نهيئ الوضع العربي والأردني بصورة محصنة تأخذ بالإيجابيات وتتصدى للسلبيات.

## العولمة في المملكة العربية السعودية

### رياح العولمة هل تعصف بالبيوتات التجارية

ما هو مستقبل الشركات العائلية في ضوء التحديات الراهنة، ولماذا لا يفضل بعض مؤسسي هذه الشركات تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، وما هي المزايا والعيوب التي ينطوي عليها مثل هذا التحول، وهل الشركات المساهمة هي الصيغة المثلى لضمان استمرارية الشركات العائلية أم أن هناك صيغاً أخرى.

استطلعت آراء عدد من أصحاب هذه الشركات والمختصين حيث يقول رجل الأعمال عبد الله بن مرعي بن محفوظ بداية حول مستقبل الشركات العائلية أن هناك ضرورة تأهيل بعض الشركات العائلية الناجحة بالسوق المحلي للتحول إلى شركات مساهمة عامة تطرح أسهمها للمستثمرين وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية التي تدفع باتجاه تكوين كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على المنافسة في السوق العالمي خصوصاً بعد سريان اتفاقات منظمة التجارة والتي تسعى لإزالة الحواجز بين الأسواق وبالتالي تهيئة الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بالدخول إلى أسواقنا المحلية والإقليمية دون قيود أو شروط أن الوقت مناسب الآن لتحرك الشركات العائلية لتوفيق أوضاعها مع المتغيرات الاقتصادية الدولية حتى لا تجبرها الموجة القادمة على التخلي عن مواقعها وأسواقها، وكذلك تحتاج من أصحاب الوكالات المحلية المملوكة للعائلات التي تغير أسلوب إدارة أعمال وتحقيق الميزات التنافسية وبهدف القيام بذلك تحتاج هذه الوكالات إلى إدخال تغييرات على استراتيجياتها ونظم الإدارة الدولية وإلا هم من ذلك تغيير عقلية كبار المسؤولين حيث تتمثل نقطة البدء لتحقيق ذلك في إدراك التحدي والتعرف على الحاجات الضرورية والمحلة لتحقيق ذلك.

في الماضي لعبت منطقة الخليج دوراً صغيراً في الإطار لاهتمام الشركات متعددة الجنسيات، أما الآن وفي ظل النمو الذي تشهده اقتصاديات المنطقة وانفتاحها على الاقتصاد العالمي سوف تقوم هذه الشركات

بإبداء مزيد من الاهتمام بمنطقة الخليج وسترغب في ممارسة تحكم مباشر بشكل أكبر عوضاً عـن الاعـتماد على الوكالات المحلية، كما ستقود تكنولوجيا المعلومات المتطورة والاتصالات أيضاً إلى تقلـيص الـدور الـذي تلعبه الوكالات المحلية في العديد من القطاعات الصناعية مع أهمية أن الـشركات العائليـة بحاجـة لتقيـيم صحي ومحايد يسبق أية خطوة تحول لمعرفة قدرتها على الاسـتمرار في نـشاطها وذلـك مـن خـلال معرفـة حجم النشاط والأسواق ودوران رأس المال فإذا كانت الشركة تتمتع بوضع مالي جيد ورأس مالها لا يقل عن 200 مليون ريال يمكن أن تطرح أسهمها للتداول في السوق المالية أما إذا كانـت الـشركات العائليـة صـغيرة الحجم فيمكن أن تدخل الشركات ذات الاختصاصات المتماثلة في عمليات دمج بغرض تكـوين شركـة قويـة ومن ثم يأتي التحول لشركة مساهمة عامة.

التحول إلى مساهمة

وحول أسباب عدم تفضيل البعض تحول شركته إلى مساهمة عامة قال: إن ذلك حـق مـشروع ويمكن عند البعض لكبر حجم العائلة مثل عائلة زينل وكانو وبن لادن وبن محفـوظ والراجحـي فهـم بمئات الأفراد ما شاء اللـه ومستوى التعليم لديهم مرتفع هذا من جهة ومـن جهـة أخـرى قـد صـدر قرار وزير التجـارة رقـم (167) وتـاريخ 1421/12/12 هـ المتـضمن إصـدار الـدليل الإرشـادي المتـضمن القواعد الإرشادية. منها في البند الرابع أهمية فصل الملكية عن الإدارة في الشركات العائلية مما تسبب في وضع أهم العقبات أمام هذا التحول إلا أنه من الأفضل التحـول والتمحـور طبقـاً إلى آليـة الـسوق والمتغيرات العالمية ويحتم ذلك على الشركات الفردية أو العائلية تقوية مراكزهـا بالتكتـل مـع بعـضها البعض أو التحول لشركات مساهمة عامة حتـى تحمـي كيانهـا مـن الـذوبان مـع طوفـان العولمـة الـذي

يكتسح في طريقه كل الشركات التي لا تملك جذوراًُ راسخة من حيث رأس المال والتوسع في الأنشطة. وهذا الوصف ينطبق على الشركات العائلية في معظمة والتي تدير أعمالها مستعينة بأفراد من العائلة الممتدة سواء الإخوان أو الأبناء أو أبناء العم وهؤلاء مهما تسلحوا بالخبرة والتمرس فهم بحاجة إلى الاستفادة من التنوع وزيادة السيولة مشيراً إلى أن التجربة أثبتت أن الشركات العائلية عمرها قصير نسبياً لأنها لو نجحت في عهد جيل من الأسرة فيمكن أن تكون معرضة للضياع في عهد جيل آخر قد لا يكون مؤهلاً لتحمل المسؤولية.

وحول مزايا وعيوب هذا التحول قال بن محفوظ: إن تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة يخدم هذه الشركات من جهة توفير سيولة تساعدها في التوسع، ومن جهة أخرى يخدم صغار المستثمرين في امتلاك أسهم في الشركة بعد تحولها لشركة مساهمة عامة وبالتالي يزيد عدد الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية مما ينعكس في النهاية على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، كذلك يمكن لبعض الشركات أن تقاوم المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية وذلك في سبيل الحفاظ على كيانها الذي يحمل اسم العائلة ولكن يمكن للشركات العائلية أن تتحول إلى مساهمة عامة وتحتفظ في نفس الوقت باسمها القديم في حال امتلاك أصحاب الشركة الأصليين لنحو 51% من السهم وطرح بقية الأسهم للاكتتاب العام رغم أن الاحتفاظ بالاسم القديم قد لا يكون في مصلحة الشركة الجديدة.

ومن المزايا تحريك الأموال المودعة في البنوك وتحريكها في شركة مقاولات ووكلاء سيارات للتحول لشركات مساهمة ولو جزئياً كأن تطرح ما بين 20 إلى 30% من أسهمها في السوق المالي بعد استيفاء كافة الخطوات اللازمة وأولها إجراء دراسات تقييمية من مكاتب استشارات أو شركات تدقيق الحسابات المعتمدة وهناك تجارب عملية ناجحة في المنطقة للتحول من شركات عائلية لشركات مساهمة مثل شركة الزامل الصناعية، وشركة

جرير المكتبية بالمملكة العربية السعودية خاضت التجربة بنجاح وندعو مجلس الغرف السعودية بإلقاء الضوء عليها للوقوف على نظرتهم للتحول وأهدافه ومراميه وفوائده.

كذلك تعتبر الشركات المساهمة في أساس سوق الأسهم السعودية، حيث كان للتقدم الاقتصادي الذي حققته كان للبترول دور أساسي فيه أثر كبير في ظهور وتطور الشركات المساهمة والتي قامت غالبيتها بطرح أسهمها للاكتتاب العام والتداول في سوق الأسهم وقد تم تأسيس أول شركة مساهمة في السعودية في عام 1933، وهي الشركة العربية لسيارات نقل الحجاج ومنذ ذلك العام أخذ عدد الشركات في التزايد حتى وصل إلى 6 شركات في وزارة التجارة لعام 1999 بلغ عدد الشركات 9300 شركة رأسمالها (163.600) مليار ريال (43.618) مليار دولار (من بينها 113 شركة مساهمة برأسمال 85.55 مليار ريال) (22.809) مليار دولار.

ويرجع تزايد عدد الشركات المساهمة في المملكة في السنوات الأخيرة إلى ثلاث عوامل هي:

**الأول:** قيام السعودية بتوقيع بعض الاتفاقيات الثنائية مع دول عربية وأجنبية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

**الثاني:** صدور قوانين وأنظمة حديثة لتحسين مناخ الاستثمار لجذب مزيد من رؤوس الأموال للاستثمار المباشر وغير المباشر.

**الثالث:** تحول العديد من الشركات العائلية المغلقة إلى شركات مساهمة مفتوحة للجمهور للمساهمة في رؤوس أموالها، رغم هذا التطور الملحوظ في عدد الشركات المساهمة التي تشكل تصلب سوق تداول الأسهم في المملكة فإن هذا التطور لا يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية السعودية الفعلية والعديد من الدراسات ترجع ذلك إلى عدة أسباب منها: تخوف المستثمر

السعودي من شراء الأوراق المالية للشركات المساهمة وتفضيل المستثمر الأجنبي للاستمثار المباشر عن الاستثمارات الحافظة.

لكن العيوب الأساسية في ذلك هو عدم وجود بورصة أوراق منظمة ولذلك فإن التطورات الراهنة في مجال الشركات المساهمة تؤكد أننا أصبحنا في حاجة ملحة إلى نظام يتم بمقتضاه تنظيم تداول الأوراق المالية في بورصة فعلية مستقبل محفوف بالمخاطر.

ويؤكد عبد الرحمن إبراهيم الرويتع الاقتصادي المعروف أن مستقبل الشركات العائلية محفوف بالمخاطر والتحديات الجمة وتاريخ الأعمال في الأنظمة الاقتصادية الحرة يقول: إن أغلب الشركات العائلية لا تتجاوز الجيل الثالث وستواجه مخاطر تفكك وتآكل وانتقال الملكية إلى مستثمرين جدد بالسوق والشركات العائلية شقان:

**شركات عائلية (تقليدية):** والتي تعمل في مجال التوكيلات التجارية بالمملكة وتواجه مخاطر أكبر لأنها لا تستمد عنصر بقاءها من ذاتها بل تستمد عمرها ونجاها مت عقود توكيل تجاري محدود المدة وهذا يضاعف التحديات أمامها.

**والشركات الصناعية والخدمية:** وهنا الخطر الداهم أقل على المدى القصير أما على المدى الطويل فستظل تعاني من معضلة استمرارية الجيل الثالث بالسوق ولكن استمرارها يظل مرهوناً بمخاطر الجيل الثالث.

وأكد الرويتع أن انهيار الشركات واستمراريتها يعتمد بالدرجة الأولى على العديد من الأسباب وأبرزها:

1. تطورات السوق والتنافس المحموم.
2. صراع الأجيال في الشركات العائلية.
3. وأشار إلى أن تحول البيوتات العائلية إلى شركات مساهمة هي أنجح الوسائل.

4. ونوه بأن نظام الشركات السعودية الجديد يناقش حالياً آلية جديدة للشركات بمعنى صياغة قانونية جديدة.
5. ويصح الشركات والبيوتات العائلية بالاندماج لأن المنافسة القوية القادمة تدعم ذلك وهذه سنة الحياة.

وعن مميزات تحولها إلى مساهمة يقول أن ذلك يعني تمتعها بإدارة مهنية محترفة، خضوعاً لأنظمة سوق العمل والشفافية والمحاسبة:

1. الالتزام بالمعايير المحاسبية السعودية الدولية.
2. الحصول على تمويل من سوق الأسهم (البورصة).
3. تكوين أعضاء مجلس إدارة من ذوي الفكر الخبرة للمساعدة في توجيه الشركة إلى الأحسن.
4. ويضيف أن أبرز أسباب عدم الرغبة في التحول هو الخوف من فقد جزء من السيطرة المطلقة على الشركة.

## ضد التحول

ويختلف المهندس محمد حسن أبو داوود رجل الأعمال المعروف حول أهمية تحول الشركات العائلية إلى مساهمة، فيقول أنا ضد هذا التحول ما دام الشركة تعمل وفق منهجية وإدارة سليمة وصحيحة 100% وبأسلوب ممتاز والشركات العائلية لها بصماتها في جبين الاقتصاد السعودي ولعبت دوراً بارزاً في دعم اقتصادنا الوطني.

وقال: أن هناك أكثر من 350 ألف مؤسسة وشركة عائلية في السوق السعودية مشيراً إلى أهمية إدارة شركات البيوتات العائلية على أسس سليمة بعيداً عن الصراعات الداخلية التي تهدد نشاطات وأعمال هذه الشركات استمراريتها وعندما تكون الشركة

العائلية قائمة على أسس سليمة ومنظمة (داخلياً)، فهذا يكفل ونجاحها والعكس صحيح.

ودعا إلى أهمية رفع مستوى الأبناء العاملين في الشركة العائلية ليكونوا على دراية بتحديات السوق وتطوراته وتدريبهم ليواصلوا المسيرة بنجاح.

وأكد أبو داوود أن المشكلات الداخلية (تفتك) بالشركات العائلية إذا لم تكن قائمة على أسس راسخة وقوية، مشدداً على أهمية (التنظيم الداخلي) للشركة العائلية حتى يعرف كل فرد من العائلة وضعه في حالة وفاة المؤسس.

## عوائق التغيير

من جانبه يثير المهندس عبد الله حسن عايش القرشي إلى أن أهم مميزات وإيجابيات تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة:

1. ضمان المستثمرين استثمار أموالهم ومدخراتهم فيها.
2. سهولة تملك أسهمها وتوزيعها على الورثة دون أن تتأثر الشركات بموت عميد الأسرة أو أي أحد من المساهمين.
3. توسيع قاعدة الملكية نتيجة لتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.

وحول عدم تفضيل البعض التحول إلى شركات مساهمة قال: إن حب الذات والجشع والرغبة في السيطرة من بعض أفراد العائلة هي دوافع أكيدة يحاول صاحبها أن يحول دون تحويل الشركة العائلية إلى شركة مساهمة حث أنه سيفقد كل تلك الأمنيات التي كان ينطلق لها في حالة التحول لشركة مساهمة.

وعما إذا كانت الشركات المساهمة هي الصيغة المثلى المناسبة لضمان استمرارية الشركة العائلية؟

قال: إن المنافسة التجارية العالمية اللامحدودة أثبتت أن هذا العصر قد تجاوز أحكام الشركات المحدودة والتضامنية والمؤسسات الفردية التي تدار بنظام عائلي حيث أن السمعة التجارية والعلاقات الخارجية للشركات أصبحت تشكل القوة الاقتصادية والوجه الأسلم للاستقرار والطمأنينة.

فالشركات المساهمة هي وحدها التي يمكنها أن تواجه المستقبل وأن تكون الوجه المشرق لاقتصادنا يتعامل معها المواطن بثقة وتتعامل معها الجهات الخارجية بأمان.

إن التكتلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم قد تجاوزت الأفراد إلى الدول وأسواقنا مفتوحة للعالم وعلينا مواجهة جبهات عديدة على المستوى الدولي وليكن معلوماً لدينا جميعاً أن إمكانية الدفاع عن وجودنا لا تكون إلا بالشركات المساهمية التي تشكل مجموعات لها قوة تفاوضية في صنع القرارات الاقتصادية للمجتمع.

فالمستقبل للشركات المساهمة حيث الاندماج والتكاتف والتكامل والتضامن لبناء أجيال تواجه التحديات المستقبلية.

## المنازعات والمحاكم

ويقول الكاتب الاقتصادي أحمد محمد طجاشكندي: أنه وعلى ضوء التحديات الراهنة لا أرى مستقبل الشركات والبيوتات العائلية يبشر بالخير إطلاقاً والأسباب هي:

1. المنازعات والمحاكمات من قبل أفراد العائلة التجارية بعضهم البعض تزداد يوماً بعد يوم مع الأسف وبهذا تنفض هذه البيوتات سريعاً.
2. ورثة أصحاب هذه البيوتات التجارية الضاربة في أعماق تاريخ المملكة، وهي مصدر عزتنا وفخرنا تكاد تدخل (الدنيا) قلوبهم ولا يحركون ساكناً
3. وزارة التجارة والجهات الحكومية المعنية بهذه البيوتات لا يفعلون شيئاً إزاء الحد من هذه المشاكل.

وحول المزايا من وراء تحويل هذه البيوتات التجارية القديمة إلى شركات مساهمة قال إنها لا حصر لها ولا عد لها المهم هو حسن النية والعمل بجد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وبقاء هذه البيوتات والطرق سهلة وبالإمكان تطبيقها بيسر:

1. إصدار تشريعات وأنظمة للمحافظة على هذه البيوتات وتطبيقها حالاً بعد تسوية الأوضاع المالية بين الشركاء بكل دقة ودون مجاملات تعصف بكيانها الأساسي.
2. وإلزام جميع الأطراف بقبول وتنفيذ قرارات الجهات الحكومية دون تخاذل أو تباطؤ.
3. وتفعيل وتحديد أوجه نشاطها والتخصيص كمبدأ لنشاطات هذه الشركات المساهمة الجديدة.
4. وإتباع مبدأ التشجيع لكل شركة محولة من بيت تجاري قديم إلى مؤسسة تجارية مستقلة.

وقال: إنه لا يوجد تاجر حذق لا يرغب في تحويل بيته التجاري القديم إلى مؤسسة أو شركة مساهمة إذا كان همه ورغبته تحقيق أرباح معقولة لا احتكارية.

ويقول محمد مصطفى بن صديق خبير الاستشارات الإدارية أن الشركات العائلية تعتبر إحدى ركائز الاقتصادي، فهي موجودة بنسب متفاوتة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية والنسبة تتراوح ما بين 20% إلى أكثر من 80% من الشركات المسجلة، وهي تساهم بنسبة كبيرة من الناتج القومي قد يصل إلى 70% في بعض الدول وهناك شركات عائلية كبيرة أصبحت عالمية ومتعددة الجنسيات ومثال على ذلك شركات فورد وماركوني وبنيتون وجوتشي وايف سان لورانس وغيرهم كثير.

ومن نسب الشركات العائلية في بعض دول العالم في الشركات المسجلة.

في المملكة المتحدة 75% وأسبانيا 80% وسويسرا 85% والسويد 90% وإيطاليا 95% ,

من ذلك يمكن النظر إلى مدى ما تساهم فيه هذه الشركات من إيجاد وظائف عديدة تختلف حسب حجم الشركة (كبير، متوسط) ومن المعلوم أن أحد أهم أعمدة النجاح في استمرار هذه الشركات هو:

- وجود مناخ عائلي متماسك ومتضامن.
- ترابط في العلاقة بين العاملين.
- غياب التناقض بين العلاقات العائلية والأهداف العائلية.
- الالتزام القوي بأهداف الشركة
- الشعور العميق بروح الانتساب.

كل ذلك يؤدي إلى خلق حماس شديد لخدمة الشركة وبالتالي خدم عملائها الذين سوف يرتبطون بها بعلاقات جيدة ومستمرة.

## الخلافات في جيل الوراثة

وقال إننا نرى كثيراً من الشركات الناجحة تصل إلى نهاية حياتها عند انتقاله من جيل المؤسسين إلى أول جيل من الورثة فما يكاد الموت يغيب المؤسسين حتى يسارع جيل الورثة إلى تقسيم الشركة أو حتى توزيع التركة وإلغاء الشركة وذلك بسبب خلافات فيما بينهم أو ربما وجود عدم الثقة، وكل ذلك يعود من وجهة نظر البعض إلى أن المؤسسين اهتموا بإنجاح الشركات دون الاهتمام بتنشئة جيل لقيادة التالي وذلك يعني عدم العناية بالإدارة وبنائها وجعلها في مستوى تنظيمي قوي يستطيع أن يصدم أمام العواصف

والتيارات السلبية وهذه فرصة لأن يكون هناك اهتمام بأمر هام جداً وهو العمل على إيجاد تنظيم إداري داخلي ترتكز عليه تلك الشركات بحيث لا تتأثر بالخلافات الشخصية عند انتقال الملكيات إلى الجيل التالي.

صحيح أن الأزمنة تختلف فما كان بالإمكان نجاحه أيام فترة الوفرة (الطفرة) دون وجود شكل من أشكال التنظيم، فإن استمرار ذلك النجاح في فترة ما بعد الوفرة يحتاج إلى جهد إداري تنظيمي حتى تستمر تلك النجاحات وتكون تلك الشركات ركيزة اقتصادية للمجتمع.

وأضاف أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى نجاحات من ذلك أن الرواد كانوا يستعينون برجال مؤهلين من ذوي الكفاءات وأساس اختيارهم هو مدى كفاءتهم وايضاً لدى الرواد مقدرة على التعرف على إمكانيات العاملين فهم لا يخلطون عند التوجيه بأداء عمل ما أن يقوم أي شخص لا يقع العمل المطلوب ضمن تخصصه أو حتى خبرته فالكهربائي لا يمكن أن يعمل سباكاً، والنجار لا يمكنه إصلاح محرك، والمتخصص في المحاسبة لا يمكنه الإشراف على تكليف الأعمال إلى من هم قريبون منه وحاصلون على ثقته فيعطي الخبز لغير الخباز وبالتالي تكون النتائج هي تكرار المحاولات وتحمل تكلفة ذلك وتأتي النهاية إن ما كان يمكن عمله وإنجازه بقيمة محددة من قبل ذوي المعرفة والتخصص تصبح قيمته مضاعفة ولا يستطيع المنافسة أو البقاء والاستمرار.

99 % عائليـــة

من جانبه قال أمين عام الغرفة التجارية والصناعية المكلف بجدة محمد بن عبد الله الشريف: إن الشركات العائلية تعتبر من أهم العناصر المؤثرة على اقتصاديات أي دولة في العالم، وليس المملكة وحدها بل يمكن القول أن بداية النهضة الاقتصادية في جميع دول العالم كانت المبادرة فيها والقيادة للشركات العائلية، وهناك أكثر من 450 ألف منشأة

اقتصادية مسجلة في المملكة 99 % منها مؤسسات عائلية في الوقت الذي لا تزيد عدد الشركات المساهمة عن 40 شركة، وتمثل الشركات العائلية 80 % من شركات العاملة في العالم وتساهم بـ 45 % من الناتج القومي لدول العالم، أما في الوطن العربي فالشركات العائلية تسيطر على 62% من الأنشطة التجارية والصناعية والمالية المحلية والخارجية، فيا عد البترول، وهناك عديد من شركات مساهمة كبرى التي تخضع لسيطرة مالية وتشغيلية من الشركات العائلية، إن مبدأ الفصل بين الإدارة والملكية كان مرحلة تالية من تطوير الشركات العائلية حيث أدى الدمج بين الملكية والإدارة إلى ظهور بعض المشاكل في إدارة هذه الشركات وتنمية قدراتها التنافسية.

وحول مزايا وإيجابيات تحول الشركات العائلية على الاقتصاد السعودي قال: إن الشركة العائلية هي الشركة التي يعمل فيها شخصان أو أكثر، بينهما صلة عائلية ويملكه أحدهما أو كلاهما ويتميز أداؤهما بتوافر عناصر الأمانة بين العاملين خاصة من أفراد العائلة والولاء وسرية العمل وعدم تسربها إلى المنافسين والأمان الوظيفي لأفراد العائلة وتوفر عنصر الرقابة المباشرة على الأعمال ووجود ثقافة للمنظمة يتبعها جميع العاملين (ثقافة العائلة) ويحافظ عليها باستمرار وقوة العمل الجماعي والمشاركة في الإدارة من قبل أفراد العائلة بصفة خاصة.

تتمثل الجوانب السلبية في عمل الشركات العائلية في أن العمل المالي والمحاسبي يقوم به فرد من العائلة أو أحد الأصدقاء المقربين، وتعتبر البيانات المحاسبية سر مغلق، ومن ثم فإن حساب المؤشرات المالية يخضع أساساً لميول ورغبات أصحاب الشركة وأهدافهم الخاصة غير المعلنة والتي قد تتعارض مع الأسس العلمية وتتسم هذه النظم المالية بالبدائية وعدم التطوير ويعتمد في تصميمها على رغبات أصحاب الشركة، وعدم دقة الدراسات المستقبلية لتطوير الشركة وعدم دقة أساليب تقييم المنظمات العائلية من حيث القدرة المستقبلية على تحقيق الربح ومن ثم القدرة المستقبلية على المنافسة مع

الشركات الأخرى والقيام بتوسعات غير مدروسة في الطاقة الإنتاجية، وهناك شركات ظلت محتفظة بأوضاع مالية لا بأس بها. وفجأة بدأ الموقف المالي في التدهور من فترة إلى أخرى. وباستقصاء الأسباب تبين أن المنظمة أغفلت الاهتمام بالجودة، أو رضاء العملاء، أو العاملين من ذوي الكفاءة، وأحياناً ظهور شركات عالمية منافسة استطاعت في غفلة من الزمن أن تلتهم القدر الأكبر من حصة السوق، ومن واقع التجربة في الشركات العائلية يحظى هذا العنصر بأهمية فعلاً لكن الوسائل المستخدمة تفقد هذا العنصر فعاليته، بل وأهميته فالتعرف على السوق والعملاء بالاتصال الشخصي وغالباً ما يركز على مجموعة من العملاء. ولا يسعى إلى جذب عملاء جدد ويتم التعرف على العملاء بواسطة أفراد من العائلة في حده الأدنى، وقد يتم مرة واحدة عند بداية النشاط أو التوسع في النشاط عليي أكثر تقدير، وقليلاً ما يتم الاهتمام بخدمة ما بعد البيع، والتركيز على نقل الخبرات الشخصية لأفراد العائلة من فرد إلى آخر، ومن السهل جداً التعرف على النمط التسويقي للشركة العائلية مما يساعد المنافسين على وضع الاستراتيجيات المضادة لهذه الأنماط، تطوير العمليات الداخلية يحتاج إلى دراسات، ومن ثم يعتبره البعض وفي الشركات العائلية عنصر تكلفة قد تقلل العائد على رأسمال المستثمر، ومن ثم يكون التأجيل من فترة إلى أخرى بحجة أن استخدام الأموال في الإنتاج وزيادته يكون أفضل من الإنفاق على الدراسات والبحوث في بعض الحالات يكون جيل الشباب مهتماً بهذه العملية، ولكن القرارات التنفيذية دائماً في يد السلطة الأعلى التي قد تعارض التطوير بحجة زيادة النفقات.

الهياكل التنظيمية وفي الشركات العائلية هياكل كلها هرمية على رأسها كبير العائلة – المؤسس للشركة – صاحب أكبر حصة في رأس المال مع كبر السن يكون هذا المنصب شرفي ويكون الجيل الثاني (الصف الثاني في التنظيم) هو متخذ القرار، وجود صراعات تنظيمية عائلية بين الأجيال، توجد حالات تغير سلمي بين الأبناء والآباء تحول الأب إلى

دور المستشار رغم وجوده على قمة الهيكل التنظيمي، أحياناً تتغلب سطوة الأب (تأييد العائلة والبيت) ضد الأبناء وتزداد سلطة الأب ويقل التفويض حتى للأبناء.

وعما إذا كانت الشركات المساهمة هي الصيغة المثلى للحفاظ على استمرارية الشركات العائلية أم أن هناك صيغة أخرى قال: إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب التعرف أولاً على العناصر التي تمثل ثقافة الشركات العائلية من ناحية الفرد، كبير العائلة، المؤسس هو الأساس الذي يحكم التنظيم، وهو المرجعية لجميع القرارات أو التطوير (وذلك لمجموعة شركات العائلة) المنهج الإداري السائد (لا أريكم ألا ما أرى) التأثر بالمشاكل العائلية وامتدادها إلى الشركة ثم إن الولاء للعائلة هو ولاء للشركة.

لأنه ولاء لمؤسسي الشركة، فالشركة العائلية تحمل عنصر الفناء أو الانهيار منذ البداية من حيث ارتباطها بفرد معين، هذه العناصر تجعل آفاق التطوير صعبة لأن مقاومة التغيير والتطوير شديدة ومتأصلة في ثقافة الشركة العائلية والعمر الافتراضي للشركات العائلية بين 20 – 30 عاماً.

هناك شركات عائلية أخذت بالمناهج الإدارية الحديثة والسليمة في إدارة المشروعات الكبيرة، عن طريق الاستعانة بخبراء خارجيين دوليين، حيث حدد لهم المسؤولية الإدارية والفنية وهدف محدد للإنجاز، هذه الشركات تم فيها الفصل بين الملكية والإدارة بالنسبة لهذه المشروعات، ومن ثم تعديل ثقافة الشركة العائلية والتنازل عن الإدارة لذوي الخبرة في مجال معين، فالعنصر الأول للتطوير هو الفصل بين الملكية والإدارة هذا الفصل يمكن من تحديد مسؤولية الإدارة عن تحقيق أهداف محددة، ومن ثم قيام جهة الإدارة بعمل الدراسات والأخذ بأسباب تعظيم العائد الذي يمثل معيار البقاء في الإدارة أم لا، العنصر الثاني هو التركيز على النظم أكثر من الأفراد فالنظم تضمن الاستمرار والاستقرار، وعدم التعرض لتقلبات آراء وأهواء الأفراد، العنصر الثالث هو الاهتمام برأس المال البشري، خاصة بعد أن ثبتت فعالية هذا العنصر في زيادة كفاءة

الشركات وقدرتها التنافسية، بغض النظر عن مدى علاقة هذا العنصر بدرجة القرابة إلى العائلة، يمكن في هذا المجال أن تكون الأولوية لأفراد العائلة بالتأكيد إذا كانت درجة كفاءتهم تتساوى مع الآخرين، إذا توافرت هذه العناصر الثلاث فإنه من السهل تطبيق المنظومة المتكاملة لتقييم أداء المنظمات على الشركات العائلية، وزيادة قدرتها التنافسية مع الشركات الأخرى.

## الاندماج هو الحل

ويقول المستشار القانوني خالد سامي أبو راشد أن ضمان استمرارية هذه الشركات يعتبر من الركائز الأساسية لمواجهة تحديات هذا العصر، وكوننا نتحدث عن شركات عائلية فمعنى ذلك أننا انتقلنا من مرحلة المؤسسة التجارية التي يملكها الفرد الواحد (صاحبها) وهي مرحلة غير آمنة كون أن هذه المؤسسة قد تنتهي بوفاة صاحبها وبالتالي القضاء على صرح تجاري استمر لعشرات السنوات إلى مرحلة آمنة وهي مرحلة الشركات وذلك بتحويل المؤسسة إلى شركة بمشاركة أفراد العائلة (على سبيل المثال)، وبالتالي ضمان الاستمرارية باعتبار أن الشركة لا تنتهي بوفاة أحد الشركاء وإنما تظل قائمة ومستمرة بوجود بقية الشركاء وهذه هي في حد ذاتها خطوة جيدة نحو مواجهة التحديات المستقبلية من خلال ضمان الاستمرارية بتحويل المؤسسة إلى شركة عائلية.

وحيث نعيش الآن مرحلة الاندماجات بين الشركات فضلاً عن قرب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي تطبيق مبدأ البقاء للأقوى فلا بد من أخذ ذلك في الحسبان ودراسة مبدأ الاندماج بجدية لتكوين كتل تجارية اقتصادية قوية لمواجهة التحديات.

## الشركات المساهمة

ويقول الدكتور محمد المطلق الاقتصادي المعروف أن الشركات العائلية قد تنتهي برحيل المؤسس وتختلف من شركة إلى شركة أخرى، والضمان الأول لاستمراريتها في السوق هو تحولها إلى شركات مساهمة راسخة.

وأكد المطلق أن إدخال مفهوم الإدارة ليس مرتبطاً بالملكية، والجيل الثاني والثالث ليس بذكاء الجيل الأول.

وحول رفض البعض التحول إلى شركات مساهمة قال لا زالت لدينا العقلية التجارية القديمة في تفكيرها وإدارتها ولم تتغير النظرة إلا على مستوى محدود جداً، وهناك مشاكل في الحصول على كفاءات جيدة في إدارة الشركات وحتى الآن أثبتت التجارب في العالم العربي أن إدارة الأفراد أفضل من إدارات الشركات بمعنى أن أصحاب الشركات العائلية أفضل وأكثر كفاءة نتيجة التنظيمات الإدارية في الشركة المساهمة ركيكة وليس لها تاريخ في تطور معظم الشركات المساهمة بينما الشركات الناجحة في السعودية (عائلية أو خاصة) وضعها الاقتصادي وسلامتها مالياً ممتازة.

وأكد أن الشركات المساهمة في أفضل الصيغ المثلى، ولا يمنع إذا كانت (مغلقة) في البداية ثم (مساهمة عامة) فيما بعد، ولكن هناك مشكلة في نظام الشركات المساهمة القائمة.

وطالب وزارة التجارة أن تطور قوانينها وأنظمتها لتواكب المرحلة الحالية والمستقبلية والاستفادة من الأخطاء التي حصلت في الماضي وحبذا لو قامت لجنة علمية تجارية قوية لدراسة أسباب فشل الشركات العائلية في الماضي مشيراً إلى أن هذه البيوتات العائلية لها دور كبير في خدمة الاقتصاد السعودي.

ويقول المحلل الاقتصادي مصطفى عبد اللـه تميرك أنه للأسف الشديد ما نسمعه عن تفكك بعض الشركات العائلية بسبب وفاة كبيرها وما يحدث بعدها، والمستقبل مخيف لهذه الشركات وما تواجهها من تحديات جمة في المرحلة القادمة، وهناك بعض الشركات والبيوتات العائلية التي حقق نجاحاً كبيراً وأرباحاً نثل سدافكو والفتيحي والراجحي ووزارة التجارة تسعى جاهدة لتحويل هذه الشركات العائلية إلى مساهمة تهدف حماية استمرارها في حالة عدم تحويلها إلى شركات مساهمة في السنوات القادمة، وفي ظل تحديات العولمة، فلا شك سيواجهون تحديات كبيرة خاصة الشركات التي لديها وكالات عالمية.

أما إذا استمروا بهذا الوضع الراهن فسنجد أن الجيل الثالث سيواجه تآكل بعض الشركات مشيراً إلى أن هذه الشركات العائلية لعبت وتلعب دوراً هاماً في خدمة الاقتصاد الوطني.

وطالب تميرك وزارة التجارة تسهيل ويسير الإجراءات لهذه الشركات والأخذ بيدها محذراً من المبالغة في تقييم الممتلكات والموجودات لأصول الشركات وبعد تحويلها إلى شركة مساهمة حتى تكون على أسس سليمة وصحيحة.

وعما إذا كانت الشركات المساهمة هي الصيغة المثلى أم أن هناك صيغة أخرى؟

قال: إن الشركات المساهمة تعد هي الوسيلة الناجعة لاستمراريتها وكذلك تطورها في المستقبل المنظور وعقب نشر ميزانيتين متتاليتين كاملتين وبالتالي طرح أسهم الشركة للتداول بالسوق المحلي وبعد موافقة الجهات المختصة على هذا التحول. وأشار إلى أهمية الرقابة على أعمال الشركات المساهمة حتى تظهر بالصورة التي ينشدها المساهمون مطالباً بالفصل بين الملكية والإدارة بهدف ضمان استمرارية الشركة. واستغرب تميرك لعدم توفر حق الرقابة العائلية على الشركات المساهمة ما عدا القطاع

المصرفي وبعض القطاعات الصناعية الأخرى مع ضرورة زيادة الشركات المساهمة الخدمية.

وعن رفض البعض هذا التحول قال: إن عدم الرغبة في التحول إلى شركات مساهمة يأتي من:

1. حرص الجيل الثاني من أبناء العائلة على إدارة دفة الشركة لوحدهم.
2. اعتماد بعض الشركات العائلية على أن خبرتهم وتجاربهم الطويلة كافية باستمرارية نشاط الشركة وتطورها.

وعن مزايا التحول إلى شركات مساهمة، أكد أن المزايا عديدة لهذا التحول وأما أبرزها فهي:

1. ضمان استمرارية الشركات المساهمة أمام رياح العولمة.
2. توسعات الشركة المساهمة في مدن المملكة والعمل على تسهيلات مصرفية ومالية.
3. دعم تواجدها التنافسي بقوة السوق المحلي وترسيخ منتجاتها وخدماتها.

## العولمـــة في مصـــر

### نحو رؤية استراتيجية لاستجابة مصر لتحدي العولمة

تتضح أهمية طرح رؤية إستراتيجية لاستجابة مصر لتحدي العولمة من حقيقـة أن إنجازات وإخفاقات مصر الحديثة والمعاصرة قد تأثرت بما حفلت به البيئـة العالميـة مـن تحولات اقتصادية وغير اقتصادية، منذ دخلت مـصر في صراع التـدخل الأوروبي في القـرن التاسع عشر، ومرورا باحتلالهـا في عـصر الاسـتعمار، ثـم اسـتقلالها في زمـن صـعود حـرك

التحرر الوطني، وحتى ما تجابهه مصر من تفاعل مع منظومة للعولمة في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ويفضي ما يسود من قراءات أيديولوجية للبيئة العالمية إلى ما يشبه الإجماع القومي على أن المؤامرة والاستهداف يتحملان مسؤولية وأدت محاولات مصر المعاصرة للحاق بالعصر طوال القرنين الماضيين. وتؤكد بداية أننا لا ننفي واقع ما سعت وتسعى إليه قوى الهيمنة العالمية من سيطرة وإملاء، لكن نجاح هذا السعي ليس قدراً محتوماً في النظام العالمي الراهن إذا ما اتخذ قرار وطني بالتأقلم الإيجابي الفاعل مع معطيات ومتغيرات العولمة.

والواقع، أن مأزق مصر في مجابهة تحديات عصر العولمة، أي تحقيق الاندماج المتكافئ الممكن ومجابهة أخطار التهميش المحدق، يكمن في أنها تتراوح في الحاضر كما في الماضي بين موقفين متعارضين: إما تجاهل ما يجري في البيئة العالمية وكأن بالمقدور تجاهله، وهو ما لم ولن تتمكن منه؛ أو تحميل المؤامرة والاستهداف مسؤولية ما تعرضت وتتعرض له من إخفاقات، وهو ما ينفيه تاريخ وخبرة مصر والعالم من حولها.

ورغم أن العولمة ظاهرة لم تكتمل تشكلها بعد سواء في بعدها الاقتصادي المركب أو بأبعادها المتعددة المتشابكة  فقد شملت العالم بأسره وبدرجات متفاوتة في سرعتها وبتأثيرات متباينة في حصادها. وتكشف قراءة الواقع أن العولمة الاقتصادية قد زحفت نحو الاقتصاد المصري شأن غيره من الاقتصادات، وإن بدرجات متفاوتة من جانب، وأن الاقتصاد المصري قد تقدم نحو هذه العولمة شأن غره من الاقتصادات وإن تدريجياً وجزئياً من جانب آخر.

وفي تقديرنا أن العامل الداخلي هو العامل الأكثر خطورة من منظور تكريس أوتجاوز مأزق تفاعل الاقتصاد المصري مع العولمة الاقتصادية، وبناء عليه فإن الخيار الوطني هو المحدد لمستقبل الاقتصاد المصري، سواء بالتعرض لخطر التهميش أو بقبول

تحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويقتضي حسم هذا الخيار تجاوز موقف القلق السلبي للدولة والمجتمع مع عملية العولمة، أي موقف من يتصور ويتحرك وكأنه لم يكن وليس بمقدوره أن يتأقلم بشكل إيجابي وفاعل مع العولمة، لأنه في المحصلة يجعل مصر تراوح مكانها لتقبع فعلياً مع الخاسرين من العولمة؛ بدلاً من إسراع الخطى للحاق بركب الكاسبين منها.

وفي تقديرنا أن مصر في ضوء التعلم الإيجابي من دروس الماضي والحاضر، وبدءاً من نقاط الانطلاق المتقدمة، التي دفعت الأمة ثمناً باهظاً لبلوغها، لن تستطيع أن تجابه تحديات العولمة بغير تبني رؤية استراتيجية تحسم خيارات وأوليات وسياسات مصر في اتجاه ولوج طريق التأقلم الإيجابي الفاعل مع معطيات ومتغيرات العولمة انطلاقاً من القدرات الوطنية المتاحة والكامنة. نقصد رؤية إستراتيجية غايتها الرئيسية هي: تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل، أي الكفاءة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والديمقراطية السياسية والأمن القومي وثقافة احترام الآخر، وذلك بدءاً من بناء وفاق وطني يتبنى خيار استكمال بناء اقتصاد السوق: مفتوحاً، ومتقدماً، ومنضبطاً، واجتماعياً، ومنيعاً.

وفي البرهنة على سلامة ما نطرحه، نحاول في هذه الورقة استناداً إلى تحليل موضوعي نقدي يحدد ما تحفل به العولمة من فرص ومكاسب وإمكانيات، أو قيود وخسائر ومخاطر. ويستند هذا التحليل إلى منهج الاقتصاد السياسي من أجل: تقديم تشخيص علمي لمفهوم وجوهر وتحديات العولمة الاقتصادية، وكشف علاقات السبب والنتيجة التي تفسرها عملية وإدارة وحصاداً من جهة؛ وتلخيص التحديات الاقتصادية للعولمة في أبعادها غير الاقتصادية من جهة ثانية؛ واستخلاص الاستنتاجات والتعميمات النظرية الواجبة لاستجابة مصر لتحديات العولمة، وخاصة تحديد التهديد الرئيسي المترتب على التفاعل السلبي معها، من جهة ثالثة.

وانطلاقاً من مسؤولية الفكر الإستراتيجي المصري في مجال المساهمة في هذا التحليل، وبهدف صياغة رؤية إستراتيجية مصرية تستجيب لمقتضيات التفاعل الإيجابي مع تحديات العولمة، نحاول في هذا المقال الإجابة على الأسئلة التالية:

**أولاً:** ما هي أسباب تعثر محاولات التنمية الاقتصادية في مصر؟ ومن أين تبدأ التفاعل مع العولمة الاقتصادية؟.

**ثانياً:** ماذا نقصد بالعولمة الاقتصادية؟ وما هي التحديات التي تجابه الاقتصاد المصري في عصر العولمة الاقتصادية؟.

**ثالثاً:** ما هي الاستجابة الوطنية المصرية لتحديات العولمة الاقتصادية بدءاً من البيت؟.

**رابعاً:** كيف تشارك مصر في المجابهة العالمية لتحديات العولمة الاقتصادية؟

**خامساً:** ما هي الاستجابة الوطنية المصرية لتحديات الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة؟

**وأخيراً:** هل تتوافق الخيارات المصرية البديلة مع غايات التقدم الشامل في عصر العولمة؟

## أولاً: أسباب تعثر الاقتصاد المصري ونقاط انطلاقه في التفاعل مع العولمة الاقتصادية

يقال بحق أن الحاضر صورة من الماضي والمستقبل صورة من الحاضر، ولذلك فإن إيجاز دروس الماضي وحقائق الحاضر من منظور يبرز تأثير كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على المحاولات الكبرى للتنمية والتصنيع في مصر المعاصرة خلال القرنين الماضيين من عهد محمد علي باشا بدءاً من عام 1805 إلى عهد الرئيس حسني مبارك حتى عام 2005 يمثل مقدمة منطقية وتاريخية تسبق عرض التحديات الاقتصادية

التي تواجه مصر في عصر العولمة، وطرح الرؤية الإستراتيجية لأهداف ووسائل استجابة مصر لتحديث العولمة.

**1. تأثير البيئة العالمية على التنمية الاقتصادية في مصر المعاصرة.**

في قراءة تاريخ مصر المعاصرة تبرز ثلاث محاولات كبرى للتنمية والتصنيع في مصر؛ تعاقبت منذ تأسست الدولة المصرية الحديثة تحت ولاية محمد علي باشا (1805 – 1848). ورغم ما حققته تلك المحاولات من إنجازات رائدة بمقاييس زمنها أو مقارنة بنقاط انطلاقها، فقد أخفقت جميعها في استكمال مهمات التنمية والتصنيع وفق المعايير العالمية في زمنها ومقارنة بالتطلعات الوطنية حينها.

ونرصد، أولاً: محاولة التنمية والتصنيع الحكومي؛ إقطاعية النمط، التي تمت في عهد محمد علي، وتزامنت مع التصنيع المبكر لليابان. ونسلم بأن سياسة الباب المفتوح التي فرضها التدخل الأجنبي مع صعود النظام الاستعماري العالمي كانت عاملاً رئيسياً في إخفاق هذه المحاولة للتصنيع المبكر في مصر، ورغم توسع الزراعة التجارية، وتضاعف التجارة الخارجية، ونمو السوق الداخلية، وظهور صناعات آلية جديدة خاصة في عهد الخديوي إسماعيل، وتراكم الثروة النقدية المتاحة للتراكم الصناعي الرأسمالي، وغير ذلك من مقدمات ميلاد الرأسمالية في الصناعة في القرن التاسع عشر، فقد تأخر الانقلاب الصناعي الرأسمالي في مصر نتيجة للاحتلال البريطاني وما فرضته الإدارة الاستعمارية البريطانية من قيود على تصنيع مصر، وخاصة صناعة النسيج من القطن محصولها الرئيسي.

لكن الأهم، أن الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية هي التي حالت دون التطور اللاحق للتصنيع الإقطاعي على أسس رأسمالية كما جرى في التاريخ الأوروبي، لأن سياسة احتكار الدولة حرمت الصناعات الحرفية من فرص تحقيق التراكم الرأسمالي وكادت تصفيها. وأما الحائزون الأجانب على رأس المال التجاري والربوي، فقد فضلوا

الاستفادة من فرص التربح من ريع القـروض الربويـة ومكاسـب التجـارة الخارجيـة بـدلاً مـن التحـول إلى رأسمال صناعي وتحقيق الربح بتمويل الصناعة الحديثة. ولم يقدم كبار ملاك الأرض الإقطاعيون الحـائزون على الثروة النقدية المتراكمة من إنتاج وتصدير القطن على الاستثمار الصناعي إلا متـأخراً وجزئيـاً؛ مفـضلين الاستخدامات الاستهلاكية التبذيرية إقطاعية الطـابع. أضـف إلى هـذا، التـأثير الـسلبي للـسياسة الخارجيـة لمحمد علي، التي دفعت إلى اصطدام طموحاته الإمبراطوريـة مـع الأطـماع الأوروبيـة التوسـعية مـن زمـن تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية.

والثانية: محاولة التصنيع الرأسمالي، وطنية الركائز التي جرت بفضل الدور التأسيـسي لبنـك مـصر تحت قيادة طلعـت حـرب، ومكنـت الـصناعة التحويليـة المـصرية مـن شـغل موقـع متقـدم بـين البلـدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة. ورغم تحقيق هذا الإنجاز التاريخي بفـضل الاسـتقلال الـشكلي الـذي انتزعته مصر في أعقاب ثورة (1919) وما ترتب عليه من تعديلات تدريجية وجزئية في السياسة الاقتـصادية مواتية التصنيع، فقد جرى قطع الطريق على هذه المحاولة للتـصنيع الرأسـمالي الـوطني حـين ربـط البنـك الأهلي المصري - الإنجليزي ملكية وإدارة - إقراض بنك مصر في أزمته عشية الحرب العالمية الثانية بوقـف دوره في تأسيس الصناعات.

لكن الأهم، أن الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجيـة المـصرية كانـت العامـل الحاسـم للمـرة الثانية في وادي التصنيع الرأسمالي الوطني بفضل الدور التأسيـسي لبنـك مـصر وطلعـت حـرب، وكـان تواطؤ الأسرة المالكـة وغيرهـا مـن كبـار مـلاك الأرض أشـباه الإقطـاعيين، وموقـف النخبـة الرأسـمالية الأجنبية المهيمنة في الاقتصاد المصري، العامل الرئيسي في فرض الحكومة المصرية قانون دعم بنك مصر بشروطه التي جمدت دوره التأسيسي للصناعة الرأسمالية الوطنية. وإلى جانب تضارب مصالح النخبـة الرأسمالية المـصرية باعتبـارهم كبـار مـلاك أرض وشركـاء لـرأس المـال الأجنبـي ورجـال صـناعة في آن

واحد، تضافر ما سبق مع قيود البيئة شبه الإقطاعية وقيود التبعية الاقتصادية ليكرس مشكلات التمويل والتسويق التي حاصرت التصنيع في مصر.

والثالثة: محاولة التنمية والتصنيع المستقل اشتراكية التوجه التي تحققت بقيادة الدولة والقطاع العام واقتصاد الأوامر في عهد عبد الناصر، ووضعت مصر في مقدمة البلدان النامية المستقلة من حيث مستوى التصنيع. ورغم ما أتاحته علاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفييتي السابق من فرص لتصنيع مصر، فقد تعرضت سياسة التصنيع المستقل اشتراكية التوجه لحصار اقتصادي غربي، ثم لقيت ضربة قاصمة مع هزيمة يونيو في مواجهة العدوان الإسرائيلي والمساندة الأمريكية له.

لكن الأهم: أن الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية المصرية كانت العامل الحاسم للمرة الثالثة في وادي محاولة تصنيع مصر بقيادة الدولة والقطاع العام. فقد حرم الاقتصاد المصري من التراكم التاريخي لخبرة رواد التصنيع الرأسمالي الوطني، وجرى وادي الرأسمالية الصناعية الوطنية بدلاً من أن تبقى إضافة إلى القطاع العام الصناعي.

كما تأخرت مصر عن التحول من إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات في اقتصاد حمائي إلى إستراتيجية التصنيع في اقتصاد مفتوح قادر على التصدير، ودخل اقتصاد الأوامر في مأزق حاد بعد استنفاد قدرته على تعبئة وتنمية الموارد. كما تصاعد الصدام بين النظام الناصري والمصالح الأمريكية إلى مدى تجاوز قدرات مصر على مجابهة تداعياته وتخطي حدود مساندة الحليف السوفييتي. وكانت سياسة الانفتاح ومبادرة السلام خيار السادات لتجاوز المأزق الداخلي والخارجي.

وبإيجاز فإن القراءة الموضوعية النقدية لدروس الماضي تثبت حقائق المؤامرة والاستهداف، لكنها تبرهن أيضاً أن العوامل الداخلية المصرية وخيارات السياسة الخارجية المصرية مقارنة بالعوامل الخارجية، هي التي تفسر بدرجة أهم إخفاق محاولات التنمية والتصنيع في مصر في بلوغ هدف اللحاق بعصرها.

**2. نقاط انطلاق الاقتصاد المصري في عصر العولمة الاقتصادية.**

كان الحفاظ على السلام أساساً للتحول الهام في اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، وكان الموقف ضد غزو الكويت عاملاً حاسماً في إلغاء ديون أمريكية وخليجية. وحققت مصر إنجازات هائلة بعون إنمائي غير مسبوق في تطوير بنية أساسية تسمح بإعادة رسم خريطة العمران على أوسع نطاق فوق أرضها، وتطورت صناعة رأسمالية مصرية حديثة في المدن الجديدة. كما نفذت مصر برنامجاً واسعاً للإصلاح الاقتصادي، ارتبط بإلغاء نصف الدين العام الخارجي، وسمح بعلاج اختلالات مالية ونقدية مزمنة وتكوين احتياطي غير مسبوق من النقد الأجنبي، ومكن من قطع شوط هام على طريق التحول من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد السوق بتكلفة اجتماعية محتملة، وتصنيف الاقتصاد المصري بين الاقتصادات الواعدة مع مطلع القرن العشرين.

لكنه كما على امتداد تاريخ مصر الاقتصادي الحديث استمرت العوامل الداخلية السياسية والخارجية المصرية هي الأهم مقارنة بالعوامل الخارجية في تفسير مأزق التنمية في مصر. والواقع أنه لا يمكن تجاهل التداعيات الاقتصادية السلبية التي ترتبت على: العولمة غير المنصفة، والأزمة الآسيوية، وأحداث 11 سبتمبر، وعدم الاستقرار الإقليمي، وغير ذلك من المتغيرات العالمية والإقليمية. لكن مصر دفعت ثمناً اقتصادياً لمواقفها المعارضة لسياسات الإدارة الأمريكية المتحيزة في فلسطين وحربها في العراق. كما عانى الاقتصاد المصري من العمالة من الخارج، والقروض المصرفية المعدومة، والتوظيف العقاري غير الإنتاجي، والفساد العام والخاص، والبحث عن الريع بدلاً من السعي إلى الربح، ورغم الإنفاق المتزايد على التعليم والصحة والدعم، فقد أدى تواضع النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية والزيادة السكانية إلى تدني مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع معدل البطالة.

وغداة إنجاز المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي انزلقت مصر إلى أزمة ركود وسيولة وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية، لأسباب أهمها: تأخر تنفيذ مهام ما بعد برنامج الاستقرار الاقتصادي، وجريمة قصر الإرهابية، وتدني أسعار النفط في ظل الاعتماد على الدخل الريعي لصادراته وتحويلات العمالة من البلدان النفطية، وانفلات الاستيراد من آسيا المأزومة بدلاً من تقييد اعتماداته واتخاذ إجراءات الوقاية، والإنفاق على مشروعات كبرى ذات عائد طويل الأجل، وضعف القدرة التصديرية بسبب غلبة التصنيع لاحتلال الواردات.. الخ، وفي المحصلة رغم ما تحقق من إنجازات تسمح بالطموح إلى تحقيق انطلاق اقتصادي، ورغم إجراءات الإصلاح المتأخرة، تخلفت مصر عن ركب اقتصاد المعرفة، ولم تتمكن من بناء اقتصاد تنافسي يستطيع أن ينافس وينتصر على العولمة، شأن الاقتصادات الصناعية الجديدة والصاعدة التي سبقتها مصر في معظم تاريخها المعاصر.

## ثانياً: مفهوم العولمة الاقتصادية والتحديات أمام الاقتصاد المصري

لعل العامل الرئيسي وراء مأزق مصر الراهن في التفاعل مع تحديات العولمة الاقتصادية بتعظيم الفرص وتقليص القيود يكمن في افتقاد الرؤية الصارمة لجوهرها. ويرجع هذا في رأينا إلى ضعف صوت من يقدمون على التحليل الموضوعي النقدي في تشخيصها، وغلبة الرؤى الأيديولوجية، التي تنذر بقيودها وخسائرها ومخاطرها، أو تبشر بفرصها ومكاسبها وإمكانياتها. وقد ترتب على هذا أمران: أولهما: افتقاد الرؤية الإستراتيجية التي توضح غايات وأولويات وسياسات وإجراءات التأقلم الإيجابي الفاعل معه تحديات العولمة. وثانيهما: قصور التحديد الواضع لمصالح الأهداف المصرية وغياب الحساب الرشيد لتكلفة وعائد الخيارات البديلة المطروحة للتفاعل مع هذه التحديات.

وفي ضوء ما سبق، يفرض منطق التحليل أن نبدأ بتشخيص العولمة الاقتصادية، باعتبار هذا التشخيص يمثل الإطار التاريخي والنظري لصياغة رؤية إستراتيجية لمستقبل

الاقتصاد المصري، وتحديد المصالح والأهداف المصرية في عصر العولمة. وفي هذا التشخيص: نطرح تعريفنا للعولمة الاقتصادية، ونعرض لما ترتب عليها من تحديات في ضوء التمييز بين عملية وإدارة العولمة، ثم نرصد الحصاد الفعلي للعولمة لنحدد التهديد الرئيسي الذي ينذر به التفاعل السلبي من جانب الدولة والمجتمع في مصر مع العولمة الاقتصادية ومن ذلك:

**1. مفهوم العولمة الاقتصادية**

لقد تقدمت عملية العولمة في مصر وغيرها من البلدان بدون أن تسبق راية الغزو المسلح تصدير السلع والخدمات والاستثمارات، كما جرى في عهد الفتح الاستعماري لمصر وغيرها من البلدان في الأقاليم العاملين القديم والجديد. ونقصد بالعولمة (Globalization) تلك العمليات والسياسات التي تسارعت منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وقادت وتقود إلى تحولات شملت مختلف أبعاد النظام العالمي وشتى مناحي الحياة الإنسانية. وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، ورغم أنها لا تزال في طور التشكيل، أفرزت العولمة ثلاثة تحولات أساسية: أولها: تحول متسارع من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وثانيهما: فتح أو انفتاح – أو إدماج أو اندماج – شتى الاقتصادات. وثالثهما: محاولة تنميط كافة أوجه الحياة الإنسانية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، على الصورة التي يريدها القوى الكبرى المهيمنة.

ومن ثم فإننا لا نقصد بالعولمة الاقتصادية مجرد استمرار ما بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين جرى إلحاق الاقتصاد المصري بالسوق العالمية بتحويله إلى مزرعة قطن وسوق لمنتجات الرأسمالية الصناعية الأوروبية تحت قهر التدخل الأجنبي والاحتلال العسكري البريطاني. لكننا نقصد عملية جديدة نوعياً، تتلخص في عملية فتح أو انفتاح أو دمج واندماج الاقتصاد المصري في عملية العولمة الاقتصادية. وقد تسارعت هذه العملية منذ العقد الأخير من القرن العشرين بفضل سياسات تحرير الأسواق الوطنية

أمام تدفقات السلع والخدمات والاستثمارات والأموال من جهة، وخفض تكاليف هذه التـدفقات وتقلـيص الزمان والمكان في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

وتمثلت المؤشرات الرئيسية لهذه العملية في: تحرير وتنامي التجارة الدولية، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير أسواق الصرف وقطاع المال، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في القرية المالية العالمية.

والأمر أن اقتصاد السوق قد انتصر على اقتصاد الأوامر في المباراة الاقتصادية للإنتاجيـة والتحـديث، وأثمرت عولمة اقتصاد السوق وظائف أفضل وأعلى إنتاجية، وأسهمت في تقليل الفقر العالمي. لكن ما ترتب على العولمة الاقتصادية من إمكانيات وثروات وفـرص ومكاسـب هائلـة تـوزع بـشكل غـير متكـافئ سـواء بالنسبة للمجتمعات أو داخلها، وبقيت غالبية البلدان ومنها مصر بعيدة عن منافع العولمة ومهمـشة عـن إدارتها، وهو ما أدى إلى تكريس النمو غير المتكافئ في غير صالح غالبية البلدان والأقاليم، وتغيير الجغرافيـا الاقتصادية للعالم لصالح قلة منها.

**2. تفسير العولمة الاقتصادية**

في التفاعل مع عملية العولمة ينبغي على الدولة والمجتمع في مصر الانطـلاق مـن فهمهـا باعتبارهـا محصلة لتحولات تاريخية موضوعية من حيث الأساس، تفسرها خمس متغيرات أساسية، وثيقة وذات تأثير متبادل هي:

**أولاً:** الموجـة الأحـدث للثـورة العلميـة التكنولوجيـة، وبالـذات ثـورة تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات بتحقيقها نقلة نوعية في تطور المجتمعات شأن الثـورة الصناعية، ليرتقي المجتمع العالمي من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلومـات، بما يتضمنه الانتقال من تحـولات جذريـة شـملت: هيكـل الاقتـصاد العـالمي،

والتخصص الإنتاجي الدولي، والاعتماد الدولي المتبادل في مصنع عالمي الأقسام، وتقليص الزمان والمكان في السوق العالمية المالية.

**وثانيها**: تداعي المنظومة الاشتراكية وانتصار المنظومة الرأسمالية بعد استسلام الاتحاد السوفيتي السابق في الحرب العالمية الباردة، وهزيمة النظام الاشتراكي في المباراة الاقتصادية مع النظام الرأسمالي، وتداعي نماذج التوجه الاشتراكي ومحاولات التنمية المستقلة. وقد وفر ما سبق قوة دفع غير مسبوقة نحو عولمة التحول إلى اقتصاد السوق، وتراجع وتغير دور الدولة في الاقتصاد، واحتدام السعي المحموم لتعظيم الربح والريع من جانب الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية المهيمنة في السوق العالمي المفتوح.

**وثالثاً**: اختلال هيكل القوة العالمي، في ظل تفوق ساحق للقدرات الاقتصادية والمعرفية والعسكرية والسياسية وغيرها من عوامل القوة الشاملة للدولة لصالح القطب الأمريكي المهيمن، والتفاوت الهائل في توزيع القدرات العالمية بين شتى الدول ومجموعات الدول، ومن ثم تباين قدراتها على إدارة العولمة وخاصة بالمشاركة في وضع قواعدها وهو ما ارتبط بتعاظم ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات دولية النشاط لتقليص سيادة الدولة حسب قدراتها النسبية في مجال صنع واتخاذ القرار في السياسة الاقتصادية.

**ورابعاً**: تبدل الأولويات في البيئة العالمية المتغيرة، بإعلاء غايات التحول إلى اقتصاد السوق المفتوح، وتعظيم تنافسية المجتمعات والشركات، والارتقاء بنوعية التعليم والصحة والحياة، وبناء القدرات الوطنية للبحث والتطوير، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتفعيل المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التحول الديمقراطي، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، واحترام معايير العمل.

**خامساً:** تطور الفكر الاقتصادي وغير الاقتصادي، في تعبيره عن المتغيرات السابقة وتأثيره عليها، حيث برزت مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة وتنمية النوع والتنافسية العالمية والحكم الرشيد.. الخ، وأعيدت صياغة مفاهيم التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتكامل الإقليمي والسيادة الوطنية والأمن القومي.. الخ.

### 3. اتجاهات العولمة الاقتصادية

انعكست المتغيرات السابقة في عولمة للاقتصاديات الوطنية وبينها الاقتصاد المصري وإن جزئياً عبرت عنها اتجاهات ومؤشرات متعددة ومتكاملة في مقدمتها:

**أولا:** عولمة إنتاج السلع والخدمات، حيث يقدر أن حوالي 65 ألف شركة متعدددة الجنسية وحوالي 850 ألف فرع تابع لها تشكل العناصر الرئيسية لمنظومة الإنتاج المعولم، مارس بعضها نشاطه في مصر، وتقوم الشركات بالتنسيق بين الإنتاج في الفروع المنتشرة في سائر أنحاء العالم، كما توظف لصالح المصنع العالمي المتعاقدين المحليين في الباطن، الذين يعملون خارج نطاق المصانع ويستخدمون العمال في منازلهم.

وقد كانت صناعات التكنولوجيا الراقية مثل الإليكترونيات وأشباه المواصلات وما يماثلها، وصناعات إنتاج السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس والأحذية،وصناعات البرمجيات والخدمات المالية ومراكز الاتصالات هي الصناعات الأسرع نمواً وحيث تطورت منظومة للإنتاج العالمي، يتم فيها إنتاج الأجزاء والمكونات في فروع الشركات متعددة الجنسية المنتشرة في العالم. ولكن في هذا المصنع العالمي الأقسام ارتكز إنتاج المكونات من حيث توزيع المحتوى المعرفي والقيمة المضافة إلى توزيع غير متكافئ، حيث بقيت في مركز العولمة دون أطرافه ومنها مصر الأنشطة الأعلى ربحاً للبحث والتطوير والتصميم، إضافة إلى احتكار العلامات التجارية وتحديد مواصفات المنتج والرقابة على نوعيته وتسويقه.

**وثانياً:** عولمـة الـنظم الاقتـصادية والاجتماعيـة، حيـث تـسارعت عمليـة عولمـة الـنظم الاقتـصادية والاجتماعية بإعادة تشكيلها على صورة اقتـصاد الـسوق المفتـوح، وذلـك انطلاقاً مـن إخفـاق اقتـصاديات الأوامر الحمائية وتجارب التنمية المـستقلة في مواصـلة وارتقـاء التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة، بعـد أن حققت معدلات نمو عالية إبان صعودها باستخدام مفرط وغير رشيد للموارد وتجاهـل لاعتبـارات الكفـاءة الاقتصادية، وهو ما حدث في مصر.

لكن التحول إلى اقتصاد السوق تسارع بغير مراعاة للتناسب بين الضرورات الاقتصادية والاعتبـارات الاجتماعية، تحت تأثير الضغوط التي تعرضت لها البلدان المدينة والمتحولة والمأزومة، وهو ما سعت مـصر إلى تفاديه بمراعاة البعد الاجتماعي في مجرى الإصلاح الاقتـصادي في عهـد مبـارك وخاصـة بفـضل الخفـض الكبير لديون مصر الخارجية.

**ثالثاً:** عولمة السياسات الاقتصادية، في ظل تنفيذ اختياري أو إجباري لبرامج صـندوق النقـد الـدولي للاستقرار الاقتصادي، وبرامج البنك الدولي للتصحيح الهيكلي، إضافة إلى تطبيق اتفاقيـات منظمـة التجـارة العالمية لتحرير التجارة. فقد دفع هذا كله وما زال على نحو إعادة صياغة الـسياسات الاقتـصادية الوطنيـة وفق مقتضيات التحول إلى اقتصاد سوق مفتوح. وجاء تبني سياسات العولمة الاقتصادية محـصلة لعوامـل، بعضها حركته المصلحة وساندته القدرة وحفزه الكسب، وبعضها الآخـر كـما في مـصر أمـلاه الأمـل وفرضـه الضعف.

لكن نقل سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي من الحكومات إلى الشركات متعددة الجنـسية والمـنظمات الاقتصادية الدولية قلص السيادة الوطنية وسلطة هيئاتها الوطنية والتمثيليـة. وغـاب التـوازن بـين مبـادئ الديمقراطية وإدارة العولمة، جراء افتقار السوق العالمي إلى مؤسسات ديمقراطية تـشرف عـلى عملهـا عـلى غرار المؤسسات التي توفر المشروعية والاستقرار للأسواق الوطنية.

**رابعاً:** عولمة الأولويات الاقتصادية، أي إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية الوطنية وفق مقتضيات انفتاح الاقتصادات الوطنية وضرورات الاستجابة للتحديات العالمية الجديدة. فقد تبدل الدور الاقتصادي للدول وتعاظم الاعتماد على دور قطاع الأعمال الخاص وآليات السوق، وبرزت أولويات التنمية البشرية بتصفية فقر القدرة والدخل وتمكين المرأة وتطوير التعليم والتنمية المستدامة بحماية البيئة والموارد من التلوث والتبديد، وتعزيز الحكم الرشيد بمحاربة الفساد، وتوفير الأمن الاقتصادي بمكافحة الجريمة الاقتصادية.. الخ.

لكنه مقابل صرامة تغيير الفاعلين الرئيسيين وآليات التسيير في الاقتصادات الوطنية، بقيت الفجوة واسعة بين ترديد وتفعيل الأولويات، خاصة على صعيد التعاون الدولي في مجال الاستجابة للأولويات التي أملتها التحديات الاجتماعية والبيئية والسياسية والأمنية المتصاعدة الملازمة للعولمة، باستثناء الإنجاز في مكافحة غسل الأموال لمحاربة الإرهاب.

**خامساً:** عولمة المفاهيم الاقتصادية، التي تجلت في تبدل مفهوم الأمن القومي بإدراك أسبقية بعده الاقتصادي والتكنولوجي تحت تأثير التعلم من الهزيمة السوفييتية في الحرب الباردة، وارتقاء مفهوم التقدم على أساس ضرورة شموله لمنظومة قيم إنسانية تجمع بين الكفاءة والعدالة والحرية والأمن والهوية، وتحول مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من نزعة للاستقلال عن السوق المالي العالمي إلى سعي لبناء أسس الاندماج المتكافئ في الاقتصاد المعولم.. الخ.

لكن المفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر وفي ظل سطوة المحافظين الجديد لم يستبعد شن الحروب الاستباقية واستخدام شتى أدوات الضغط والتدخل في الشؤون الداخلية لفرض نمط محدد للإصلاح على البلدان العربية وبينها مصر. وجرى تجاهل حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام خصوصيتها الثقافية

واختيار ما يلائم أوضاعها من أنماط اقتصاد السوق وطرق التطوير الديمقراطي. كما فاقم تمايز الاقتصاديات العربية والنامية في عصر العولمة مصاعب بناء التكامل الاقتصادي الإقليمي قادرة على بناء أسس الاندماج المتكافئ في الاقتصاد المعولم، وبقي على الإنفاق الدفاعي مرتفعاً نسبياً بسبب استمرار التهديدات الخارجية.

**4. إدارة العولمة الاقتصادية**

في قراءة العولمة كثيراً ما جرى الخلط في مصر كما في غالبية البلدان النامية بين أمرين: أولهما: عملية العولمة، التي تمثل - كما أوجزنا - محصلة متغيرات موضوعية من حيث الأساس، أي أنها معطي يستحيل تجاهله. وثانيهما: إدارة العولمة، التي تتوقف على قدرات وإرادات وتحالفات الأمم بدرجة حاسمة، أي أنها مجال يسمح بالفعل الإرادي.

ويسمح التمييز بين عملية وإدارة العولمة بتحديد أوضح لفرص وقيود ووسائل إقامة عولمة منصفة.

ويشمل الفاعلون الرسميون وغير الرسميين في إدارة العولمة الاقتصادية ورسم مسارها عالمياً: الحكومات، والمنظمات الاقتصادية والدولية، والشركات متعددة الجنسية، ودوائر الأعمال، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المجتمع المدني العالمي، ووسائل الإعلام وغيرهم. لكن إدارة العولمة الاقتصادية بقت من حيث الأساس في قبضة حكومات وشركات القوى الاقتصادية الكبرى المهيمنة، التي تتخذ القرارات الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي، وتضع قواعده، وتحدد آليات عمل مؤسساته، بما يتوافق مع مصالحها، وفي تجاهل لمعايير الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

وقد اشتد ساعد القوى الفاعلة في إدارة العولمة بتأسيس منظمة التجارة العالمية بدورها غير المسبوق في مجال إدارة تحرير التجارة الدولية وتغيير كل ما يتصل بهذه التجارة من سياسات وتشريعات ومؤسسات محلية في سائر البلدان التي نالت عضويتها والساعية إلى هذه العضوية. كما تعاظم دور مؤسسات بريتون وودز ليشمل نطاق عملها

العالم بأسره. وتعاظم دور الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسية وعابرة القومية في الاقتصاد العالمي سواء بتأثيرها المباشر على اتجاهات ومعادلات تدفق السلع والخدمات والأموال، أو بتغيير حكومات بلدانها الأم عن مصالحها في المنظمات الاقتصادية الدولية والتجمعات الإقليمية والترتيبات الثنائية. وفي ظل الإدارة الراهنة للعولمة الاقتصادية، التي تتم على نطاق لم يعرفه التاريخ سواء من حيث الانتشار الجغرافي السياسي الشامل لجميع البلدان والأقاليم أو من حيث عولمة جميع قضايا التطور الاقتصادي، المحلية قبل الدولية، تقدمت عولمة السوق المصري، وغيره من الأسواق بتحرير تدفقات السلع والخدمات والمال والنقد والائتمان والتمويل والاستثمار.. الخ.

لكن عملية تحرير الأسواق والتدفقات بقيت ضمن حدود ضيقة في مجالين أساسيين لمصر وغيرها من البلدان النامية، هما: تحرير انتقال وإقامة العمل،وتحرير تدفقات واستخدامات المعرفة والتكنولوجيا،وهي القيود التي تزايدت حدة بالنسبة لمصر مع غيرها من البلدان العربية والإسلامية في سياق الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي. أضف إلى هذا، استمرار قيود الحمائية الضبابية الجديدة، التي تجابه تدفق صادرات السلع من مصر وغيرها من البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، سواء بدعاوى الالتزام بمعايير العمل، أو بفرض اشتراطات متشددة، أو بوضع مواصفات فنية متعسفة، أو باتهامات إغراق مغالى فيها.. الخ.

وكانت الإدارة غير المنصفة للعولمة - في وضع قواعدها وتسير مؤسساتها - نتاجاً للاختلال في توزيع القدرات الشاملة، وعدم تكافؤ الاعتماد المتبادل، والتفاوت المتعاظم بين مستويات التقدم الصناعي والتكنولوجي على الصعيد العالمي، وإلى جانب القيود على انتقال قوة العمل، ونقل المعرفة والتكنولوجيا الأحدث، والوصول للأسواق، تجلى عدم الإنصاف في تراجع الاهتمام بمطالب الدول النامية، كما تكشف متابعة أعمال ونتائج الاجتماعات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية وخاصة برنامج الدوحة

للتنمية، واستمرار العون الإنمائي من البلدان الصناعية أقل بكثير من الحد الأدنى اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واستناداً إلى حوارات إقليمية ووطنية واسعة (وبينها الحوار الوطني المصري حول الأبعاد الاجتماعية للعولمة الذي نظمه مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية بالقاهرة) وإلى دراسات واستطلاعات أخرى، يخلص تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، والمعنون عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع إلى أن النظرة إلى العولمة ستستمر باعتبارها صيغة جديدة للسيطرة والاستغلال ما لم تستند إلى القيم الإنسانية المشتركة، وتصبح أكثر إنصافاً بتلبية مطالب جميع الناس من أجل احترام حقوقهم وهويتهم الثقافية واستقلاليتهم وتوفير العمل اللائق وتمكين جماعاتهم المحلية التي يعيشون فيها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويشير التقرير المذكور إلى أن ثمة اعترافاً بأن العولمة تقدم فرص حياة أفضل للإنسانية، ولكن إذا ما خضعت لإدارة أفضل على كل المستويات. ولا يريد أناس أكثر فأكثر في أي وقت مضى أن يتخطاهم قطار العولمة، لكنهم يريدون التأكد من أنه يتحرك بسرعة يمكن أن تستمر الحياة معها، وأنه يتجه إلى حيث يصبح نافعاً لكل الناس وجميع البلدان، وينفي التقرير أن جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ترجع إلى عملية العولمة في حد ذاتها، ويعزوها إلى أوجه قصور في إدارة العولمة، وخاصة بسبب عدم إنصاف القواعد الحاكمة للتجارة والتمويل، ونمو الأسواق العالمية بسرعة لا تتناسب مع تطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لعمل الأسواق بغير تعثر على أساس المساواة.

والواقع أنه إلى جانب تغليب الاعتبارات الاقتصادية والمالية على الاعتبارات الاجتماعية في إدارة العولمة الاقتصادية، برز نقص ديمقراطي خطير جسدته معاناة معظم

البلدان النامية من تأثيرها المحدود للغاية في المفاوضات الدولية حول قواعد وسياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الحاكمة للعولمة.

### 5. حصاد العولمة الاقتصادية

من منظور البعد الاجتماعي للعولمة، الذي يعنى بالوظائف والصحة والتعليم والمشاركة والديمقراطية والرفاهية المادية، أي بعد العولمة الذي يعيشه الناس في عملهم وحياتهم اليومية التي لم تتحقق لشعوب غالبية البلدان النامية وبينها مصر تطلعاتها البسيطة والمشروعة المتمثلة في الحصول على وظائف لائقة وتوفير مستقبل أفضل لأطفالها. ورغم إمكانيات وفرص ومكاسب العولمة الاقتصادية، فقد تدهورت المؤشرات المقارنة - وأحياناً المطلقة - للتنمية البشرية لغالبية سكان العالم، وزاد ضعف قدرة الدولة على توفير الإنفاق اللازم لتنفيذ البرامج الضرورية للتنمية البشرية والاجتماعية. وبقي أغلب السكان بين صفوف الخاسرين من العولمة يعانون من فقر القدرة اللازمة للاستفادة من فرص العولمة الاقتصادية، ويعيشون في مجاهل الاقتصاد غير المنظمة دون اعتراف بحقوقهم، كما تفاقم الاستبعاد الاجتماعي لجماعات متزايدة من السكان.. الخ، وزادت ثورة الفضائيات الوعي بالبؤس في عصر الوفرة التي يتمتع بها الكاسبون من العولمة.

وقد أكد إعلان الألفية وبحق أنه على حين توفر العولمة فرصاً عظيمة فإن تقاسم فوائدها يجري حالياً على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشك غير متساوي. ويشير الإعلان إلى عقبات تمويل التنمية في البلدان النامية، وارتفاع نسبة سكان العالم من الفقراء الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، والذين يعانون من الجوع، والذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها، وسكان الأحياء الفقيرة، والأطفال غير القادرين على الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي وإتمامه، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وانتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر..الخ.

وقد تحدد حصاد العولمة بنوعية مشاركة الأمم في التخصص الإنتاجي في أقسام المصنع العالمي، ومدى تباين المحتوى المعرفي والقيمة المضافة لمنتجاتها، وتجلى هذا الحصاد في تضاعف اختلال توزيع الثروة العالمية بين الكاسبين والخاسرين من العولمة. وحسب نوعية وقيمة السلع والخدمات الداخلة في التجارة العالمية تباينت قدرات الأمم والأقاليم على جذب الموارد المتاحة في السوق العالمية. ويكشف حصاد العولمة عن عجز غالبية البلدان النامية عن اللحاق اقتصاد المعرفة والمشاركة في المصنع العالمي، وتركز انخفاض أعداد الفقراء على كل من الصين والهند، وفي بقية البلدان النامية والمتحولة وبينها مصر زادت أعداد الفقراء، وارتفعت معدلات البطالة، وتضخمت العمالة متدنية الإنتاجية والدخل في القطاع غير المنظم، وضعف الموقف التفاوضي للعمال وتضاءلت الحماية الاجتماعية لهم في ظل التنافس على جذب رؤوس الأموال وزيادة المنافسة في الأسواق. وكان منطقياً في هذا السياق أن نظرت غالبية شعوب وحكومات ونخب البلدان النامية ومنها مصر أيضاً إلى العولمة باعتبارها خسارة صافية وشراً مطلقاً وباعتبارها مبعث قلق وشك.

كما يكشف حصاد العولمة في مصر كما في غالبية بلدان الجنوب عن تفاقم مخاطر تدفقات الأموال قصيرة الأجل لأغراض المضاربة بدافع تحقيق مكاسب ريعية سريعة، وبدون مساهمة حقيقية في الاستثمار الإنتاجي، وزيادة التعرض للأزمات العالمية الدورية، وزيادة التكلفة الفعلية لرأس المال نتيجة الاضطرار لرفع أسعار الفائدة حفاظاً على استقرار أسعار الصرف، واشتداد هروب رؤوس الأموال بما اضر بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبكلمات أخرى، فإن حصاد العولمة الاقتصادية قد كشف عن توزيع شديد التفاوت لمكاسب العولمة الاقتصادية، وقد وجد رابحون وخاسرون من العولمة سواء داخل كل مجتمع أو فيما بين المجتمعات، ولكن مع غلبة ساحقة للرابحين مجتمعات وأفراد

في البلدان الصناعية مقارنة بمجتمعات وأفراد البلدان النامية. وفي كل الأحوال، توقف أثر العولمة الاقتصادية على قدرة الدولة أو المجتمع أو الشركة أو الفرد على تعظيم المكاسب وتقليص الخسائر المتولدة عن فرص والمترتبة على قيود العولمة، في بعدها الاقتصادي وغيره من الأبعاد.

وإذا استثنينا عدداً محدوداً لا يتجاوز اثنتي عشرة دولة من الدول النامية استفادت مع الدول الصناعية دون غيرها بمكاسب نمو التجارة الدولية وتدفق الاستثمار المباشر، فإن بقية الدول النامية ومنها مصر لم تشهد نمواً في العولمة تقسيماً للعمل وتخصصاً إنتاجياً غير متكافئ بين البلدان الصناعية الرئيسية وغيرها من البلدان.

وإلى جانب قصور السياسات الاقتصادية الوطنية، فإن الأمر في مصر كما في غيرها من البلدان النامية يرجع بالأساس إلى التفاوت الهائل في علاقات القوى الاقتصادية والتكنولوجية على الخريطة العالمية، وحرمان البلدان النامية من الفرص المجانية أو الرخيصة نسبياً للوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والاستثمار والتمويل بالتحالف مع أي من القوى الكبرى المتنافسة كما كان الحال في زمن الحرب الباردة. وتجلى الحصاد الأهم للعولمة في تهميش الاقتصادات التي افتقرت على القدرات اللازمة لمجابهة تحديات اقتصاد المعرفة والاقتصاد المفتوح، أو الاقتصادات التي عجزت عن توظيف قدراتها الكامنة لمجابهة تلك التحديات، كما في حالة مصر ومن في وضعها. وعانت هذه الاقتصادات من تدهور أو تباطؤ معدلات الأداء الاقتصادي والاستثمار والنمو والتصدير والدخل، واتسعت صفوف البطالة بين شبابها، وارتفعت معدلات الفقر المطلق والفقر النسبي لسكانها.

والواقع أنه رغم ما سبق قوله بشان المتغيرات الموضوعية التي تفسر عملية العولمة، لا ينبغي تجاهل أن حصاد العولمة قد تحدد بإداراتها، أي بمصالح وتوجهات مركزها المهيمن من حيث الأساس. لكن تأثير العولمة لا يرجع فقط إلى معطياتها ومتغيراتها وإنما

أيضاً إلى نمط الاستجابة الوطنية لتحدياتها، حيث تتنوع الاستجابات الوطنية لتحديات العولمة بقدر تباين اختيارات واستراتيجيات وإجراءات وأولويات كل أمة والمفاهيم السائدة بين نخبتها النافذة. فقد أسهم في تفاقم مؤشرات التهميش واختلال توزيع الثروة والفرص في هذه المجتمعات عوامل داخلية بينها: نظم الحكم غير الرشيد، وانتشار الفساد بين الموظفين العموميين وفي نشاط الأعمال، و ضعف منظمات المجتمع المدني، والمعدلات المرتفعة لنمو السكان، والصراعات الأهلية المسلحة، الأمر الذي فاقم تدهور أوضاع الفئات الاجتماعية المهمشة وضاعف العدد المطلق والوزن النسبي للسكان الخاسرين من العولمة.

كما يرجع تكريس عدم الإنصاف في إدارة العولمة بدرجة هامة إلى تمايز اقتصادات وتباين مصالح وتفكك مجموعة البلدان النامية. وهكذا، إذا أخذنا مؤشر بنية الصادرات، نرصد هذا التمايز والتباين بين مجموعة البلدان المصدرة للمواد الأولية عدا الوقود، ومجموعة البلدان المصدرة للنفط ومنتجاته، ومجموعة البلدان المصدرة للسلع المصنعة، ومجموعة البلدان المصدرة للعمالة والخدمات. فقد أثر هذا التمايز والتباين والتفكك سلباً على تحالفاتها التاريخية وتجمعاتها الاقتصادية، و حجم في المحصلة مشاركتها بإرادة جماعية مؤثرة في إدارة العولمة.

## ثالثاً: الاستجابة الوطنية المصرية لتحديات العولمة

لقد أوضحنا أن التهميش كما يتجلى في تدني وتباطؤ مؤشرات النمو والأداء الاقتصادي الداخلي بانعكاساته الاجتماعية السلبية، قد ترتب على الإدارة غير المصنفة للعولمة؛ حيث تحرم أطرافها المهمشة من فرص ومكاسب وإمكانيات العولمة، التي يعتمد مركزها في تفاعلاته مع تلك الأطراف على منطق توازن القوى بدلاً من مراعاة توازن المصالح. ولكن لا يقل أثراً بل ويزيد أحياناً تهميش الذات الناجم عن قصور الجهود التنموية الوطنية الهادفة إلى مضاعفة معدلات الادخار والاستثمار والنمو، وتعظيم

القدرات التنافسية والتصديرية، وبناء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وتعظيم مصالح البلدان الصناعية الرئيسية في تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل المتكافئ وقصور العمل المشترك وبناء التحالفات بين مجموعات البلدان النامية من أجل تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر إنصافاً.

وفي طرح مكون الاستجابة الوطنية للرؤية الإستراتيجية المصرية لمجابهة تحديات العولمة الاقتصادية، أو ما يوصف بالاستجابة بدءاً من البيت ننطلق من الفرضيات التالية:

**أولاً:** أنه بغير تهوين من التهميش الخارجي، نرى أن تهميش الذات بما يترتب عليه من بقاء ضمن حشد الخاسرين وعدم اللحاق بركب الكاسبين من العولمة، وعجز عن بناء القدرة الوطنية لتجنب مخاطرها وخسائرها والحرمان من فرصها ومكاسبها وإمكانياتها يمثل التهديد الرئيسي للمصالح والقيم المصرية، متمثلة في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والتحول الديمقراطي والأمن القومي والهوية الثقافية التي تحترم الآخر.

**ثانياً:** أن قصور السياسات الاقتصادية الوطنية بغير تهوين من تأثيرات المتغيرات السلبية الخارجية وخسائر الجرائم الإرهابية يفسر أهم عوامل عدم تمكن مصر من تعظيم عائد ما حققه برنامجها للإصلاح المالي والنقدي من نجاحات مشهودة، وعدم تعظيم مردود ما تمتع به من قدرات تنافسية مثل الموقع الجغرافي والموارد البشرية والبنية الأساسية، ومن ثم ضآلة نصيب الاقتصاد المصري من مكاسب العولمة بل وتعرضه لخسائرها.

**ثالثاً:** أن مستقبل الاقتصاد المصري رغم إملاءات إدارة العولمة يتوقف بالدرجة الأولى على تفعيل الإدارة الوطنية في مجال تبني الإستراتيجيات والخيارات والأولويات والسياسات والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تسرع بالتحول من مجرد الاكتفاء بالإدارة المصرية الراهنة لعلاقات عدم

التكافؤ مهما تكن حكمتها إلى توظيف القدرات المصرية القائمة والكامنة لبناء مرتكزات الاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي.

وقد خلص تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، والمعنون عولمة عادلة: توفير الفرص للجميع إلى استنتاج صائب بأن إدارة الدولة للعولمة على الصعيد الوطني هي المحدد الأساسي لنوعية إدارة العولمة؛ باعتبار الدولة من الفاعلين الرئيسيين على الصعيد العالمي؛ ولأن كيفية تنظيم الشؤون الداخلية تؤثر على مدى انتفاع شعوبها من العولمة وتوفر لها الحماية من تأثيراتها السلبية

وانطلاقاً من الفرضيات السابقة والاستنتاج المذكور فإن الاستجابة الوطنية المصرية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية؛ بالاستفادة من إمكانياتها وفرصها ومكاسبها أو بتقليص قيودها وخسائرها ومخاطرها هي المكون الأول في الرؤية الاستراتيجية المصرية التي نطرحها لتعظيم قدرة الأمة على مضاعفة حصتها من الثروة العالمية، بالمشاركة في ثمار تحرير التدفقات العالمية للسلع والخدمات والاستثمار المباشر والتخصص الانتاجي المتكافئ في المصنع العالمي.

وفي تقديرنا أن أهم أهداف ووسائل هذه الاستجابة - بدءاً من البيت - تتلخص في:

**أولاً:** تعظيم كفاءة الدولة بارتكازها إلى نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتفعيل دورها الاقتصادي لتضمن نمواً اقتصادياً مستقراً ومرتفعاً باستخدام شتى أدوات السياسة الاقتصادية لخلق المناخ المواتي لمضاعفة معدلات الادخار والاستثمار والنمو، وتحويل المشكلة السكانية إلى هبة سكانية بوضع مسألة توليد فرص العمل في مركز السياسات الاقتصادية الكلية، وحفز التحول من اقتصاد حمائي داخلي التوجه إلى اقتصاد تنافسي ينتج سلعاً وخدمات قادرة على

المنافسة في السوق المفتوحة، وحفز عمليات اندماج المشروعات المتماثلة النشاط لزيادة تنافسيتها، وإقامة البنية المؤسسية والتشريعية اللازمة لمجابهة إخفاقات السوق المحلية وصدمات السوق العالمية وتحقيق تكافؤ الفرص وحماية المنافسة، ومنع الاحتكار، ومكافحة الفساد في الإدارة الحكومية وفي دوائر الأعمال.

**ثانياً:** تكامل أدوار الدولة ودوائر الأعمال والمجتمع المدني لتحقيق معدلات الاستثمار والتنمية المستهدفة وتوفير فرص العمل المطلوبة، وبناء اقتصاد تنافسي بمقدوره أن يندمج على أسس متكافئة في الاقتصاد العالمي، باستخدام وإنتاج التقنيات الأحدث اللازمة للحاق بثورة اقتصاد المعرفة وتقديم منتجات ذات مكون معرفي أرقى وقيمة مضافة أعلى، وتعظيم قدرات وتقليص اختلالات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي والبحث والتطوير، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، خاصة بزيادة الدخل وتوفير العمل اللائق وتحسين نوعية التعليم وتدريب ورفع إنتاجية العمالة وتوفير السلع العامة والخدمات الصحية ومكافحة فقر الدخل وفقر القدرة ودعم الغذاء والحماية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص وتطوير مهارات وقدرات المنظمين من رجال الأعمال والمديرين.

وفي مواجهة تحديات عولمة السياسات من قبل منظومة إدارة العولمة، وعولمة النظم الاقتصادية الاجتماعية في إطار رأسمالي، وعولمة عمليات الإنتاج في المصنع العالمي، يتوجب على مصر إقامة اقتصاد سوق: متنام وكفء واجتماعي متقدم، يضاعف الاستثمار والنمو، ويتسم بالكفاءة الاقتصادية، ويراعي البعد الاجتماعي، ويتمتع بالتنافسية العالمية، ويستوعب التقنيات الأحدث، ويعني هذا أن تكون الأولوية للمهام الملحة التالية:

**أولاً:** مواجهة تحدي عولمة السياسات، بتوظيف وتوسيع الهامش المتاح للدولة الوطنية في تحديد أولويات السياسة الاقتصادية - رغم قيود الإدارة الراهنة للعولمة - بما يعطي الأسبقية في مصر لخلق مناخ موات ومحفز للاستثمار والنمو والتصدير. ونقصد بالذات تغيير سلة الحوافز بتطوير السياسات الاقتصادية على نحو يغير الربحية النسبية لتصبح الأعلى في القطاعات الإنتاجية والتصديرية على حساب النشاطات الريعية، ويمنح الأولوية لحفز قطاعات التصدير السلعية والخدمية مع رفع كفاءة قطاعات إحلال الواردات، واستيعاب القطاع المتخلف غير المنظم في القطاع الحديث المنظم.

**ثانياً:** مواجهة تحدي عولمة النظم الاقتصادية الاجتماعية، بحسم خيار مصر - على أساس من الوفاق الوطني - لصالح اقتصاد السوق الاجتماعية الذي يجمع بين ضرورات تعظيم الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات مراعاة العدالة الاجتماعية، ويوفر المناخ السياسي والتشريعي المحفز لتفعيل المنظمات التمثيلية للعمال ولأصحاب أعمال من أجل حوار مجتمعي مثمر وهو ما يعني من جهة أولى، رفض خيار اقتصاد السوق الحرة الذي يكرس وحشية الليبرالية الاقتصادية، ويستوجب من جهة ثانية، تجاوز اقتصاد السوق الاشتراكية، الذي يكرس قيود اقتصاد الأوامر.

**ثالثاً:** مواجهة تحدي عولمة الإنتاج في المصنع العالمي، بتسريع ولوج مصر عصر الصناعات كثيفة المعرفة وراقية التكنولوجيا، وتعبئة القدرات المصرية الكامنة للمشاركة في التخصص الإنتاجي في أقسام المصنع العالمي بمنتجات وصادرات ذات محتوى معرفي أكبر وقيمة مضافة أعلى. ويتطلب هذا مزيداً من الاستثمار في تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي

والبحث والتطوير، وتحديث الصناعة باستخدام التقنيات المتقدمة وضمان جودة وخفض تكلفة المنتجات والصادرات.

## رابعاً: المشاركة المصرية في المجابهة العالمية لتحديات العولمة الاقتصادية

في تعبيره عن مخاطر تفاقم البؤس رغم تضاعف الثروة في سياق العولمة خلص تقرير عولمة منصفة إلى أن الاختلالات العالمية غير مقبولة أخلاقياً وغير مستقرة سياسياً. وفي مواجهة عواقب الإدارة غير المنصفة للعولمة أبرز ذات التقرير أن الحاجة تشتد إلى إعادة التفكير في سياسات ومؤسسات إدارة العولمة، في ضوء واقع أن منافع العولمة استمرت بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين، بينما تفاقمت مخاطر العولمة بما تثيره من تقلبات دورية تهدد الفقراء والأغنياء، وما تكرسه من فقر وتهميش وعدم مساواة وفساد.

ودعا التقرير المذكور أن عولمة تنطلق من التضامن والمسؤولية في مساعدة البلدان والشعوب التي أقصيت عن أو أضيرت من العولمة، وتساعد على إزالة التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، وتكفل وتوزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة، تسهم في القضاء على الفقر، وتوفر العون من أكبر المستفيدين، وتصل بالمعونات الإنمائية الرسمية إلى نسبة 7.0 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية المانحة.

وفي تشخيصه لتحدي العولمة أشار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى أن التحدي الأساسي، الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم، وأوضح أن البلدان النامية والبلدات التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة تحدي العولمة. ثم سلم الإعلان بأنه لا يمكن للعولمة أن تكون شاملة ومنصفة تماماً للجميع إلا إذا بذلت جهوداً واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك، يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي، تستجيب

لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان.

وانطلاقاً من هذا الإجماع العالمي حول ضرورة جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم، كما يقول إعلان الألفية، وإنهاء الاختلالات العالمية غير المقبولة أخلاقياً وغير المستقرة سياسياً كما يقول تقرير عولمة منصفة، فإن على مصر بقدر نجاحها في إدارة تحديات العولمة في الداخل، وبقدر ما تحافظ على ثقلها الهام ودورها الفاعل في النظام الدولي أن تتحرك في اتجاهين في مجال الاستجابة العالمية لتحديات العولمة الاقتصادية: أولهما: توسيع العمل المشترك مع شتى مجموعات البلدان النامية من أجل إدارة منصفة للعولمة. وثانيهما: تعظيم المصالح المشتركة مع البلدان الصناعية الرئيسية وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتسريع تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي مع البلدان العربية والإفريقية وخاصة دول حوض النيل.

وفي تقديرنا أن المهام الملحة للجهد المصري للتحرك عالمياً من جانب الحكومة وقطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني هي العمل مع غيرها من البلدان النامية من أجل:

**أولاً:** تأكيد أسبقية رفع معدلات الاستثمار والنمو والتشغيل، وضرورة عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية، وذلك في إطار إستراتيجية عالمية تكفل توازناً أعلى للاستثمار المباشر والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل، ومشاركة أوسع في تحمل مسؤوليات الحفاظ على مستويات مرتفعة للطلب الفعال في الاقتصاد العالمي، وذلك بتعظيم مصالح الشمال في الاعتماد على مشاركة الجنوب في منظومة العولمة الاقتصادية.

وتحترم سلطة المؤسسات الديمقراطية التمثيلية وسيادة القانون، وتوسيع المشاركة الكاملة والفعالة والمتكافئة تتقاسم كافة الأمم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي.

**وثالثاً:** خلق عالم أفضل، بدءاً من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة في إعلان الألفية، والاعتراف بتنوع القدرات والحاجات الوطنية التنموية، واستناداً إلى حوار أوسع وشراكة أعمق من جانب المنظمات الدولية الاقتصادية، بما يوفر قدرة أكبر على المساءلة والشفافية والانفتاح والإنصاف وعدم التميز والقابلية للتنبؤ به.

**رابعاً:** إقامة عولمة تجعل الناس في بؤرة الاهتمام؛ باحترام كرامة جميع البشر والمساواة بينهم، وتوفير المنافع والفرص لجميع البلدان، والاستجابة للاحتياجات الأساسية لغالبية سكان العالم المحرومين من الأمن الاقتصادي والعمل اللائق والخدمات الصحية والتعليم الأساسي والمسكن الملائم ومياه الشرب الآمنة والبيئة غير الملوثة.

**خامساً:** وضع قواعد عادلة للاقتصاد العالمي؛ تقدم فرصاً متساوية وسبل وصول منصفة لجميع البلدان، وتكمل القواعد العادلة للتجارة وتدفقات رؤوس الأموال بقواعد عادلة لحركة الأفراد عبر الحدود بما ينهي الممارسات الاستغلالية والعنصرية ويرفع الإنتاجية العالمية، وتسمح للبلدان النامية بتبني مدخل تدريجي يراعي البعد الاجتماعي في سياسات الإصلاح الاقتصادي وفي مواجهة الأزمات، وتنهي مشروطية العون الإنمائي من جانب المؤسسات والبلدان المانحة بما يوسع استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية.

**وسادساً:** إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، يقلص الحواجز غير العادلة أمام وصول السلع التي تتمتع البلدان النامية بمزايا مقارنة في إنتاجها إلى أسواق البلدان الصناعية، ويوفر للبلدان الأقل نمواً معادلة خاصة وتفضيلية لتنمية صادراتها المحتلمة، ويتيح للجميع فرص الحصول إلى التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونرى أيضاً أن المهام الملحة للجهد المصري الهادف إلى تعظيم المصالح المشتركة مع البلدان الصناعية الرئيسية وتسريع وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي العمل من أجل:

**أولاً:** مضاعفة فرص تصدير المنتجات المصرية إلى كبرى أسواق العالم، سواء في إطار منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، أو بإزالة العوائق أمام إقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعزز المناعة الوطنية ضد عوامل التهميش الخارجية، ليس فقط بتوفير العون المالي والفني اللازم لبناء القدرات بتحديث الصناعة والتنمية البشرية، ولكن أيضاً بمضاعفة فرص جذب الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيات الحديثة في إطار تنمية المصالح المشتركة.

**ثانياً:** تفعيل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في عالم لم يعد فيه مكان إلا للتكتلات الكبيرة، من جهة أخرى كانت بإزالة العوائق أمام التنفيذ الكامل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الالتزام المتبادل بمبادئ منظمة التجارة العالمية والارتقاء بها في اتجاه إقامة سوق عربية مشتركة، ومن جهة ثانية بتطوير مبادرة حوض النيل لتشمل إقامة تكامل اقتصادي مع مجموعة دول حوض النيل - باعتبارها مسألة حياة أو موت - من نهج اللعبة الصفرية، أي اعتبار أي زيادة للموارد المائية لإحدى دول الحوض إنقاصاً لموارد غيرها، إلى نهج الكسب المتبادل بالتنمية المشتركة للموارد المائية.

خامساً: الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة: التحدي والاستجابة

لا تقدم عملية وإدارة وحصاد العولمة الاقتصادية كما عرضنا لها صورة شاملة للتحديات التي تجابه مصر وغيرها من البلدان في ظل العولمة، ومن ثم فإن ما طرحناه من تصور لرؤية استراتيجية مصرية تستجيب لهذه التحديات وطنياً وعالمياً يتسم بالقصور. والأمر أن تفاعل مصر مع التحديات الاقتصادية المترتبة على الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة لا يقل إن لم يزد تأثيراً على مستقبل الاقتصاد المصري في عصر العولمة. ونشير هنا

بإيجاز إلى العولمة في أبعادها التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاستراتيجية، إضافة إلى عولمة الجريمة والفساد والإرهاب مع التركيز على تداعياتها الاقتصادية. كما نطرح بإيجاز رؤيتنا لاستجابة مصر مع ما تحفل به هذه الأبعاد غير الاقتصادية للعولمة مع تناقضات تجمع بين إنجازات تدفع نحو التنمية الاقتصادية والتقدم الإنساني واتجاهات تعرقل غايات التنمية والتقدم.

**1. العولمة التكنولوجية**

تجلت العولمة في بعدها التكنولوجي في الموجة الأحدث للثورة العلمية التكنولوجية، التي حققت قفزات نوعية من جميع المعارف والتقنيات التقليدية والجديدة، وفي هيكل الاقتصاد العالمي وأسلوب الحياة الإنسانية، وكما جرى الارتقاء التاريخي من الاقتصاد والمجتمع الزراعي إلى الاقتصاد والمجتمع الصناعي بفضل ثورة البخار والآلات في زمن الثورة الصناعية، يجري ارتقاء تاريخي من الاقتصاد والمجتمع الصناعي إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

بيد أن إدارة العولمة في بعدها التكنولوجي فرضت قيوداً ثقيلة على نقل المعارف والتقنيات الأحدث، إلى مصر وغيرها من البلدان بمضاعفة تكلفة الحصول على منتجاتها وزمن استخدامها دون مقابل أو انتشارها وشيوعها. وتم تقنين هذه القيود في اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، التي أملتها البلدان الصناعية الرئيسية تعظيماً لأرباحها الاحتكارية؛ باعتبارها المنتج والمصدر الهم للمعرفة والتكنولوجيا في العالم. وفي سياق ما وصف بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب الدولي في عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى جانب قيود التكلفة والانتشار، أصبحت غالبية بلدان العالمين العربي والإسلامي وبينها مصر تواجه قيوداً أشد وطأة بزعم التخوف من توظيف المعرفة والتكنولوجيا الأحدث لأغراض عسكرية، وما هو ينذر بتعميق أسباب فجوة المعرفة التي تعانيها ومن ثم المزيد من تدهور أدائها الاقتصادي والتنموي.

ومن مواجهتها لهذه القيود يتوجب على مصر قبل أي شيء تنمية قدراتها الذاتية لتصبح شريكاً في تحقيق إنجازات الثورة العلمية التكنولوجية، بتعظيم عوامل القوة وتقليص جوانب الضعف في المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي، والتوظيف الأمثل لما تملكه من قاعدة واسعة ومتنوعة ومتكاملة من المشتغلين بالبحث العلمي والتكنولوجي، وحفز دور قطاع الأعمال الخاص في البحث والتطوير، وهو ما تدركه مصر وإن تحركت بتباطؤ نحو تحقيقه. لكن الأهم هو خفض القيود على تدفق المواد والمعارف التكنولوجية إلى مصر، في إطار المشاركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتعاون مع بقية القوى الكبرى والبلدان الصناعية، وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات راقية تكنولوجيا، وهو ما نراه ممكنا شريطة تحقيق ما أشرنا إليه من استجابة لتحديات العولمة الاقتصادية، واستمرار دورها وترسيخ صورتها باعتبارها صانعة للسلام ومحاربة للإرهاب وركيزة للاستقرار ورائدة للإصلاح في الشرق الأوسط والعالم العربي.

2. **تحدي العولمة الاجتماعية**

إضافة إلى ما عرضنا له من حصاد اجتماعي سلبي للعولمة، يسجل إعلان المنظمات غير الحكومية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية بمدينة دربان بجنوب إفريقيا إلى أن الأشكال الحالية من العولمة والسياسات المالية الدولية ومؤسسات التجارة الدولية وأنشطة الشركات متعددة الجنسية تمنع كافة الشعوب من التمتع بحقوقها الكاملة الاقتصادية والسياسية والثقافية وتكرس وتعمق الاستعباد الاجتماعي للجماعات الأكثر تهميشاً. وأوضح تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة عولمة منصفة: توفير الفرص للجميع أن العالم يمكن أن يكون أكثر أمناً وإنصافاً وأخلاقية وشمولاً ورخاء لغالبية البشر، وليس لقلة فقط من المجتمعات وداخل المجتمعات، إذا ما تم تحويل مسار إدارة العولمة من منظور إنساني، بالتحول من هيمنة الاهتمام بالأسواق إلى هيمنة

الاهتمام بتلبية الحاجات الأساسية للبشر على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية

ونرصد أنه في مقدمة القوى الدافعة نحو مجابهة التحديات الاجتماعية للعولمة هي تلك التي ولدتها عملية العولمة ذاتها، نقصد ميلاد مجتمع مدني عالمي وخاصة بتنامي المنظمات غير الحكومية وشبكاتها العالمية، وبينها حركات مناهضة العواقب الاجتماعية السلبية لعملية وإدارة العولمة. وفي البلدان التي توافرت فيها بيئة مواتية للمشاركة السياسية والاجتماعية، نرصد تزايد دور منظمات المجتمع المدني في مجالات الدفاع عن حقوق الفقراء والعمال والمرأة والطفل والمهاجرين ومكافحة التمييز العنصري وحماية حقوق الإنسان، عالمياً ومحلياً. لكنه مثل هذا الدور غاب أو ضعف في البلدان التي أخفقت في خلق بيئة مواتية للمشاركة السياسية والاجتماعية الواسعة، كما في مصر.

وفي مواجهة تحدي العولمة الاجتماعية إلى جانب ما أشرنا إليه في هذا الصدد من رؤية للاستجابة المصرية محلياً وعالمياً للعولمة الاقتصادية تبرز في مصر أولوية توسيع المشاركة السياسية والمجتمعية بتوفير المناخ السياسي والتشريعي والثقافي لنهوض مجتمع مدني وطني يعكس ويعبر عن تنوع الآراء والمصالح ويتمتع بحرية التنظيم والتعبير، ويعزز الحكم الرشيد والإنصاف الاجتماعي، وخاصة بتشجيع حرية تشكيل ونشاط الأحزاب السياسية والنقابات المتمثلة للعمال والمهنيين ومنظمات أصحاب الأعمال والجمعيات الأهلية التي توفر الحماية الاجتماعية للجماعات المحرومة ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها، على أن يتسم المجتمع المدني بدوره بالشفافية ويخضع للمساءلة.

### 3. تحدي عولمة الجريمة

لقد قادت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تفاقم ارتكاب الجرائم التقليدية والمستحدثة بواسطة الكمبيوتر والانترنت، من سطو على الحسابات المصرفية وتزوير إمكانيات للتخريب.. الخ، وفي ظروف تسارع عمليات التحرير الاقتصادي في

غير مراعاة للبعد الاجتماعي وعولمة الأزمات الاقتصادية والإفقار والتهميش والبطالة وانتشار العشوائيات الحضرية ونمو أطفال الشوارع، وقصور مكافحة الفقر والعون الإنمائي والإنفاق الاجتماعي الحكومي..الخ. ازدهرت البيئة المولدة لتفاقم الجرائم التقليدية المرتبطة بالفقر وخاصة جرائم العنف ضد الأطفال والنساء.

وعانت شتى الاقتصاديات والمجتمعات من العواقب السلبية لتدويل وعولمة الجريمة الاقتصادية وذات الأسباب والنتائج الاقتصادية. فقد وظفت منظمات الجريمة المنظمة لصالح توسيع نشاطاتها الإجرامية إنجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحرير التدفقات المالية وخفض القيود على انتقالات الأفراد وتمكنت من عولمة ما ترتكبه من جرائم الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال التي ترتبت عليها عواقب اقتصادية وخيمة جراء إفساد الاقتصاد والمجتمع والمناخ الملائم لمضاعفة الاستثمار وإهدار المدخرات التي كان يمكن توظيفها في التنمية. وقاد تفكك وضعف وفساد سلطة الدولة أو العجز عن بناء الدولة الحديثة القائمة على احترام حقوق المواطنة ومبادئ الشفافية والمساءلة إلى سطوة الجريمة المنظمة وانفلات جرائم الفساد والاتجار بالبشر والرقيق الأبيض والأعضاء البشرية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة بل والإبادة العرقية، وهو ما ضاعف الخسائر في الأصول الإنتاجية والموارد البشرية وأهدر الموارد اللازمة للتنمية.

وبجهود متكاملة للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على مصر أن تضاعف فرص العمل وتكافح الفقر خاصة في العشوائيات الحضرية لمجابهة الجرائم المتولدة عن والمرتبطة بالفقر، مع توفير حماية خاصة للنساء والأطفال الأكثر تعرضاً لهذه الجرائم، كما يجب تعزيز تشريعات ومؤسسات وإجراءات مكافحة الغش التجاري والتهريب الضريبي والتهريب الجمركي والفساد في نشاط الأعمال الخاصة ومن جانب كبار قبل صغار الموظفين العموميين.. الخ، تخفيفاً للآثار السلبية للفساد والتسيب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل النمو الفعلي والمتوقع لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مصر وسهولة ارتكاب جرائم الكمبيوتر والانترنت عبر الحدود القومية وخطورة توظيف الإرهاب له، وتوفير تكنولوجيا المعلومات ثغرات جديدة تسمح بالإفلات من جرائم غسل الأموال، تبرز أهمية مكافحة جرائم الكمبيوتر. وفي ظل تحرير قطاع المال، بالإضافة إلى شفافية وسلامة الإقراض المصرفي، لا بد من تفعيل دور منظومة الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وسائر الهيئات المعرضة لغسل الأموال من أجل ردع وكشف جميع أشكاله ومصادره والعائدات الإجرامية بدون إعاقة حركة رأس المال المشروع أو إهدار السرية المصرفية.

وفي ظروف تضاعف الجرائم المرتبطة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين، وحيث تنامت نزعة الشباب المصري إلى الهجرة للبلدان الأوروبية بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحياة، وفي مناخ يغذي الكراهية للعرب والمسلمين والخوف منهم في البلدان المستقبلة، يصبح على الحكومة المصرية خاصة في إدارتها لعلاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تحمي حقوق المهاجرين غير الشرعيين، الذي يعاملون باعتبارهم مذنبين بسبب وضعهم غير القانوني رغم كونهم ضحايا في أغلب الأحوال. ويبقى التحدي الأعظم هو مضاعفة معدلات الاستثمار والنمو لخلق فرص العمل الكريم داخل الوطن، وتوفير الظروف التي تحول دون نزيف العقول والكفاءات المصرية.

وإذا كانت تلك الجرائم الاقتصادية ذات ألأبعاد الاقتصادية نتاج عوامل تكنولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وأخلاقية.. الخ، فإن نجاح مكافحتها ومنعها يتطلب عملاً وطنياً مصرياً على جميع هذه الجبهات، وربما بالأساس بيئة عالمية، فإن استمرار الجهد المصري لتفعيل التعاون الدولي من أجل منعها بمعالجة أسبابها أو اقتلاع جذورها يصبح سبيلاً لا بديل له ولا غنى عنه.

4. **تحدي العولمة السياسية**

بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي السابق وانحسار حركات التحرير الوطني بشرت العولمة في بعدها السياسي عن مستوى أعلى من وحدة السياسة الدولية لحماية الشرعية الدولية كما تجسدت في التحالف الدولي خلال حرب تحرير الكويت. وولدت نهاية انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين رأسمالية واشتراكية ثورة توقعات عالمية بتحويل جانب هام ومتنام من الإنفاق العسكري إلى التنمية الاقتصادية وتعزيز العون الاقتصادي والفني، ومكافحة الفقر والجهل والمرض في العالم. وفي سياق توقعات عالمية بتسويات سلمية للصراعات الإقليمية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية تزايدت التوقعات العربية بدور أمريكي فاعل وقادر لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

لكن مصر وغيرها من البلدان العربية عانت من العواقب السلبية للتحولات في النظام الدولي في ظل ازدواج المعايير من منظور مبادئ الشرعية الدولية، وانطلاق القوة العظمى المهيمنة في التعامل مع القضايا العربية من معيار واحد هو مصالحها وقيمها ورؤاها غير المنصفة أو غير المتفهمة. فقد عانى الشعب العراقي وتضررت مصر وبلدان عربية أخرى وليس نظام صدام حسين من وطأة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة.

وتحت رايات محاربة الإرهاب الدولي في أعقاب 11 سبتمبر تبنت الإدارة الأمريكية النظرية العدوانية للحرب الاستباقية، وتجاهلت منظومة الأمم المتحدة كلية في شن حربها ضد العراق، وغضت أمريكا الطرف بل وبررت جرائم الاحتلال والعدوان والحرب وغيرها من جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بزعم محاربة الإرهاب الفلسطيني، وترتب على كل ما سبق آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي ومن ثم التنمية الاقتصادية في مصر والمنطقة.

وفي مواجهة تحدي الهيمنة السياسية، ورغم أن مصر لم تحصد كامل الثمار الاقتصادية بما وفرته سياستها الخارجية الحكيمة، فقد نجحت في تعزيز مصالح مشتركة مستقرة مع الولايات المتحدة مع تنمية علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وفرت لها موارد لا بديل لها من حيث المصدر ولا مثيل لها من حيث الحجم رغم الكثير من تعارض الرؤى وتضارب الأهداف.

وفي مواجهة ذات التحدي ينبغي على مصر أن تشارك بفاعلية الجهود الرامية إلى تقوية الدور المركزي للأمم المتحدة، باعتبارها قلب المنظومة متعددة الأطراف القادر على إدارة العالم في اتجاه مجابهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما يعزز المزيد من تحويل الموارد من الإنفاق الدفاعي إلى الإنفاق التنموي بغير تهديد السلام وانتقاص الأمن. كما يرتبط تعظيم منافع مصر وغيرها من بلدان الجنوب من العولمة الاقتصادية وغير الاقتصادية بتفعيل دور الأمم المتحدة، التي بمقدورها خاصة مع تطويرها أن توفر إطار عمل ديمقراطي وشرعي وموضع إجماع في إدارة العولمة الاقتصادية وغير الاقتصادية، يحقق التمثيل الديمقراطي ويتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة وفي التعامل مع التحديات الراهنة والمستجدة للعولمة. وعلى مصر أن تواصل السعي المدروس لنيل معقد دائم في مجلس الأمن كي تشارك في إدارة العالم والعولمة، وهو ما تستطيع بلوغه باعتبارها دولة رئيسية في إفريقيا إضافة إلى دورها في تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ودورها المحوري في الدفاع عن قضايا العالم العربي، وثقلها الثقافي في الدائرة الإسلامية، ومكانتها التاريخية في العالم الثالث، وبتقديمها نموذجاً للإصلاح والديمقراطية وإعلائها قيم التقدم الشامل.

وقد تجلت العولمة السياسية أيضاً في صعود المجتمع المدني العالمي كفاعل جديد وهام في النظام السياسي الدولي يعبر عن تعظم نفوذ الرأي العام العالمي والمحلي، وتنامي حركات المعارضة الديمقراطية ومناهضة العولمة المعبرة عن تطلعات الشعوب إلى الحكم

الصالح والعولمة المنصفة عالمياً ووطنياً. لكن مصر والمجتمعات العربية حرمت من الثمار الديمقراطية لصعود منظمات وحركات المجتمع المدني؛ بسبب الضعف الذاتي وحداثة النشأة وتقييد النشاط، إضافة إلى ضعف انتشارها جماهيرياً في ظل سيادة أنماط موروثة ومتخلفة للثقافة والسياسة، والتأثير السلبي لعمل بعض هذه المنظمات وفق أجندة أجنبية وبتمويل أجنبي.

وأخيراً، فإن ثمة انعطافة هامة في انعكاسات العولمة السياسية تمثلت في ممارسة شتى ألوان التدخل في الشؤون الداخلية لمصر وغيرها من البلدان العربية بزعم نشر الديمقراطية في البلدان العربية في إطار ما وصف بالإصلاح في الشرق الأوسط الكبر، بعد تداعي مزاعم تصفية أسلحة الدمار الشامل كدافع لشن حربها في العراق واستمرار احتلاله خارج الشرعية الدولية، وفي سياق موقف انتهازي يسعى إلى ركوب موجة المد الديمقراطي العالمي يستهدف تحويل كراهية الشعوب العربية للسياسة الأمريكية إلى صدور النظم العربية وبينما واجه هذا التدخل والإملاء الشك والرفض من جانب غالبية قوى المجتمع المدني في مصر والبلدان العربية المعنية، فإن على النظم العربية إدراك أن مجابهة التحدي الديمقراطي للعولمة السياسية يفرض الاستجابة لتطلعات الشعوب والنخب العربية إلى الديمقراطية السياسية والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة،وتوفير المناخ المواتي لتعظيم دور المجتمع المدني المصري وخاصة المنظمات غير الحكومية في حركة المجتمع المدني العالمي من أجل إدارة رشيدة ومنصفة للعالم والعولمة.

**5. تحدي العولمة الاستراتيجية**

تجلت العولمة في بعدها الاستراتيجي، أي إعادة صياغة الترتيبات الأمنية الاستراتيجية العالمية والإقليمية في أوضاع أمنية استراتيجية على الصعيد العالمي اختلفت معها أخطار الحرب عالمية نووية كادت تهدد الحياة على كوكب الأرض. وازدهرت

الآمال في تصفية جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتجددت الآمال في ترتيب أمن جماعية تعاونية توفر بيئة مواتية للتقدم الشامل.

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من فرض رؤيتها وإرادتها لترتيب الأمن العالمي الإقليمي مزهوة بانتصارها في الحرب العالمية الباردة وقيادتها للتحالف الدولي في الحرب ضد غزو العراق للكويت. ووفرت الهجمات الإرهابية ضد أمريكيا في سبتمبر 2001 قوة دفع وذريعة حاسمة لإعلان وتنفيذ استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي عبرت عن رؤى تحالف المحافظين الجدد واليمين المسيحي واليمين الصهيوني تبنت النظرية العدوانية للحرب الاستباقية غير المشروعة، متجاهلة رؤى ونصائح ومواقف حلفائها، ودافعة إلى تهميش دور الأمم المتحدة، وساعية إلى فرض رؤيتها حول ما وصف بالشرق الوسط الكبير باستخدام شتى أدوات القوة والضغط.

وفي هذا السياق واجهت مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية عواقب: تفاقم ازدواج المعايير في التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل بتجاهل خطر الترسانة النووية الإسرائيلية، وشن حرب استباقية غير شرعية ضد العراق بزعم حيازته لأسلحة دمار شامل ثبت عدم وجودها، والمبالغة في شأن التهديد النووي الإيراني، وتهديد ما وصف بنظم الشر، ثم ما وصف بنظم الطغيان تحت رايات حق التدخل الإنساني، واستخدام شتى أدوات الضغط الاقتصادي وغير الاقتصادي بدعوى نشر الديمقراطية، وهو ما استهدف من حيث الأساس إسقاط أو إخضاع النظم التي تتعارض رؤاها مع الرؤية الأمريكية للنظام العالمي والأوضاع الإقليمية في العالم المتغير بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر والحرب على العراق.

وفي مواجهة تحدي العولمة الاستراتيجية، فإن على مصر مواصلة العمل من أجل تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والدعوة إلى عقد

مؤتمر دولي حول الإرهاب يضع أجندة عالمية لمكافحة جميع أسبابه السياسية والاجتماعية والفكرية. وفي عصر العولمة، إضافة إلى الدور المصري في تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي، يتوقف تعزيز الأمن القومي المصري على الارتقاء بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية؛ التي بدون الارتقاء بها يضعف أساس الارتقاء بالقوة الشاملة للدولة، وتحرم من الأساس الثابت لتعظيم قدراتها الدفاعية، وتغدو معرضة للتهديد بالتهميش، وتحرم من فرص تمتين تحالفاتها الدولية وروابطها الاقتصادية على أساس تبادل المنافع وتوازن المصالح، وتعجز عن مضاعفة الدخل القومي وتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة، ومن ثم تتزايد مصادر التهديد الداخلي للتمسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

**6. تحدي العولمة الثقافية**

وتجسدت العولمة أيضاً في تعاظم التفاعل الثقافي العالمي، وذلك بفضل ثورة الفضائيات الإعلامية وشبكة المعلومات العالمية، بالإضافة إلى إسهام ثورة المواصلات والاتصالات في تيسير السفر والاتصال. كما تجلت العولمة الثقافية في تفجير ثورة توقعات عالمية بانتشار قيم التسامح واحترام الآخر والحوار بين الحضارات والثقافات وغيرها من القيم الإنسانية الإيجابية المشتركة، وذلك انطلاقاً من الأمل في احترام واستثمار واقع التنوع والتعدد الإنساني الخلاق.

بيد أن البشائر الثقافية للعولمة سرعان ما تهددت نتيجة نزاعات للعولمة المضادة والتهميش في المجال الثقافي، وبينها: النزعة إلى تغليب منظومة القيم الغربية بزعم سمو الحضارة والثقافة الغربية مقارنة بغيرها من الثقافات والحضارات، بروز دعوة الصراع بين

الثقافات والحضارات والأديان تغذيها قوى تدفع نحو الصدام، وصعود الأصوليات الدينية والعلمانية المتطرفة، وتفاقم العنصرية وخاصة باستشراء نزعات كراهية العرب والمسلمين والتحريض ضدهم. وفي المقابل تعاظمت الكراهية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بين شعوب البلدان العربية والإسلامية في قلبها مصر، بسبب السياسات الإسرائيلية والأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وازدواج المعايير في الحديث عن حقوق الإنسان ونزعة التدخل بل والحرب بدعوى تصدير الديمقراطية.. الخ.

وقد دفع وجود تشويه صورة مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية: صعود تيارات الأصولية التي دفعت إلى انتشار قيم معادية للتعايش بين الأديان والثقافات باسم الجهاد. أضف إلى هذا، صعود قوى اليمين والقومية في إسرائيل، إضافة إلى صعود العنصرية وكراهية الإسلام في أوروبا وغيرها من مناطق العالم؛ أي القوى التي روجت لرؤى متحيزة ومغرضة تجاه العرب والمسلمين بتحديد العدو الرئيسي في الحرب ضد الإرهاب بأنه المنظمات الإرهابية الإسلامية، ثم الفاشية الأصولية الإسلامية، ثم المجتمعات الإسلامية العربية، بل والدين الإسلامي ذاته بزعم أنه يبرر الإرهاب! وكما أكد ممثلو المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات المجتمع المدني في إعلانهم الصادر في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية بمدينة دربان بجنوب إفريقيا عشية أحداث 11 سبتمبر، فإن العنصرية ضد العرب هي شكل آخر من مشاعر الكراهية والخوف من الإسلام أدى إلى العنف وجرائم الكراهية.

وفي مواجهة تحدي العولمة الثقافية وتشويه صورة المسلمين والإسلام تتعاظم مسؤولية مصر في قطع الطريق على دعاة الصدام بين الحضارات والثقافات والأديان ،

على الجانبين وتعزيز أسباب التواصل الحضاري والحوار الإنساني وثقافة السلام مع كل الأمم والحضارات، انطلاقاً من واقع التنوع الثقافي الإنساني الخلاق. وعلى مصر بوجه خاص أن توضح سماحة الإسلام وتدحض الافتراءات عليه، وأن تعمل من أجل تصفية الجذور الفكرية للإرهاب المتشح زوراً برداء الإسلام، وترسيخ صورة مصر باعتبارها نموذجاً للوسطية والاعتدال والتعايش بين الأديان، أي كل ما هو لازم لتجنيب مصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية العواقب الاقتصادية وغير الاقتصادية المترتبة على صراع الحضارات وجرائم الإرهاب والحروب بزعم تصفيته.

**7. تحدي عولمة الإرهاب**

انتشرت في عصر العولمة جرائم الإرهاب الدول لتطول شتى البلدان؛ غنية وفقيرة، متقدمة ونامية، كبيرة وصغير، مسلمة وغير مسلمة. وكان الإرهاب سبباً للمعاناة الإنسانية وتهديداً للاستقرار الداخلي للدول وللسلام والأمن الدوليين، خاصة بعد أن تعاظم تدويل الإرهاب نتيجة الاستخدام الإرهابي الإجرامي لإنجازات ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات وتعاونه مع منظمات الجريمة المنظمة في مجالات تهريب الأسلحة والمخدرات وغسل الأموال. واتجه الإرهاب إلى جانب استمرار أهدافه التقليدية؛ أي بث الرعب والإعلام الواسع بين الجمهور المستهدف إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر الاقتصادية والمادية والبشرية، كما كشفت عواقب هجماته ضد قلب النظام المالي الأمريكي في نيويورك، وآثار جرائمه ضد السياحة الأجنبية في مصر خاصة بارتكاب جريمة الأقصر.

وقد تمكن المشاركون من المنظمات غير الحكومية في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية بمدينة دربان بجنوب إفريقيا عشية أحداث 11 سبتمبر من بناء إجماع دولي ضد عدم التسامح الديني وكراهية الآخر وازدارئه والتوجس منه الرغبة في استئصاله، وضد العداء للعرب والمسلمين واليهود والتمييز العنصري، وضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، وضد حرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها.. الخ، أي مواجهة وتصفية الأسباب المغذية لأفكار الإرهاب والمولودة لجنوده لكن انسحاب الولايات المتحدة.

# المراجع العربية


1. أمين، سمير، (1997)، مواجهة تحدي العصر. عدد (2)، مجلة الطريق. عمان – الأردن.
2. يسني، السيد، (1998). العرب والعولمة. إصدار مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.
3. شدود، ماجد، (2002). العولمة، (ط 1). الأوائل للنشر والتوزيع. دمشق.
4. عبد الرحمن، أحمد، (1998). العولمة: المفهوم والظاهرة و المسببات – مجلة العلوم الاجتماعية، عدد (1). عمان – الأردن.
5. جودة، محفوظ، الزعبي، حسن، (2004). منظمات الأعمال: المفاهيم والوظائف، (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع. عمان – الأردن.
6. مخامرة، محسن، وآخرون، (2000). المفاهيم الإدارية الحديثة، (ط6). مركز الكتب الأكاديمي. عمان – الأردن.
7. عبد الله، جوزيف، (2004). العولمة والهوية الثقافية، (ع 17). مجلة العرب والعولمة. بيروت.
8. الجميل، سيار، (2000). العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير، (ط1). الدار الأهلية للنشر والتوزيع. عمان – الأردن.
9. هاني، إدريس، (1998). كيف يقرأ المثقفون العرب العولمة، (ع 19). مجلة الكلمة الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث.
10. عبد الله، عبد الخالق، (1999). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، (ع 27). مجلة عالم الفكر. الكويت.
11. محمد، ثامر كامل، (1997). التحولات العالمية ومستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
12. إبراهيم، حسنين توفيق، (1997). العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية، (ع 27). مجلة الفكر. الكويت.


## المراجع الأجنبية


1. Schuster , (1997). The clash of civilization. simon , Samuel.

2. Walter D.Mingnola , (1998). Globalization , Civilizational , Languages Cultures.

3. WWW.islamonline.net.

4. WWW.unes.com.

5. WWW.egytiang.com.

6. WWW.rezgar.com.

7. WWW.iseco.org.com.

8. Guistian.Pieers, (1997). The privatization Chellenge, A strategic Legal & institutional analysis of international experience , washing.

9. Daft , Richard L. and Noe, Raymoned , (2001) Organizational Behavior , south – Waster Publisher. USA.

10. Perohi, E,. (2000). Gredibleprivatiz Working paper No. Boston University.